السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي

دراسات وقراءات

د. محمد مازن جلال

أستاذ علم اللغة – قسم اللغة الانجليزية

جامعة السويس

الكتاب: السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي.. دراسات وقراءات

الكاتب: د. مُحَمَّد مازن جلال

الطبعة: ٢٠٢٣

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

جلال، مُحَمَّد مازن

السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي .. دراسات وقراءات / د. مُحَمَّد مازن جلال

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٥١ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٦ – ٦٤٤ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٦٨٨٩ / ٢٠٢٢

السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي

دراسات وقراءات

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة متنوعة من الدراسات والقراءات في مجال التخطيط والسياسات اللغوية[1]؛ حيث يحتوي الكتاب على بابين، يشمل الباب الأول ثلاث دراسات حديثة، في هذا المجال بينما يحوي الباب الثاني بين دفتيه عددا من القراءات النقدية في أهم الأدبيات التي نشرت في الآونة الاخيرة في هذا الحقل الثري من حقول دراسات اللسانيات الاجتماعية. وتتضح أهمية هذا الكتاب في أنه يقدم للقارئ العربي باقة من الدراسات الحديثة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تعرض لحالات شتى من بقاع متعددة منن العالم يتضح من خلالها متغيرات السياسة اللغوية من تصارع الهويات واختلاف الرؤى الاقتصادية والاجتماعية واللغوية ومدى أهمية التخطيط للغة سواء في الترويج لها أو إنعاشها أو تخطيط اكتسابها، أو مكانتها. ويحفل الكتاب كذلك بالعديد من القراءات النقدية لكتب لم تترجم إلى القارئ العربي، حاول المؤلف أن يقدم عصارتها للقارئ، والباحث العربي، وهي مجموعة من الأسفار التي تطوف بنا في العديد من قارات العالم، وفي أحوال شتى لعلاقة اللغة بالمجتمع، وآليات التفاعل والعناصر الفاعلة فيها. فتقدم هذه القراءات ملخصا وافيا لأهم مكونات تلك الكتب، ومراجعة نقدية لها، وفوائدها للقارئ، والمخطط العربي.

---

[1] نشرت العديد من الدراسات والقراءات في هذا الكتاب كمقالات بحثية منفصلة في أعداد مختلفة من مجلة " التخطيط والسياسة اللغوية"، من إصدارات "مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية" بالرياض، خلال السنوات الخمس الماضية، ونحن نضعها هنا لفائدة القارىء العربي مع بعض الإضافات.

ومجال التخطيط والسياسات اللغوية قد بدأ يختط له طريقا في مجال الدراسات اللغوية الاجتماعية والدراسات البينية، التي لا يمكن تجاهلها عند أي تخطيط اجتماعي أو لساني، ويتناول هذا الحقل العلمي قضايا ذات أهمية كبرى للمجتمعات، ومجال السياسة اللغوية هو نشاط منظم تمارسه سلطة فاعلة لوضع ترتيبات للغة ما كي تمارس وظائف تستعمل فيها، سواء كان هذا يختص باللغة الوطنية ودعم قيمتها وأهميتها، أو لغة أجنبية لتطوير المجتمع وتنميته، وتحقيق فوائد اجتماعية أو اقتصادية، أو غيرها . وقد يقتضي رسم السياسات اللغوية محاصرة اتجاهات لغوية محددة أو الحد من تأثير اتجاه لغوي معين، أو لغة معينة تحقيقًا لأهداف يسعى المجتمع أو الدولة أو الأمة إلى تحقيقها (راجع القاسمي (ص ٩)، فهو نوع من الهندسة الاجتماعية اللغوية القائمة على ترتيب أوضاع، على نحو معين، لتحقيق أهداف معينة (Cooper ,1989).

ومصطلحا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يستخدمان تبادليا، وهو ما أشار إليه القاسمي مبينًا في ذلك ما ذهب إليه اللسانيون الفرنسيون الذين يرون أن السياسة اللغوية تشتمل على (التخطيط اللغوي) و(التدبير اللغوي)، وكذا اللسانيون الأمريكيون الذين يرون أن مصطلحي (السياسة اللغوية) و(التخطيط اللغوي) هما شيء واحد.

والتخطيط اللغوي – وفق رؤية روبرت كوبر (٢٠٠٦ , كوبر ترجمة خليفة الأسود) أحد علماء التخطيط اللغوي البارزين– منوط به العديد من الجهات، فهو من ناحية من عمل المؤسسات ذات التخويل العام في تنظيم اللغة، وقد يقوم به الآحاد من الناس والأفراد من ذوي الجهود الرائدة في التخطيط (مثل جهود جونسون في انجلترا)، ويرى أن مجال التخطيط اللغوي يتسع ليشمل تخطيط المتن اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي؛

والمستهدف من التخطيط، والذي رأى أنه لمجتمع ما أو داخل إطار الدولة، أو قد يكون المجتمع الدولي كله (مثل حالة تغير لغة القداس من اللغة اللاتينية إلى اللغات المحلية على مستوى المجتمع الكاثوليكي كاملا، أو حالة توحيد المصطلحات الفنية عالميا أو محاولة استخدام لغة عالمية "الاسبرانتو") أو المجتمع بجماعاته اللغوية المتباينة، صغيرة كانت أم كبيرة، بصرف النظر عن طوائفه العرقية، أو الدينية، أو المهنية الحرفية، وصولا لمستوى عدة مدارس، أو تجمعات ريفية صغيرة واتحادات عمالية)

ولعل من التعريفات المبسطة الجامعة للتخطيط اللغوي ما أشار اليه المحمود من أن التخطيط اللغوي هو " الجهود الموجهة من قبل الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد؛ للتأثير على السلوك اللغوي للمجموعات اللغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما" (٢٠١٨، ص ١٣).

ويضم الكتاب بين دفتيه عددا من الدراسات – تنتظم في ثلاثة فصول– تدور حول السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وتطوف بنا حول قضايا مختلفة ومن مناطق متعددة من العالم.

وتأتي في مقدمة الدراسات – في الفصل الأول– دراسة بعنوان "نحو سياسة "علاقات عامة" لدعم اللغات: مقترحات ديفيد كريستل واللغة العربية". في هذه الدراسة نعرض كيفية الاستفادة من أفكار مخططي اللغة، من أمثال ديفيد كريستل، في دعم اللغة العربية. فقد أصبحت العربية في سباق محموم مع اللغات الأخرى لإثبات مكانتها في نفوس أبنائها، لا سيما بعد السيل الجارف من القنوات الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتوجه إلى التعليم الناطق باللغات الأجنبية؛ مما استلزم إعادة التفكير في إنعاشها ودعم مكانتها، وتثبيت

دعائمها، وفق افكار جديدة تستهوي القلوب في الداخل والخارج. تطمح الدراسة إلى استكشاف أفكار ديفيد كريستل ومدى فعاليتها في الترويج للعربية ومكانتها. وتقوم أفكار كريستل في دعم اللغة وتنشيطها من ناحية "العلاقات العامة" على دعائم ثلاث: استخدام التحفيز المادي من خلال الجوائز والمكافآت لتنمية الوعي باللغة، والاحتفاء بها عبر تنمية الوعي بها في الأعمال الفنية، وجعلها متاحة للجميع بعقد معارض ومتاحف لها وساحات لجعلها ماثلة دائما امام الأعين. ويرى كريستل أن تلك الوسائل يمكن أن توفر أساس سياسة للعلاقات العامة من شأنها أن تدعم قدرات تنشيط الوعي بأهمية اللغة، ورفع مكانتها في نفوس متحدثيها. تستعرض الدراسة أفكار كريستل، وما يمكن أن يفاد منها لدعم مكانة اللغة العربية.

كما يعرض الكتاب في الفصل الثاني دراسة أخرى حول "التخطيط اللغوي في إدارة الأزمات اللغوية: بريطانيا والبريكست"؛ تتناول موضوعا مهما من موضوعات السياسة اللغوية، ألا وهو موضوع الأزمات اللغوية وإدارتها بالتطبيق على حالة بريطانيا بعد اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، وتتجلى أهمية الدراسة في جدتها في تناول موضوع من موضوعات الساعة السياسية، إلى جانب دلالة أهميتها من نواح لغوية، واجتماعية، وسياسية. تتناول الدراسة جوانب الأزمة اللغوية في بريطانيا بعد انفصالها عن التكتل العالمي الأكبر، الاتحاد الأوروبي، ومواجهة العالم بمفردها، وتتمثل جوانب الأزمة من الناحية اللغوية في: الأزمة الاقتصادية، وأزمة التعامل مع أوروبا والآخر، وأزمة تعليم اللغات، والأزمة القانونية، والأزمة الأيديولوجية. يتناول المبحث الثاني في الدراسة حل الأزمة وفق معطيات اللغويين والمتخصصين مع مراعاة الإمكانات المتاحة والتطلعات المستقبلية. وأما المبحث الأخير فيقدم حلول الأزمة،

والدروس المستفادة منها، ليضعها بين يدي المخطط اللغوي والسياسي العربي . تعرض الدراسة تجربة فريدة لديناميات كيفية استنهاض طاقات المجتمع اللغوية، والدور الخطير الذي تقوم به اللغات في تحقيق أهداف الدول والمجتمعات.

وتأتي الدراسة الأخيرة في الفصل الثالث لتتناول موضوعا جديدا في التخطيط اللغوي تحت عنوان: "التخطيط اللغوي للحروب: بين عيوب الممارسات وديناميات الحلول". وترمي هذه الدراسة إلى سبر أغوار التخطيط اللغوي للحروب من خلال تقييم ممارسات التخطيط التي اعترت المعارك الحربية الكبرى، وبخاصة تلك التجارب الحربية الكبرى مثل: الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥)، وكيفية تعامل مخططي الحروب معها، والحلول المطروحة في هذا الشأن. تبين الدراسة أهم العيوب التي اعترت التخطيط اللغوي في التجربتين والتي تمثلت في: العشوائية، وعجز الكفاءات اللغوية اللازمة لإدارة الصراع الحربي، وعدم فهم الواقع اللغوي لبعض اللغات، ونقص الوعي الثقافي لدى القوات العسكرية، وعجز التكامل بين المدني والعسكري، وعدم فهم طبيعة دور الترجمة وعمل المترجم في الحروب. تبين الدراسة أنه في ضوء العيوب السابقة استجاب المخططون الحربيون للغات بعدد من الحلول الدينامية لمعالجة الموقف، تمثلت في تنمية الوعي بأهمية دراسة اللغات للأغراض الحربية، وإنشاء وحدة منظمة للخدمات اللغوية في الحروب، ومراعاة البعد الثقافي للصراعات والعمل على صقل القوات العسكرية بما يلزم من خلفيات ثقافية للتعامل مع الموقف، وإعادة تخطيط دور الترجمة وفهم طبيعة الترجمة والمترجم من حيث تنظيم المهنة في الحروب، والتوعية بحقوق المترجم وواجباته، ووضع ميثاق للمهنة، والوعي بآلام المترجم، ووضع أمانه الشخصي والوظيفي محل التقدير والاعتبار، مع وضع

الخطط اللازمة لتكاملية الدورين المدني والعسكري في التخطيط اللغوي للحروب، وكذلك وضع استراتيجيات للاتفاق على لغة وسيطة مشتركة للتعامل العسكري، والاستفادة من تجارب المنظمات الدولية غير العسكرية في التخطيط اللغوي. تنتهي الدراسة إلى استخلاص بعض الدروس المهمة في التخطيط اللغوي للحروب، ووضعها بين يدي المخطط اللغوي العربي.

ويستعرض الكتاب في الباب الثاني مجموعة من العروض النقدية – تنتظم في سبع فصول– لكتب مهمة تمثل عناصر متنوعة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، من التجربة الصينية في آسيا، إلى التجربة الإفريقية في الكاميرون إلى واقع اللغة في الشرق الاوسط، إلى العدالة اللغوية في أوروبا، إلى اللغات الأصلية في امريكا الشمالية، وغيرها.

أولى المراجعات التي نقدمها في الفصل الرابع هي مراجعة كتاب "الإنجليزية لغة عالمية في الصين: تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية في إطار تعليم اللغات وعنوانه الأصلي: English as a Global Language in China: Deconstructing the Ideological Discourses of English in Language Education، لغة الكتاب: الإنجليزية، للمؤلف لين بان Lin Pan، من إصدارات دار النشر الشهيرة، سبرنجر، عام ٢٠١٥م. يعرض الكتاب حالة فريدة من حالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في دولة كبرى في العالم، وهي الصين، واللغة محل النقاش هي أكثر لغات العالم انتشاراً وأكثرها إثارةً للجدل فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي والعلاقات بين الثقافات في العالم، اللغة الإنجليزية. والحالة الصينية حالة خصبة تضع أمثلة حية في التخطيط اللغوي؛ حيث تمثل نموذجاً لكيفية رسم السياسة اللغوية في ضوء معطيات الزمان والمكان، وفي ضوء الأهداف الوطنية التي تسعى الأمم إلى تحقيقها. والكتاب

يتعامل مع هذا الزخم اللغوي والاجتماعي والسياسي، وهو مهم لمنظري التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، ويمكن استخلاص دروس وعبر مفيدة منه لدعم مجهودات تخطيط اللغة العربية.

القراءة الثانية – وتقع في الفصل الخامس– هي لكتاب "السياسات اللغوية وبناء الهوية: ديناميات التعددية اللغوية في الكاميرون" نشر بالإنجليزية تحت عنوان: Language Policy and Identity Construction in Cameroon: The Dynamics of Cameroon Multilingualism، للمؤلف إيريك أنشيمبي Eric A. Anchimbe، من إصدارات دار النشر جون بينجامينز، عام ٢٠١٣ م.

يطوف بنا الكتاب في عالم التخطيط اللغوي داخل إفريقيا السمراء التي عانت ردحا من الزمن من ويلات الاستعمار الذي مضى إلى سبيله تاركا خلفه إرثا ثقافيا يتجلى في أقوى صوره من خلال اللغات، وبخاصة الإنجليزية والفرنسية. تقدم الكاميرون، إحدى الدول الكبرى في غرب إفريقيا، حالة مثلى لدراسة التفاعل اللغوي، لاسيما تفاعل الهويات، داخل مجتمع يموج بالعرقيات الإثنية (٢٠٠ مجموعة عرقية)، وباللغات المحلية (٢٨٥ لغة) التي تتصارع أو تتماهى في وجودها مع اللغتين الرسميتين الإنجليزية والفرنسية، ويقدم تصورا لغويا اجتماعيا عاما للعلاقة بين السياسة اللغوية، وبناء الهويات اللغوية والتفاعل الاجتماعي في الكاميرون. والهدف العام من الكتاب إظهار أن الخيارات اللغوية، لا سيما في حالات التعدد اللغوي بين لغات المستعمرين الانجليزية والفرنسية واللغات المحلية في الكاميرون، لها تأثير في بناء هويات الأفراد داخل المجتمع.

أما العرض الثالث – موضوع الفصل السادس– فيأتي من أمريكا الشمالية ومن أدغال اللغات الأصلية في قارة أمريكا الشمالية، لكتاب "الأيديولوجيات اللغوية لإنعاش لغات الأمريكيين الأصليين: أداء "رقصة الأشباح" لاسترجاع اللغات المفقودة"، الذي كتب بالإنجليزية تحت عنوان: Linguistic Ideologies of Native American Language Revitalization: Doing the Lost Language Ghost Dance المؤلف : ديفيد ليدوم شاول David Leedom Shaul من إصدارات سبرنجر، عام ٢٠١٤ م. يقدم الكتاب تجربة ثرية من تجارب التخطيط اللغوي في محاولة إنعاش لغات الأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر)، ويقدم بعض نماذج الإنعاش التي يسعى المؤلف إلى تأكيد عدم توافقها مع الواقع الذي تعيشه تلك الشعوب، ويقترح مقاربات بديلة. تقدم تلك المراجعة النقدية للكتاب دروسا يمكن أن يستفيد منها مخططو وواضعو سياسات اللغة العربية.

الكتاب الرابع الذي نعرضه – في الفصل السابع – هو كتاب: "العدالة اللغوية لأوروبا والعالم" الذي صدر بالإنجليزية عام ٢٠١١م بعنوان: Linguistic Justice for Europe and the World، عن دار نشر جامعة أكسفورد العريقة Oxford University Press، يتناول الكتاب قضيَّة مهمَّة من قضايا التخطيط اللغوي واللغويات الاجتماعية؛ هي تلك المتعلقة بالعدالة اللغوية، وينحو الكتاب منحى فلسفيا ليحدد مفهوم العدالة اللغوية ومقتضياتها في ضوء انتشار اللغة الوسيطة المشتركة في أوروبا وفي العالم– اللغة الإنجليزية – وكيف أن ذلك قد يكون أمرا ضروريا لتحقيق العدالة. كونها لغة مشتركة يمكن أن تصبح محلا للتفاهم والتواصل والفهم المشترك، غير أن ذلك قد ينطوي علي أنواع متعددة من الغبن واللاعدالة. يحاول الكتاب تبيين هذه القضية، وكيفية إصلاح ميزان العدالة اللغوية من وجهة نظره.

أما القراءة الخامسة – موضوع الفصل الثامن – فهي لكتاب "صراع شينجيانغ: هوية الأويغور، والسياسات اللغوية والخطاب السياسي" صدر بالإنجليزية بعنوان The Xinjiang Conflict: Uyghur Identity, Language Policy, and Political Discourse، عام ٢٠٠٥ م، عن دار نشر East-West Center Washington، للمؤلفة إريان دوايار، ويعد من الدراسات الشائقة التي تطوف بنا في تلك المنطقة النائية من العالم– التي تعرف باسم منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم في غرب الصين– والتي تقدم حالة مثلى تتفاعل فيها السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي مع الهوية والقومية، وتختلط فيها القضايا المحلية مع المتغيرات العالمية، وتتبدل فيها السياسات وتتغير أحوالها من مرحلة إلى أخرى. تكمن أهمية الكتاب في أنه يعرض جذور الصراع في غرب الصين، وكونه من المؤلفات التأسيسية التي لا يستطيع باحث للسياسات اللغوية في تلك المنطقة تجاهله، كما أنه لا يزال يرتبط بالواقع الحالي الذي يجري في تلك المنطقة من اضطهاد وجور ضد مسلمي الأويغور.

يقدم الفصل التاسع القراءة الأخيرة، وهي لكتاب "سياسات تعليم اللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي نشر بالإنجليزية تحت عنوان: English Language Education Policy in the Middle East and North Africa، لمحرره، روبرت كيركباتريك، من إصدارات دار النشر العريقة سبرنجر، عام ٢٠١٧ م.

يعد الكتاب من الكتب المهمة في مجال السياسات اللغوية؛ إذ يتعامل مع كتلة بشرية مهمة ومنطقة من العالم لها تفردها وقيمها المتمايزة، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتفاوت دول تلك المنطقة في أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم يعرض الكتاب لطيف واسع من العوامل التي

تتفاعل مع السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي. يوضح الكتاب الخلفيات المتعددة لتدريس الإنجليزية التي تتفاعل مع الأهداف الوطنية للمجتمعات المتعددة بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لاسيما الخلفيات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وعلى الرغم من انتشار لغات متعددة في تلك المنطقة التي –أحياناً– ما تعاني عديداً من الصراعات الإيديولوجية مع الإنجليزية، إلا أن الإنجليزية باتت واقعاً في تلك المجتمعات، مما يتطلب تخطيطاً دقيقاً وسياسات رشيدة؛ حتى يمكن الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

توخينا في كل القراءات السابقة للكتب تنوع حالتها في بقاع جغرافية مختلفة من العالم، وكذلك تنوع تجاربها في التعبير عن أحوال مختلفة من التخطيط اللغوي، والسياسات اللغوية بالمنطقة، فضلًا عن تقديم الفوائد للمخطط العربي، في كل حالة؛ لدعم واقع اللغة العربية.

ويستهدف الكتاب الباحثين والقراء العرب من ذوي الاهتمام بقضايا اللغة بصفة عامة، ومن علاقة اللغة بالمجتمع، وكيفية توظيف اللغة لخدمة المجتمع، وتحقيق أهدافه ودعم هويته، والكتاب بتقديمه نماذج متعددة من مناطق مختلفة من العالم يضع أمام القارئ العربي أمثلة حية لتفاعل الشأن اللغوي مع الشأن العام لمجتمع ما؛ بحيث نرى مدى تغلغل اللغة في كافة مناحي الحياة والتنبه لخطورتها والتخطيط لها.

- ويعرض الكتاب حالات مختلفة من التخطيط، وأطر السياسات يقدم الكتاب رؤية عريضة لمكونات مجال التخطيط اللغوي ومن ثم يضع القاريء والباحث امام رؤية بانورامية لأفاق التخصص وألياته وموضوعاته ومنهجياته ويسمح للقارئ بإجراء مقارنات وعمل تعميمات والتعرف على تطبيقات مختلفة في هذا الحقل العلمي الثري.

- يقدم الكتاب قراءات جديدة للقارئ، والباحث العربي، متنوعة تعرض أراء وأفكار لكتاب من كافة أصقاع الأرض تبين حالات شتى من الماضي والحاضر، من الصين إلى أوروبا، وصلا لأفريقيا والشرق الاوسط وأمريكا الشمالية. وتؤكد قراءات الكتب المعروضة أن هناك كليات مشتركة يمكن التعويل عليها في فهم واقع اللغة والهوية وارتباط اللغة بالفكر والوجدان.

- يستهدف الكتاب استنهاض الهمم للتنبه لأهمية التخطيط عامة، والتخطيط اللغوي بشكل خاص وشحذ الباحثين للتفكير بمزيد من الجدية في قضايا اللغة والتنبه لضرورة رسم السياسات التي تتناسب مع طبيعة كل مجتمع وأهدافه وطموحاته والتنبه لما وراء الظواهر وو التفكير فيما وراء القرارات اللغوية الكبرى والدفاع – متى لزم الأمر- ضد بعض المفاهيم العولمية الجديدة التي تسعى غلى فرض لغات او الى الترويج لأفكار تفصل الانسان عن هويته وكينونته اللغوية.

يزخر الكتاب بالكثير من المعلومات والحقائق التي تشغل بال الباحثين في مجال التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، وكافة المجالات البينية ذات الصلة، حاول المؤلف من خلاله تقديم دراسات حديثة، تتنوع في موضوعاتها وجدتها، وتمثل منطلقات بحثية جديدة، وآفاق للتفكير الواعي في قضايا اجتماعية ولسانية كثيرة. ولا شك أن المخطط العربي كان في قلب وعقل الكاتب؛ ومن ثم فإن كافة الدراسات والقراءات في هذا العمل قد ذيلت بعرض ما يمكن أن يجنيه القارئ والباحث العربي من فوائد دعما للغتنا وهويتنا.

الله اسأل أن يكون العمل جهدًا مخلصًا يقدم للباحثين والقراء العرب، إنه ولي ذلك ومولاه.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله

المراجع

-القاسمي، علي. (٢٠١٥). السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط التربوي والتنمية البشرية (إشكالية المدارس الأجنبية والخصوصية في السياسة اللغوية. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية السجل العلمي للندوة الدولية. الرياض: مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية. ٧-٣٦.

-المحمود، محمود. (٢٠١٨) . التأصيل اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة ٤، العدد ٦، ص ص ٨- ٤٨.

-كوبر، روبرت. (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي. ترجمة خليفة الأسود. ليبيا : مجلس الثقافة العام.

-Cooper, R. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.

الباب الأول

الدراسات

نحو سياسة "علاقات عامة" لدعم اللغات

مقترحات ديفيد كريستل

تمهيد

أورد اللغوي الإنجليزي الكبير ديفيد كريستل David Crystal في دراسته حول دعم مكانة اللغات والترويج لها (Crystal, 2018) حديثا ذا شجون عندما تحدث عن أن إبراز أهمية اللغات وتدعيمها يحتاج إلى حملات واعية من "العلاقات العامة"، وإلى تتبع نجاحات وسياسات الآخرين في هذا الشأن. لقد كان حديث كريستل في معرض ما تمر به بريطانيا من أخطار محدقة بعد اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي، لاسيما خطورة عدم الاستعداد "لغويا" لمجابهة العالم والحديث إليه بألسنة متعددة، بدلا من الحديث بلسان إنجليزي واحد. ولم يكن حديث كريستل مقتصرا على لغات بعينها أو تلك التي تقع تحت التهديد فقط، بل كن حديثه منصبا حول وسائل تدعيم اللغات على نحو عام. تناقش هذه الورقة أفكار كريستل، وتسعى لاستقراء الدروس العملية التي نضعها بين يدي المخطط للغة العربية للإفادة منها في تحقيق "الترويج" لمكانة وأهمية لغتنا العربية التي باتت في منافسة شرسة مع لغات الشرق والغرب. تقوم هذه الورقة على خمسة مباحث رئيسة. يتناول المبحث الاول الإطار النظري للدراسة بتقديم مفهوم الإنعاش اللغوي، والجهود المبذولة لإنعاش اللغات المهددة بالخطر، مع

عرض سريع لأسباب موت اللغات، كما يتناول النقاش أهمية المحافظة على اللغات البشرية، باعتبارها كنوز ثقافية إنسانية لا غنى عنها. كما يقدم المبحث لخطوات الإحياء والتنشيط اللغوي، ووسائله المختلفة، والعوامل المساعدة في ذلك، ويجدر بنا التأكيد هنا على أننا حينما نعرض للإنعاش اللغوي لا نقصد بأي حال من الأحوال تصنيف اللغة العربية أو تشخيصها في طائفة اللغات الميتة أو المحتضرة؛ إذ نعدها لغة حية نابضة غير أن مكانتها في النفوس تحتاج إلى تدعيم وتمكين إزاء ما يتهددها من مخاطر. يقوم المبحث الثاني على عرض لما تتعرض له العربية من تنافس شرس في العصر الحديث مع موجز عام وتشخيص وتقييم لما يهددها من مخاطر وجهود دعمها. أما المبحث الثالث فهو يقدم مدخلا عاما لأفكار كريستل حول ضرورة الخروج عن النمطية في دعم اللغات. يمثل المبحث الرابع المتن الرئيس لهذه الدراسة، فهو يفصل رؤية كريستل حول الترويج للغات، ونقدم فيه رؤيتنا حول كيفية تطويع مقترحات كريستل لخدمة الترويج للعربية والاحتفاء بها، ويحتوي هذا المبحث على محاور ثلاث: المحور الأول يقدم الترويج للغة من خلال الجوائز، والمحور الثاني يقوم على الترويج للغة من خلال الأعمال الفنية والوثائقية والإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع، أما المحور الثالث فيستهدف الاحتفاء باللغة عن طريق وسائل المتاحف والمعارض. يقدم المبحث الخامس والأخير خلاصة الدراسة وتوصياتها.

١- اللغة: الموت والإنعاش ووسائل التنشيط

لابد أن نقرر ابتداء أن كريستل في مقالته التي نناقشها في هذا المقال لم يكن يقصد إلى استخدام وسائل العلاقات العامة في الإنعاش اللغوي بمعناه الاصطلاحي الذي سنشير إليه في المبحث التالي، ولكن يقصد إلى استخدامها في تدعيم مكانة وأهمية اللغة – أي لغة– في حياتنا وكيفية الترويج لذلك. غير

أننا، كي نؤصل لفكرة دعم اللغة من حيث وسائل إنعاشها وإحيائها، سنناقش بعض المصطلحات والمفاهيم الأفكار التي وردت في الأدبيات بهذا الشأن. ولا يفهم من العرض أننا نضع العربية – حفظها الله– في مصاف أي من اللغات الميتة أو المعرضة لخطر الاندثار، وهذه ما سنفصله في المبحث الثاني.

١-١ في معنى الإنعاش اللغوي وتصنيف اللغات المعرضة للخطر

يشير مصطلح الإنعاش اللغوي إلى محاولة إنعاش أو إحياء لغة منقرضة، أو على وشك الانقراض، أو تحت خطر الاندثار، أو تنشيطها ووقف تدهورها (Tsunoda, 2005). ووفق ذلك يصنف تسونودا (2005) اللغات من حيث تعرضها لخطر الانقراض إلى لغات قوية، استخدمت عبر أجيال من المتحدثين بها وتتناول سياقات متنوعة للغة. أما اللغات الضعيفة /المريضة، فهي تلك اللغات القاصرة في استخدامها على كبار السن في المجتمع اللغوي دون أن تلهج بها ألسنة الأجيال الشابة. وهناك أيضا اللغات المحتضرة، وهي تلك اللغات التي لا يستخدمها سوى عدد قليل من المتحدثين (ليس من بينهم الأطفال)، وأخيرا هناك اللغات المنقرضة/ الميتة، التي لا يتحدث بها أحد (راجع مناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في جلال والمحمود، ٢٠١٦).

يقدم ستيفن ورم (Wurm, 1991)، مقياسا آخر مكون من خمس درجات، يصنف اللغات بحسب درجة تعرضها لخطر الانقراض كالآتي:

- اللغات محتملة التعرض للخطر؛ تلك اللغات التي لا تنعم بمكانة خاصة في البلد الأم، المحرومة اقتصاديا، المهملة تعليميا، ويعاني أهلها من التفكك الاجتماعي في الحياة الخاصة، التي تقع تحت نير لغات أكبر أهمية في الحياة العامة.

- اللغات المهددة بالانقراض؛ وهي اللغات التي لا تصل إلى جيل الأطفال في مجتمعاتها.
- اللغات المهددة بالانقراض بشدة، وتشير إلى اللغات التي لا يتحدثها سوى كبار السن الذين تربو أعمارهم على الخمسين، وهي لغات فاقدة للهيبة والقيمة في مجتمعاتها.
- أما اللغات المحتضرة، فهي اللغات التي لا ينطق بها سوى مجموعة ضئيلة ممن بلغوا من الكبر عتيا.
- اللغات المنقرضة، وهي تلك اللغات التي لايوجد ناطقون بها.

جدير بالذكر أن هناك تخوفا شديدا إزاء مستقبل كثير من اللغات في العالم. يشير هاريسون (٢٠٠٧/ ٢٠١١) إلى أن لغات العالم تمر بمرحلة تنذر بخطر وشيك. ففي عام ٢٠٠١ م كانت هناك ٦٩١٢ لغة، ووفق غوردون (في هاريسون ٢٠٠٧/ ٢٠١١، ص ٢) لن يتبقى سوى نصفها بحلول عام ٢١٠١ م. وينقل هاريسون عن غوردون الاحصاءات المخيفة حيث يقول إنه في عام ٢٠٠٥، كانت هناك ٢٠٤ لغات يبلغ عدد متحدثي كل منها أقل من عشرة أفراد،، وهناك ٣٤٤ لغة أخرى يتحدثها ما بين ١٠ إلى ٩٩ فرداً، وهناك أكثر من ٥٤٨ لغة يبلغ عدد المتحدثين بكل منها أقل من مائة متحدث. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من نصف لغات العالم لديها أقل من ١٠,٠٠٠ متحدث، وأن ربع لغات العالم لديها أقل من ١٠٠٠ متحدث، وأنه ما لم تبذل الجهود للحفاظ عليها، على مدى المئة سنة القادمة سوف تنقرض معظم تلك اللغات.

١-٢ لماذا تموت/تتدهور اللغات؟

كان ممن اهتم بظاهرة موت اللغات ديفيد كريستل – الذي نحن بصدد الحديث عن أفكاره المبتكرة في هذه المقالة، حيث يرى أن عدد مستخدمي اللغة يمكن أن يتقلص لأسباب متعددة؛ منها ما هو طبيعي كارثي، ومنها ما هو اقتصادي مناخي، ومنها ما هو سياسي وثقافي (Crystal, 2000). فالمجتمعات الصغيرة في المناطق المعزولة يمكن بسهولة أن تهلك أو تمحوها عوامل طبيعية مثل الزلازل، والأعاصير، والفيضانات، وثورات البراكين، ونوازل أخرى. فزلزال سواحل مقاطعة ساوندوان وبابوا (غينيا الجديدة) عام ١٩٩٨، أدى إلى مقتل أكثر من ٢,٢٠٠ شخص وإلى تشريد أكثر من ١٠٠٠٠ شخص، وتشرد على إثره عدد كبير ممن كانوا يتحدثون بأربع لغات منفصلة، وذهبت تلك اللغات أدراج الرياح.

كما أن اللغة قد تتدهور بفعل الظروف المناخية والاقتصادية الصعبة، كالمجاعة والجفاف. فقد أدت مجاعة آفات البطاطس الأيرلندية (١٨٤٥–١٨٤٦م) إلى نزوح عدد كبير من سكان أيرلندا ممن كانوا يتحدثون الأيرلندية مما أدى إلى تدهور كبير لحق بالأيرلندية. وبسبب الجفاف الذي ضرب شرق وجنوب أفريقيا تعرض ١٠٪ من سكان السودان البالغين إلى خطر الموت جوعاً، وأثرت المجاعة على اللغات وبات وضعها كارثياً، فهناك ١٧ لغة لا يتحدثها سوى أقل من ١٠٠٠ متحدث، و٥٤ لغة يتحدثها أقل من ١٠,٠٠٠ نسمة، و١٠٥ لغات يتحدث بها أقل من ١٠٠,٠٠٠ متحدث (كريستل Crystal, 2000، ص ٩٣).

ويرى كريستل (Crystal, 2000، ص ٩٩) أن الصراعات السياسية تؤدي الى تدهور اللغات. فاختفت عدة لغات في كولومبيا، فانقرضت حوالي ثلاثين لغة منذ وصول الإسبان هناك، بسبب الصراع المسلح وإبادة مجتمعات

السكان الأصليين. كما أدى وجود الميليشيات العسكرية، وحروب العصابات، وعصابات تجارة المخدرات واستغلال المجتمعات الصغيرة وهجراتهم القسرية إلى تفكك المجتمع وموت عدد من اللغات في كولومبيا.

هناك أيضا ما يسمى بالامتصاص الثقافي cultural assimilation (كريستل، Crystal 2000، ص ١٠١). ويقصد به تأثر ثقافة محلية بأخرى أكثر هيمنة، وفقدان طابعها وتبني أبنائها سلوكيات وأعراف الثقافة الجديدة المهيمنة كما هي الشواهد في استعمار الأوروبيين لأفريقيا. كما نرى ذلك جليا أيضا في الثقافة الاستهلاكية الغربية التي تجتاح العالم كله في الوقت الحاضر والتحيزات للثقافة الغربية ولغاتها على وجه التحديد.

١-٣ لماذا ينبغي أن نحافظ على اللغة؟

تعد اللغات من الأشياء الثمينة في حياتنا التي ينبغي الحفاظ عليها. فاختفاء اللغات هو تآكل أو انقراض للأفكار وطرائق المعرفة وطرائق الحديث عن العالم والتجربة الإنسانية. يرى هاريسون (٢٠١١/ ٢٠٠٧،ص ٧) أن هناك ثلاثة أسباب ملحة –على الأقل– للحفاظ على اللغات.

يكمن السبب الأول في أن موت اللغات يؤدي حتماً إلى تآكل قاعدة المعرفة البشرية، وهو تآكل تختفي معه المعارف المهمة والراسخة والحكمة المتراكمة التي اكتسبتها البشرية عبر الزمان، وفي ذلك مغامرة بقدرة البشر على البقاء،. وكما قال كين هيل Ken Hale، أحد خبراء دراسة اللغات المهددة بخطر الانقراض حتى وفاته في ٢٠٠١م : "إنك حينما تفقد اللغة تفقد حضارة، تفقد ثروة عقلية، عملاً فنياً. يشبه هذا الفقدان عملية إلقاء قنبلة على متحف اللوفر" (في هاريسون، ٢٠١١/ ٢٠٠٧، ص ٧).

ويكمن السبب الثاني في أنه لما كانت اللغة هي أساس التراث الثقافي الإنساني الذي يشمل المعتقدات، والحكم التراثية، والشعر، والأغاني، والحكايات الملحمية، فإننا حينما نسمح بموت اللغة فإننا نترك تاريخنا يمحى ومن ثم نسلم أنفسنا إلى فقدان ذاكرة أبدي. وهنا ينبغي القول أيضاً أن قضايا الثقافة والهوية من الأسباب البارزة التي تدفع إلى الحفاظ على اللغات وتنشيطها.

يرى غرينوبل وويلي (Grenoble & Whaley, 2006 p. 20) **وتسونودا** (Tsunoda, 2005) **أن اللغات "كنوز ثقافية"، إذ لغة المجتمع هي جزء فريد من ثقافته تربط متحدثي اللغة بأسلافهم وبأرضهم التي تشكل جزءاً أساسياً من تاريخهم ورؤيتهم لعالمهم.**

والسبب الثالث لضرورة الحفاظ على اللغات وإحيائها يكمن في كون اللغة نافذة لفهم طبيعة العقل البشري وقدرته على تنظيم المعلومات ومعالجتها. فالعقل البشري لا يزال –على الرغم مما وصلت إليه البشرية من علم– عصيا على الفهم، لا يمكننا سبر وظائفه الداخلية أو معرفة ما به من أفكار إلا عن طريق ما ينتجه من لغة. فاللغات تكشف عن حدود وإمكانات الإدراك الإنساني وفقدان لغة واحدة فحسب قد يغلق الباب للأبد أمام الفهم الشامل للقدرة المعرفية الإنسانية (لمزيد من التفصيل راجع جلال والمحمود، ٢٠١٦، ص ص ١٦١– ١٦٣) .

لكل هذه الأسباب الرئيسة وغيرها ينظر المختصون إلى أن إحياء اللغات المعرضة لخطر الانقراض أو تنشيطها عمل بشري يستحق الاهتمام والاحترام(٢).

(٢) نؤكد هنا أن العربية لا تنتمي إلى اللغات المعرضة لخطر الانقراض، غير أنها لا تسلم من كونها في محل تنافس شديد من لغات أخرى كما أن وضعيتها بمقياس الصحة اللغوية (انظر المبحث الثاني) يقودنا إلى ضرورة التفكير في كيفية الشد من أزرها وتأكيد مكانتها.

١-٤ الإنعاش اللغوي ووسائله :

لتنشيط اللغات المختلفة طرحت العديد من الرؤى. وعلى الرغم من أن أهداف تنشيط اللغة تختلف اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى، فإنها تتمحور عادة حول محاولة زيادة عدد المتحدثين، والتوسع في استخدام اللغة، لحمايتها من الانقراض أو الموت. إحدى هذه الرؤى قدمها اللغوي الشهير جوشوا فيشمان (Fishman, 1991) الذي تقوم رؤيته في الإنعاش اللغوي على خطة مكونة من ثماني مراحل، يستلزم العمل بها أن تسير وفق ترتيب مرحلي؛ فلا يكون هنالك تجاوز للمراحل اللاحقة قبل إتمام المراحل الأولى. وهذه المراحل الثمان كالتالي:

١. تنشيط اكتساب اللغة بين الراشدين الناضجين، لاسيما حين يكون معظم باقي أفراد المجتمع من متحدثي اللغة من كبار السن المعزولين اجتماعياً عن متحدثي اللغة الآخرين. فالشخص الناضج يكون معلماً نشطا وفاعلاً للأجيال الأحدث ومرشداً ومعيناً على اكتسابها.

٢. إنشاء مجتمع مترابط من المتحدثين النشطين باللغة.

٣. تشجيع الاستخدام العفوي للغة بين جميع الفئات العمرية داخل الأسر وتعزيز الاستخدام اليومي لها.

٤. في المناطق التي تحققت بها الكفاءة الشفاهية للغة في جميع الفئات العمرية، ينبغي تشجيع محو أمية اللغة دون الاعتماد على المساعدة من النظام التعليم الرسمي/ الحكومي.

٥. حينما يكون عدد مستخدمي اللغة مناسبا؛ ينبغي تشجيع استخدامها في التعليم الحكومي الإلزامي بعد الحصول على الموافقات الرسمية.

٦. حين تتحقق المراحل المذكورة أعلاه وتدعم، ينبغي تشجيع استخدام اللغة في أماكن العمل worksphere.

٧. حين تتحقق المراحل المذكورة أعلاه وتدعم، ينبغي تشجيع استخدام اللغة في الخدمات الحكومية المحلية ووسائل الإعلام.

٨. ينبغي تشجيع استخدام اللغة في داخل أروقة المصالح الحكومية وفي مؤسسات التعليم العالي.

يهدف هذا النموذج لإحياء اللغة الذي يقترحه فيشمان إلى اتباع الوسائل الأكثر فاعلية وتجنب إهدار الطاقات. فمن قبيل إهدار الطاقات، على سبيل المثال، المطالبة باستخدام اللغة على شاشة التلفاز أو في الخدمات الحكومية قبل أن تكون تلك اللغة قد استخدمت بين أفراد العائلة.

يصف تسونودا (Tsunoda, 2005) مجموعة من التقنيات أو الأساليب الأخرى المشابهة التي يمكن لمستخدمي اللغة استخدامها في محاولة تنشيط لغاتهم وإحيائها والحفاظ عليها منها:

- الاعتماد على التقنية مثل استخدام التسجيلات الرقمية أو وسائل الإعلام والتواصل الحديثة واستخدام الإذاعة المسموعة والمرئية والوسائط المتعددة،
- تبسيط اللغة المعرضة للخطر بحيث تستخدم بين أهلها، ويقترح وسائل مختلفة لتبني اللغات المعرضة للخطر وترميمها.

في كتاب "موت اللغة" Language Death (Crystal, 2000, pp. 130- 141) يطرح ديفيد كريستل، ستة عوامل يمكن أن تساعد في تنشيط اللغة نوجزها فيما يأتي:

- العمل على تنمية مكانة اللغة داخل مجتمع اللغة المهيمنة؛ ومن ثم يجب على المجتمع أن يولي اهتماماً خاصاً باللغات المهددة ويروج لها إعلاميا في الصحافة والإذاعة ووسائل التواصل، ويعمل على تنشيط استخدامها في معظم السياقات مع مراعاة الأحداث الاجتماعية والاحتفالات الخاصة بمتحدثي اللغات المهددة بالانقراض والتركيز على الأنشطة اللغوية المفيدة مثل أنشطة القص العابر لبعض حكايات أهل اللغة المهددة، أو التركيز على بعض الطقوس الاحتفالية.
- الدعم الاقتصادي لتنمية قدرات الناطقين باللغة. فمن المسلم به أن تحسين اقتصاديات المتحدثين الأصليين باللغات المهددة له أثر إيجابي في المجتمع. ومن أبرز الأمثلة عل ذلك أن تعزيز الاقتصاد في كاتالونيا (إسبانيا) كان عاملا رئيساً في تشجيع استخدام اللغة الكاتالونية في الإقليم، مما عزز مكانة اللغة في المناطق الأخرى الناطقة بالكاتالونية أيضاً.
- استثمار مناخ التعاطف تجاه الحقوق الثقافية واللغوية للغات السكان الأصليين في أجزاء كثيرة من العالم لتمكين الناطقين باللغات المهددة من تبوء مواقع في مؤسسات التشريع داخل المجتمع المهيمن والاستفادة من الدعم التشريعي.
- تمكين اللغة المهددة بالانقراض من التواجد قويا في النظام التعليمي. فقد أصبح مفهوما إدراك دور المدرسة في تطوير استخدام الطفل للغته الأم، في الاستماع والكلام والتواصل باستخدام اللغة، والإلمام بالقراءة والكتابة. ويمكن بالتخطيط الدقيق والمتقن للمناهج التعليمية مساعدة اللغات المهددة بمنحها المكانة اللائقة في النظام التعليمي. ومن أمثلة اللغات التي استفادت من أنظمة التعليم لغة الآينو في اليابان التي يتحدثها شعب

الآينو الأصلي في شمال اليابان . فبحلول عام ٢٠٠١م، ومع تدريس لغة الآينو والاهتمام بها في مراكز اللغات العديدة والجامعات لا سيما في هوكايدو، وفي جامعة شيبا في طوكيو بدأت اللغة في الانتعاش (فيشمان Fishman, 2001).

- تدوين الناطقين باللغة للغتهم، حيث يمكِن ذلك اللغة من الانتقال من جيل لآخر كلغة أولى، وهو مدخل لأنشطة أخرى، مثل وضع نظام هجائي وكتابي سليم وإعداد الكتب التعليمية والمدرسية الجيدة والمعاجم وقواعد النحو، ومن ثم يصبح التدوين مدخلاً لصيانة اللغة.
- استخدام التقنيات الإلكترونية التي تسهم في نشر اللغات؛ حيث تقدم شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات إمكانات وفرصاً متعددة للغات المهددة بالانقراض وتسمح لثقافات الأقليات بالإعلان عن نفسها بين الثقافات الأخرى، وتتيح لبعض المتحدثين باللغات الأصلية التواصل المباشر مع الآخرين.

يقدم كنغ (King, 2001, pp. 23-36) في كتابه حول عمليات الإحياء والتنشيط اللغوي عدداً من الاقتراحات التي تساعد في تنشيط اللغات المهددة بالانقراض:

- ضرورة تعرض أطفال اللغات المهددة بالانقراض إلى اكتساب اللغة في سن مبكرة، لتعويدهم على استعمال لغتهم الأصلية منذ بواكير نشأتهم. وهنا يؤكد كنغ على استخدام تقنيات الغمر المكثف والتعرض الدائم للغة حتى تكون اللغة الأصلية جزءاً من المكون الفكري للأطفال.
- ضرورة بذل كافة الجهود المتاحة للنفاذ لمجتمع الشباب في اللغة المهددة؛ إذ

إنهم الأكثر ميلا للانبهار بالثقافات الأخرى والاستسلام لثقافات بيئة العمل.

- ضرورة التخطيط والتنفيذ المتقن لبرامج التنشيط اللغوي بحيث تكون عملية واعية وعلمية تنأى عن العشوائية.
- ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من أهل المجتمعات الأصلية لتنشيط لغتهم واتخاذ ما يلزم من تدابير حيال ذلك وغرس روح المسؤولية تجاه لغتهم وثقافتهم وهويتهم.
- ضرورة الوعي بأن عملية إحياء اللغة هي عملية طويلة وتتطلب صبراً وجلداً وتضافراً للجهود، وينبغي أن يعلم القائمون على ذلك أن هناك من العراقيل والصعوبات التي تتطلب أن يشمروا لها عن سواعدهم ولا يكون ذلك إلا باستنهاض همم الجميع.

وممن ضربوا بسهم وافر في جهود الإنعاش والش وزكرمان (Walsh & Zuckermann, 2011, pp.111-127) اللذان يؤكدان:

- ضرورة الاهتمام بتخطيط تنشيط اللغة من الجانب اللغوي المتعلق ببنية اللغة وتركيبها، مثل إحياء المفردات الأساسية لما تلعبه الثروة اللغوية من دور حيوي وفعال في الاستخدام اليومي للغة وإشاعة استعمالها.
- ضرورة التخلي عن المحاولات غير المجدية، وعدم الانقياد خلف الشعارات التي لا طائل من ورائها مثل أصالة اللغة ونقائها.

بعد عرض هذا الإطار النظري المقتضب حول مفهوم الإنعاش اللغوي وما يبذل من جهد لإنعاش اللغات، وأسباب موتها، وأهمية الحفاظ عليها وخطوات الإحياء والتنشيط اللغوي، ووسائله والعوامل المساعدة، نقدم في المبحث التالي

عرضا موجزا حول العربية الفصحى وتشخيص حالتها وتقييم وضعها وما تتعرض له من أخطار في العصر الحديث وإلماحة سريعة حول جهود تنشيطها.

٢- اللغة العربية في تنافس محموم

لابد في البداية أن نطرح السؤال: هل يمكن تصنيف اللغة العربية بأنها من بين اللغات محتملة التعرض لخطر الانقراض، أو اللغات المهددة بالانقراض، أو اللغات المهددة بالانقراض بشدة، أو اللغات المحتضرة وفق التعريفات السابق ذكرها (راجع ١-١)؟ بالطبع،لا. فلابد أن نقرر، بادئ ذي بدء، أن اللغة العربية لغة حية نابضة ولا يساورنا الريب في أن بقاءها واستمرارها أمر مقدر من رب العالمين، ولا يستطيع أحد أن ينكر ما لها من قيمة في نفوس متحدثيها، فهي لغة القرآن الكريم، النبراس الهادي إلى صراط الله المستقيم، ولغة السنة المطهرة التي نقلت بها آيات الله وتعاليم الرسول ﷺ. هي والدين صنوان؛ فقد كانت الوعاء الحاوي للتراث الديني العتيد، حتى صارت الرابطة الدينية الروحية التي انضوى المسلمون تحت لوائها حتى صارت جزءا وشرطا من شروط المعرفة بالدين، ووسيلة فهمه، والسبيل إلى تفسير أوامره ونواهيه (اليوسف، ١٤٣٨-٢٠١٧ ص ص ٧١- ٩٦).

كما لا ينكر أحد أنها لغة الثقافة العربية، من خلالها عبر العرب، بكل فنون القول، عما يجيش في صدورهم تعبيرا عن بيئتهم التي عاشوا فيها في كافة العصور. لقد كانت العربية حاملة للثقافة العربية في تصوراتها للحياة والوجود، والمشاعر، والحكم، والأخيلة، والقصص، والانتصارات، والانكسارات، وهي جزء لا يتجزأ من حياة العرب وتاريخهم.

وهي بعد، لغة عالمية منحتها تلك الصفة عوامل عدة، منها العامل التاريخي، والعامل الديني، والعامل السياسي الاقتصادي، والعامل الديموغرافي،

والعامل اللساني، كما أن لها القدرة على مسايرة الركب، والدخول في عالم الشابكة، وفرضت نفسها لغة ثانية في كثير من البلدان (صالح ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧، ص ص ١١– ٣٤).

كما يؤكد الكثيرون قدرة اللغة العربية على مواكبة العصر والمعارف الإنسانية والتطبيقية المعاصرة . فقد مرت العربية بمحطات عدة من العصر الجاهلي إلى البعثة، ولم تكن ببعيدة عن الحضارة في كل مراحلها، في قدرتها على التطور في العصر الحديث وعصر الطباعة والحواسيب والأجهزة الذكية، فهي طيعة قادرة على التمدن دائما، مكنها من ذلك نظام صوتي وصرفي ونحوي وكتابي فريد يواكب العصر والعلوم والمعارف (الغامدي، ١٤٣٨هـ –٢٠١٧، ص ص ١٢٧–١٤٩)

غير أن اللغة العربية لم تكن بمنأى عن المنافسة من اللغات الأخرى؛ فمنذ عصور الاستعمار التليدة كانت هناك حروب، منها ما يقدح في صلاحية العربية للعصر الحديث، ومنها ما يدعي رجعيتها، وكونها سر تخلف العرب، وأنها لغة لا تصلح للعلم، إلخ . ومنها ما يبغي إحلال اللغات الأجنبية محل العربية قسرا، فلا غرو أن تجربة المغرب العربي كانت من أقسى تجارب العالم في محاولات التجريف اللغوي فقد عمد المستعمر الفرنسي إلى أن تكون الفرنسية لغة الدولة والشعب فعمدت إلى "فرنسة" كافة مناحي الحياة. ولم يكن الاحتلال الإنجليزي بأقل ضراوة من نظيره الفرنسي؛ إذ راح جاهدا يبدل لغة التعليم في مصر من العربية إلى الإنجليزية، ويعمد إلى التهوين من شأن العربية في نفوس أبنائها. راح الاستعمار وبقيت المنافسة. فلا تزال اللغات الأجنبية تمثل جاذبية خاصة لدى كثير من طوائف اللغة العربية فيعمدون إلى إرسال أبنائهم لتعليم أجنبي ومدارس اللغات الأجنبية، ولا تزال الجامعات الخاصة التي اختارت اللغات الأجنبية أداة

تعليم لها تعج بالآلاف من أبناء العربية؛ فباتت العربية في خطر داخل أوطانها لاسيما حينما يثبت في نفوس الناشئة والشباب العربي أن اللغات الأجنبية لها الأفضلية والجاذبية إذا ما قورنت بالعربية.

والعربية محل منافسة شديدة من بناتها، اللهجات، التي صارت لغة تدوين عند من غاب عنهم الوعي بأهمية الفصحى في دعم وشائج القربى، وتقوية اللحمة القومية والدينية بين الناطقين بالعربية الفصحى. فراح الإنتاج الفني والإعلامي – بقصد أو بدون قصد– يعلي من شأن اللهجة المحلية في المسلسلات، والإعلانات، واستمرأ البعض استخدام اللهجات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فسوى باللغة الأفاعيل، تارة بكتابتها بحروف لاتينية، وتارة بتقطيع أوصالها عبر لغة مشوهة عربية– فرنسية "العرنسي"، أوعربية– إنجليزية "العرابيزي"، وظهرت دعوات مشبوهة هنا وهناك تنادي بتلهيج الثقافة والاعتماد على العاميات بدلا من الفصحى. وتحت ضغوط رأس المال الطاغي والشركات العابرة للحدود، ونفر من أبناء العربية يدعون الحداثة، دعمت اللهجات بل ذهب البعض إلى تقعيدها لتكون لغة للكتابة.

وعلى الرغم من كون اللغة العربية حية ولا يمكن بحال من الأحوال وضعها في مصاف اللغات الضعيفة أو المحتضرة، إلا إن التشخيص المنصف لحالة العربية ينذر بالتهديد وما يحيق بلغتنا العربية الفصيحة من أخطار. يرى بولعراس (٢٠١٦) في تشخيصه وتقييمه للحالة الصحية للغة العربية أن هيمنة بعض اللغات العالمية أصبح قوة تسلط على اللغة العربية مثل الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي فرضت مصطلحاتها وعباراتها ونظامها اللغوي واخترقت أنماط الخطاب في شكل عبارات متكلسة واصطلاحية غريبة، بل يدق بولعراس ناقوس الخطر إزاء وضعية العربية وموقف الفرد العربي

الانهزامي تجاه لغته العربية، وافتقاد اللغة العربية في مجالات الحياة المختلفة والأوضاع اللغوية المهترئة في لغة الشارع. ولعل السياسة اللغوية غير المنضبطة في البلاد العربية أدت إلى فرض البدائل اللغوية واكتساح عالم اللغات للوسط العربي. يضيف بولعراس أن تشجيع الدول العربية على التعلم باللغات الأجنبية وما صاحبه من تبني الاتجاهات السلبية تجاه التعليم باللغة الأم أدى إلى تغييب العربية في سوق العمل وتفضيل مكتسب اللغات الأجنبية مما قوض الثقة اللغوية وكيان الهوية، وهو ما أفضى إلى حالة غير مطمئنة للغة العربية تؤكدها تقارير منظمة اليونسكو التي أكدت هشاشة وضع اللغة العربية الفصيحة أو المعيارية القياسية (ص ١١١). كما ينعي بولعراس على الاعلام في تدهور اللغة العربية إذ صار الإعلام يستخدم لغة هجينة في أغلب أنماطها لا تراعي معايير الفصحى الاصيلة وتعلي من منزلة العاميات.

كما يؤكد القاسمي (٢٠٠٧) أنه في ظل غياب أي رقابة سياسية من الدول العربية، مع ما تقدمه وسائل الإعلام من دعم سلبي وتشجيع لاستعمال اللهجات ستحل الازدواجية اللغوية التي تجمع بين دفتيها الاستعمال الرسمي والحياة اليومية في المنزل والشارع محل الفصحى التي ستعاني غربة بين أبنائها وفي أوطانها، وهو ما سيعتبر منذرا بتهديد لغوي وشيك. ويرى القاسمي أن الدول الغربية تتبع سياسات لغوية تدعم استخدام اللغة الفصيحة في التعليم والإعلام والإدارة والتجارة وجميع مجالات الحياة؛ ومن ثم يعتاد المواطنون على سماعها وقراءتها، بل نجد بعض الدول، مثل فرنسا، تشرع قوانين تعاقب مَن يُخطئ باللغة الفرنسية في الإذاعة أو التلفزة أو المدرسة، وهذا ما نفتقده في السياسات اللغوية العربية.

ويضع القاسمي صورة قاتمة لما تمثله الازدواجية في العربية إذ يرى أنه ليس من المتوقع أن تحلّ لهجات اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية محلّ

هذه اللغات في حين يتوقع أن تحلّ اللهجاتُ المصرية والعراقية والمغربية إلخ. محلَ اللغة العربية الفصيحة، ويخشى القاسمي أن تواجه العربية اللغة اللاتينية في أوربا التي استُعيض عنها بلهجاتها الإيطالية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية إلخ. التي صارت لغات مستقلّة. ولا نذهب إلى ما ذهب إليه القاسمي، إذ العربية بعيدة عن خطر الاندثار، غير أنها لا تزال محل تهديد فيما يتعلق بوضعية مكانتها واستعمالها.

ويؤكد القاسمي أن عدم التكافؤ بين اللغة العربية وبين اللغات العلمية والعالمية الأخرى أدى – نوعا ما– إلى ازدرائها، وتهميشها في نفوس أبنائها أمام سطوة اللغات العالمية الوافدة. ويؤكد القاسمي أمرا جد خطير مفاده أن الروح الانهزامية للفرد العربي أدت إلى تبني منظمة الأمم المتحدة إلغاء العربية من بين اللغات العالمية الرسمية لإهمال استعمال ممثلي الدول العربية لها ونقص عدد مترجميها وعدم التزام معظم الدول العربية بسداد نفقات استعمال العربية في المنظمة (القاسمي ٢٠٠٧).

أما عن تقييم الحالة الصحية للغة العربية وفق معايير حياة اللغات التي وضعتها منظمة اليونسكو، فعلى الرغم من أن العربية ليست بحال من الأحوال من اللغات المتعرضة لخطر الاندثار إلا أن العربية الفصيحة تعيش واقعا مؤلما والواقع اللغوي العربي ليس في أحسن أحواله وتؤكد ذلك شواهد كثيرة يوجزها بولعراس (ص ص ١١٥–١١٩) فيما يلي:

انتقال اللغة بين الأجيال

ما نلاحظه اليوم هو وجود تخبط في مستوى الأنموذج، فهناك قاموس جديد لكل جيل، وتحنط لبعض العبارات، وشيوع عبارات مسكوكة متكلسة تجافي

الإبداع فكانت العبارات الجاهزة المأخوذة من طريق الترجمة الحرفية وأخطاء السياق وعدم مناسبة أوضاع الخطاب.

عدد متحدثي اللغة مطلقا

يكاد ينحصر عدد متكلمي اللغة العربية القياسية عند المهتمين باللغة العربية من الإعلاميين والأكاديميين المتخصصين ورجال الدين، والذين لا نكاد نجد لهم نسبة مئوية من مجموع منتسبي اللغة العربية، في حين يجد كثيرون راحة كبيرة في التداول بالعامية أو حتى التعبير برطانة أجنبية.

نسبة متحدثي اللغة لإجمال عدد السكان

يتداول معظم إجمالي سكان العربية العامية في الشارع وقليل من يستعملها في تدريس العربية، بل إن معظم تدريس الفصحى يتم عبر العامية.

مجالات استعمال اللغة

تنحصر اللغة القياسية في القراءة والكتابة لا الكلام، وحدود الخطاب الديني والمدرسي، في حين تكون لغة الخطاب اليومي عبر العاميات. وحتى البيئة التعليمية التي كانت حاضنة للغة لم تصمد أمام المدارس العالمية التي أثخنت اللغة العربية بالجراح وغيبتها عن مجالات الاقتصاد والتجارة وفي الأماكن الاجتماعية، كما يلاحظ – ويا للأسف– عدم استعمال العربية القياسية حتى داخل الأسر، ملاذ اللغات المهددة بالانقراض وأمها الرؤوم.

الاستجابة للمجالات الجديدة والاعلام

لم تنجح السياسة اللغوية العربية، في تمكين المجامع والهيئات المعنية باللغة العربية للتكيف مع ما يستجد من الواقع.

السياسة اللغوية الرسمية

رغم أن التشريعات اللغوية الرسمية لها موقف إيجابي من ناحية فرض التعليم باللغة العربية في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، إلا أنها لا تحول دون سطوة مدارس عالمية تفرض التعليم باللغة الأجنبية دون أن تتحرك لها المؤسسات الرسمية.

موقف أفراد المجتمع العربي من لغتهم

من الواضح وجود مواقف سلبية تجاه العربية باعتبارها عاجزة عن أن تكون لغة الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

يتضح من العرض السابق ما يتهدد اللغة العربية من أخطار، تقوض صحتها وتفت في عضدها. ورغم ما تكابده العربية من جراح إلا أننا نختلف اختلافا بينا مع الرأي القائل بأن العربية في سبيله للانقراض أو أنها من اللغات المنقرضة. وقد أسلفنا القول في ذلك في صدر هذا المبحث على عجل، وأوضحنا أن العربية تتمتع بعوامل كثيرة للبقاء والخلود، غير أن هذا يستلزم منا بذل الغالي والنفيس من أجل نصرتها والذب عنها.

لقد استشعرت الجهات الرسمية والجماهير العربية معا ما تكابده الفصحى، فانبرت بعض الجهود العربية لدعم العربية الفصحى. يعدد المسدي (٢٠١٥) تلك المبادرات الحديثة مثل المبادرة الإماراتية في الشارقة لتأسيس "جمعية حماية اللغة العربية" والجمعية المغربية لحماية اللغة العربية (٢٠٠٧)، ومشروع تطوير اللغة العربية التي قادها سمو الشيخ مُحَمَّد بن زايد ولي العهد في دولة الإمارات، " ومبادرة تمكين اللغة العربية في سوريا ٢٠٠٧ م، و" مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية" في الرياض ٢٠٠٨، و"جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها

في تونس (٢٠١١)، وفي بيروت جاء المجلس الدولي للغة العربية ليعقد مؤتمره الأول ٢٠١٢ وفي المغرب الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية (٢٠١٢)، وفي الدوحة قامت المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية (٢٠١٥) .

ورغم ما يحمد لتلك الجهود من غيرة على العربية، ودعم مكانتها والتمكين لها، فيجب مؤازرة تلكم المساعي بالتفكير في وسائل حديثة يمكن بها دعم صورة العربية الفصحى والاحتفاء بها، وسائل كتلك التي يتبعها المشاهير من الأفراد والمؤسسات والهيئات لتدعيم صورتها، واجتذاب الجماهير إلى بضاعتها. ما من شك أن التحديات التي تقف أمام العربية يحتاج منا إلى ترويج داخلي وخارجي يستشرف أفاق وسائل الدعاية والإعلان الحديثة، حملات "علاقات عامة"،بلغة التجارة اليوم، كي تنهض اللغة العربية.

٣- أفكار كريستل حول الترويج للغات

يرى كريستل في طرحه الجديد حول الترويج للغات الذي نحن بصدده في هذا العمل (Crystal, 2018) أننا يجب أن نتجاوز الترويج للغات من خلال الوسائل التقليدية مثل الكتب والمحاضرات حينما نتحدث عن أهمية اللغات؛ إذ إن الكتب ربما لن يتجاوز مداها بضعة آلاف من النسخ ولن تجتذب سوى عدد قليل من القراء؛ وعلى الرغم مما للكتب الأكاديمية من دور مهم في تكوين الآراء الفكرية، فإنه ليس لها من الذيوع ما يجعلها مرشحة لأن تندرج في قائمة مشتريات أعياد الميلاد، مثلا! علينا أن نجد طرقًا أخرى لحمل الناس للتنبه لأهمية اللغات. يؤكد كريستل أننا بحاجة إلى التفكير في المبادرات التي تستحوذ على وعي الجمهور العام، حتى لا ينسى الناس الدور المهم الذي تلعبه اللغات في حياتهم ومن ثم يبدأون في دعمها.

يركز كريستل على قضية "جذب اهتمام الناس"؛ إذ يرى أنه ليس بالأمر السهل

تحصيل ذلك؛ فنحن نعيش في عالم تنافسي بامتياز، والبشر لا يرغبون تكريس الاهتمام والوقت والمال إلا لأشياء جديرة حقا باهتمامهم، مؤكدا على الحاجة إلى سبل تجعل اللغات تحظى بأهمية خاصة بارزة وجذابة للقلوب والعقول معا. وهو يرى أن ما يتم من احتفاءات موسمية قد لا يجدي فتيلا في الترويج للغات، وفي النفاذ إلى طائفة واسعة من الجماهير؛ فقد كانت سنة اليونسكو الدولية للغات في عام ٢٠٠٨مثالا على ذلك؛ إذ لقيت إشادة كبيرة في جميع أنحاء العالم، لكن الرأي العام البريطاني لم يكن لديه وعي كبير بها. لم يكن لذلك سوى ترويج محدود جدا في وسائل الإعلام. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، كانت هناك منافسة في تلك السنة مع 'مناسبات' أخرى؛ فعام ٢٠٠٨ كان أيضا السنة الدولية للشعاب المرجانية، والسنة الدولية لكوكب الأرض والسنة الدولية للبطاطس! من منا يتذكر ذلك؟ وحتى لو كانت الفكرة قد حظيت باهتمام الرأي العام، فإن الانتصار لها لم يكن سوى أمر مؤقت. فعندما ينتهي ذلك، تذهب تلك السنوات إلى طي النسيان. فمن يتذكر أن يوم ٢٦ سبتمبر هو يوم اللغات الأوروبية، وأن ٢١ فبراير هو اليوم العالمي للغة الأم؟ أكثر الناس – ولو حرصت– لا يعرفون عنها شيئا.

يؤكد كريستل أنه إذا ما عقدنا العزم على إثارة الاهتمام بقضية ما، علينا دوما أن نذكر الناس بها كي تبقى ماثلة في عقولهم. وعندما يتعلق الأمر باللغة على نحو خاص، نحتاج إلى الكثير والكثير من معينات التذكير، ولابد أن نفكر عمليا في أمر اللغات متنسمين في ذلك خطى وأفكار الشركات التجارية والمدافعين عن البيئة، والعلماء، والفنانين وطريقتهم في كيفية كسب اهتمام الجماهير بأعمالهم واستبقاء هذا الاهتمام لأطول فترة ممكنة. يرى كريستل أننا يجب أن ننعم النظر فيما يفعله هؤلاء كي تتصدر أخبارهم عناوين الصفحات الأولى للجرائد وشاشات التلفزة.

٤- تفصيل رؤية كريستل حول الترويج للغات وكيفية الإفادة منها في الاحتفاء بالعربية

يرى كريستل أن هناك ثلاثة طرق رئيسية تستخدمها الشركات والمؤسسات والأفراد للترويج لنفسها أو لمنتجاتها، وذلك من خلال الجوائز وما تحققه من رواج إعلاني وإعلامي كبير، والأعمال الفنية وقدرتها الفائقة على الجذب في عالم الصور والشبكات، وساحات العرض (المعارض/المتاحف) التي تجذب إليها آلاف المشاركين.

٤-١ الجوائز كحافز للترويج للغة

يرى كريستل (pp. 243-244) أنه ما كان لأخبار المجالات الرئيسة للعلوم والفنون مثل: الأدب والطب والاقتصاد والسينما أن تتصدر الصفحات الأولى للجرائد الكبرى إلا من خلال ما يرتبط بها من جوائز –خصوصا تلك الأكثر شهرة مثل: جوائز نوبل والأوسكار، وتيرنر، وجائزة بوليتزر الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح في واحد وعشرين مجالا. أما إذا ما بحثنا في مجال اللغات، فليس هناك من جوائز ذائعة الصيت تحتفي بأمر اللغة، فليس هناك من جوائز قيمة. ليست هناك سوى الجائزة الدولية السنوية المسماة بـ Linguapax "السلام اللغوي"، وهي جائزة تقدم للأعمال المتميزة في مجال التنوع اللغوي والتعليم متعدد اللغات، وبعض الجوائز العادية في أيرلندا، وجائزة معهد اللغويين المعتمد في المملكة المتحدة. وتلك الجوائز رغم كونها مرموقة داخل المهن اللغوية، إلا أنها لا تقدم الترويج اللازم، ولا يعلم بها إلا القليل.

وهنا يؤكد كريستل أهمية جعل جوائز اللغات ذات أهمية كبرى تلفت أنظار العالم. فمكانة الجائزة ليست في قيمتها المالية، والتي يمكن أن تكون متدنية للغاية، بل قيمتها في أنها تعلن عن التميزالمهني لفرد أو مؤسسة في مجال اللغة،

فتقدم الحافز للعمل لأقران ذلك الشخص أو المؤسسة، وفي نفس الوقت تقدم فرصة ذهبية للدعاية لمجال اللغة. الجوائز السنوية تُبقي ما وضعت له الجائزة في بؤرة انتباه الجمهور، لا لمرة واحدة في السنة عندما يعلن اسم الفائز فحسب، بل كلما ذكر اسم الفائز مرارا وتكرارا. فمعظم وسائل تقديم الفائز إعلاميا لا تتحدث عنه غفلا من الجائزة وموضوعها، فلا يقال في الإعلام "المخرج...."، ولكن يقدم إعلاميا هكذا: "المخرج الحائز على جائزة الأوسكار .....". إن ذلك التوصيف "الحائز على جائزة..." يحول اسم الفائز من شخص قد لا نعرف عنه شيئا (إذا لم يكن الشخص متخصصًا) إلى شخص ينبغي أن نعرفه، كما أن التوصيف على هذه الشاكلة يحدد الموضوع– المجال المعرفي – الذي نشعر أننا يجب أن نعرف عنه. نريد أن نضع اللغات في مثل هذا الموقف.

يضيف كريستل أن للجوائز أهمية كبرى في المجتمع الحديث المهووس دائما بالجوائز القيمة – جوائز الأوسكار، وجرامي، وإيمي، وغولدن غلوب، وبوكر، وبولتزر، وجونكورت – التي تكتسب دعاية تتجاوز قيمتها المالية بكثير. فتوقع ترشيحات الأوسكار تستمر لعدة أشهر، وجائزة تيرنر، المثيرة للجدل في قراراتها، تفتح نقاشا عريضا عن طبيعة الفن الذي تعطى الجائزة فيه. كل ذلك يعطي زخما للعلوم والفنون محل الجوائز. فلماذا لا تكون جائزة سنوية وطنية للغات في أي من صورها– مدرسة للغات، دورة، منشور، فرد، إنجاز فني لغوي – يُعلن عنه في يوم يحتفى فيه باللغات؟ إن رفع الوعي العام باللغة والتعاطف معها يتحقق من خلال الجوائز، وهو شرط أساس إذا أردنا تغيير المناخ الفكري والعاطفي والمادي الذي يعمل فيه اللغويون.

إذا نظرنا لواقع اللغة العربية في هذا الشأن نجد أن اللغة العربية في حاجة إلى جوائز ذائعة الصيت، وإذا نظرنا للأقطار الناطقة بالعربية لن نجد سوى

جائزة أو جائزتين مرموقتين، ربما جائزة الملك فيصل وجائزة الملك عبدالله، وهما لهما – بلا شك– الصيت الذائع ولكن أين واقع ذلك من الأقطار الأخرى الناطقة باللغة العربية؟ يجب أن تظل الجائزة من الشهرة واللمعان ما يلفت العالم بأسره إليها،. لا زلنا نحفظ أسماء وتاريخ الحائزين على نوبل وبولتزر وإيمي. لابد أن تصاحب الاحتفال حملات دعائية وإعلانية تجذب إليها العقول والقلوب وتثير المشاعر حول قيمة اللغة والأدب، ولعلنا بحاجة إلى مزيد من الزخم، وإن كنا نجد إرهاصات جيدة مثلما نرى في مسابقات أمير الشعراء التي أسفرت عن مجموعة من الكتاب والشعراء البارزين. لكن علينا أن نحيي مجهودات في مجالات عدة من اللغة: جائزة أفضل مقرر تعليمي للعربية، جائزة أفضل مبادرة للنهوض بالعربية، جائزة أفضل معلم للغة العربية، جائزة أفضل مدينة تحتفي بالعربية في تسمية شوارعها، جائزة أفضل ناطق أجنبي بالعربية، جائزة أفضل ناشر، إلخ. إن التفكير في ربط اللغة بالجوائز على هذا النحو جدير أن يسوِق للعربية في بلادها وفي خارجها. كما أن ذيوع مثل هذه الجوائز يثمن قيمة اللغة لدى متحدثيها، ويحمل قيما تربوية عالية للأجيال الجديدة، فترى أن اللغة أمرا نفيسا، يتبارى عليه، وتنفق في سبيله الجوائز الرائعة.

٤-٢ الأعمال الفنية والتحفيز اللغوي

يرى كريستل (pp. 244-246) أنه إذا ما أراد قوم تذكر شخص أو حدث، فقد يبنون له نصبًا أو تمثالًا، هكذا فعلوا مع نيلسون، وتشرشل، أو قد يكتبون له مسرحية أو يصنعون له فيلما، هكذا فعلوا مع هنري الخامس، وأماديوس، وقد يؤلفون قطعة موسيقية لحدث ما مثل: ١٨١٢، أو قداس الحرب. وقد يغنون له أغنية من قبيل أغنية: Ballade of Casey Jones أو Woodstock. وقد يرسمون له لوحة مثل: الموناليزا، غيرنيكا. لماذا يفعلون

ذلك؟ يكمن السر هنا في أن الأعمال الفنية التذكارية تبقي الموضوع حيا في أعيننا وأذاننا. ولكن أين الأعمال الفنية المكرسة للغات أو اللغويين؟ فعلى الرغم من وجود معارض عامة كبرى مخصصة للمحافظة على النبات والحيوان، أو الكتب، أو السيارات، ولكن لم يسبق أن كانت هناك معارض للغة.

يقترح كريستل أن تنشأ مسابقة سنوية لتقديم عمل فني حول اللغات، ويفضل أن يكون ذلك في أشكال فنية مختلفة من عام لآخر – في شكل فيلم، أو صور فوتوغرافية، أو رسوم، أو موسيقا؛ وقد يستحق الموضوع سيمفونية أو فانتازيا أو أوبرا أو باليه أو – حتى — قطعة من موسيقى الجاز، أو مقطوعة جيتار، أو مسرحية يدور الموضوع الرئيسي لها حول اللغة وأهميتها وارتباطها بالهوية. ويرجع كريستل أهمية الترويج للغة عبر الأعمال الفنية إلى أن الناس لا يغيرون آراءهم، ولا تتبدل مواقفهم تجاه اللغات بما ينقل لهم من معلومات فحسب؛ بل لابد من النفاذ إلى قلوبهم ومشاعرهم، والأشكال الفنية هي السبيل لذلك. وليس من المهم أن تكون الأعمال الفنية باهظة التكاليف ينتجها فنانون محترفون، بل المهم أن تكون فعالة في رفع الوعي العام باللغات. وهنا يضرب كريستل أمثلة لعدد من الفنانين المتخصصين في تقديم مواد متعددة اللغات، مثل الفنان الكندي إيلونا ستيبلز الذي أنتج مجموعة من بطاقات التهنئة بعدة لغات، أو النحات الأمريكي تيم بروكس الذي يصنع الرسائل في شكل منحوتات خشبية تحتوي على حروف هجائية للغات مهددة بالانقراض، كما تقدم العديد من مبادرات الهواة منتجات بارعة، مثل: التقويمات متعددة اللغات، والبطاقات البريدية وبطاقات أعياد الميلاد وملصقات المهرجانات التي تحتفي باللغات.

ويشدد كريستل على ضرورة أن يتكامل إنتاج الأعمال الفنية تلك مع

حسن التوثيق وجودة الأرشفة، وضمان وصول الجمهور لتلك الأعمال. فعلى الرغم مما قد يبذل من جهد، فإنه لا يحظى بالرواج اللازم في المجال العام سوى عديد قليل من الأعمال الفنية. فغالب الإبداعات الفنية من هذا النوع يتم إنتاجها في مراكز الفنون والاستوديوهات والمراكز المجتمعية وأماكن العرض الأخرى، إلا أنها تختفي من الوعي العام بمجرد انتهاء العرض التقديمي؛ ومن ثم فنحن بحاجة إلى أرشفة تلك الأعمال سواء من خلال النشر الورقي، أو التسجيل المرئي أو المسموع، أو تطبيقات الهواتف الجوالة؛ ويجب أن نركز بشكل أساس على الإنترنت الذي يعد الآن الأرشيف النهائي لتوثيق الأعمال الفنية. ويضيف كريستل أنه سيكون هناك تأثير حقيقي لو فكرنا في عمل "يوم جوجل" للرسوم المتحركة يكون مكرسا للغات. والقضية المهمة، إلى جانب قضية أرشفة المواد، هي ضمان نفاذ الجمهور إليها، وتيسيرها لمن أراد الاطلاع عليها؛ فعلى الرغم من قيام بعض المؤسسات الفنية بأرشفة إبداعاتها: مثل مؤسسة مسرح شكسبير، على سبيل المثال، فإن تلك المواد الرائعة ليست متاحة للجمهور، ما يفقدها كثيرا من قيمتها. المهم هو إمكانية أن يصل الجمهور لتلك الأعمال، وهذا هو العامل الحاسم الذي ينبغي مراعاته في الأعمال الفنية المكرسة للاحتفاء باللغة.

ولعل في ما ذهب إليه كريستل أفكار مفيدة ونافعة لمصلحة اللغة العربية؛ إذ لابد أن نستخدم ما يتناسب مع ثقافتنا من فنون للاحتفاء باللغة. فلابد من تفعيل الخيال من أجل إنشاء أعمال فنية تحتفي باللغة، ولعل من أنجع الأعمال في ذلك العمل على إنشاء أفلام وثائقية، أو أفلام روائية أو معارض ولوحات فنية. إن الناظر إلى أفلامنا الوثائقية يكاد يعدم وجود أعمال في هذا الشأن. نحن بحاجة إلى أفلام تبين تاريخ اللغة العربية ونشأتها وأقوال العلماء في هذا

الشأن حول كيفية نشأتها وتطورها، ويحتاج ذلك لعدة أفلام منها ما يحكي تاريخ النشأة الأولى، ثم ما قبل الإسلام، فالإسلام عبر دوله المختلفة: الخلافة الراشدة ثم الأموية ثم العباسية، ثم تاريخ اللغة وعلاقته بالأمم التي دخلت الإسلام وصولا للاستعمار وعصور التحرر حتى عصر الشابكة والإلكترونيات. نحن بحاجة لأفلام وثائقية عن تطور الكتابة العربية، والنحو العربي، والمعاجم العربية. إن الناظر للغة الإنجليزية لا يعد الوثائقيات التي تحكي تاريخ اللغة من كل زواياه بدءا من الكلتية القديمة والعصر الروماني والأنجلوساكسوني، ونشأة الإنجليزية القديمة والوسطى والحديثة وحتى عصور الاستعمار والعصر الحديث؛ فتاريخ اللغة الإنجليزية أضحى كتابا مفتوحا لكثرة ما أنشئ عنه من أفلام وثائقية.

ولعل في أيام العرب وبطولاتهم وثاراتهم ما يغري بعمل مرئيات وثائقية تحكي سير الشعراء، وما وراء المعلقات وأبطال الشعر العربي القدامى وحياتهم: امرؤ القيس، وعنترة، ولبيد، وعمرو بن كلثوم،وشعراء الإسلام والمتنبي وأبي تمام والبحتري، ومعارك الشعراء، الخ. ثم هناك أهل النثر العربي، وسير النحاة وفقهاء اللغة ومجالسهم، كلها مواد ثرية تفتح أعين المشاهدين وتأخذ بألبابهم. والبيئة العربية التي هي السياق العام للغة يمكن أن تكون محلا للوحات الفنية المناسبة التي تحتفي باللغة كصور أسواق عكاظ، وبيئات الأندلس، والصحراوات العربية، وأماكن القبائل القديمة. والحرف العربي والزخارف الفنية العربية يمكن أن تكون محلا للاحتفاء؛ فالحرف العربي نشأت حوله فنون جميلة كخطوط الرقعة والنسخ والثلث، والديواني، والكوفي، وغيرها التي يمكن أن تمثل تشكيلات فنية فريدة ورائعة. كما أن الحكم العربية المنثورة في عيون الشعر الأصيل يمكن أن تكون موضوعات للوحات فنية تحتفي بالخط العربي وبحكم العرب معا.

وبالتوازي مع ما يراه كريستل يمكن أن تطرح المسابقات الفنية للأفلام والصور واللوحات التي تحتفي باللغة العرية وأن تكون تحت رعاية كريمة من أهل العقد والحل، أو من الغيورين على اللغة من الموسرين بحيث تغري المحترفين والهواة من كل حدب وصوب. ينبغي الاستفادة من الطاقات العربية الواعدة والمحترفة في هذا الشأن لإنتاج أعمال ذائعة الصيت تكون داعمة للوعي العربي باللغة الأصيلة ومحفزة للغير للحذو حذوهم. يجب أن يكون الترويج الدعائي للغة العربية على قدم المساواة مع الترويج للمنتجات الأخرى التي يلهث وراءها المستهلكون في عالم الشابكة والإلكترونيات، بل والأطعمة والأشربة. إن هذا الزخم الإشهاري له دور كبير في ترسيخ مفاهيم الانتماء اللغوي لدى جمهور المتحدثين.

لقد كانت تجربة الفنان الكندي إيلونا ستيبلز، الذي أنتج مجموعة من بطاقات التهنئة بعدة لغات، والنحات الأمريكي تيم بروكس الذي صنع رسائل من المنحوتات الخشبية تحتوي على حروف هجائية من التجارب البسيطة الملهمة القابلة للتطبيق في لغتنا العربية؛ فهناك عديد من الحرف المشتهرة في الأرياف والصحراوات والحضر في ومدننا وقرانا وبوادينا التي يمكن أن تصنع مقتنيات ثقافية ولغوية تحتفي باللغة. ففي كثير من الدول العربية يتم الاحتفاء بأوقات من السنة بإهداء التقويمات السنوية التي تحوي أحيانا حروفا أجنبية وصورا لمعالم خارجية. إنه لحري بنا أن نستغل تلك المناسبات لدعم لغتنا الجميلة.

لا ينبغي هنا أن نتجاهل ما ذهب إليه كريستل من ضرورة حسن التوثيق والأرشفة لضمان رواج تلك الأعمال حتى تبقى في الوعي العام، ولعل نبل الغرض يدفع إلى ضرورة الإعداد التقني الجيد لتسجيل تلك المواد بشتى

الوسائل السمعية والبصرية، ولابد من تمكين الجمهور العام من الوصول لتلك الكنوز وذلك بعمل تطبيقات هاتفية، واستغلال قنوات اليوتيوب والصور عبر برامج الصور المختلفة. ولعل الشابكة وما تتيحه من إمكانات غير محدودة لابد أن تستغل إلى أقصى درجاتها، ولابد من التنويه إلى ذلك في الصحف، والقنوات الفضائية التقليدية، ولا مانع من أن تنشأ قناة فضائية تجمع تلك المواد الدعائية وتنوه إلى إبراز أهمية اللغة العربية. وتعرض من خلالها تلك البرامج وتستضيف علماء اللغة وفقهاءها، وتعالج واقعها وتناقش قضاياها، بل وتنقل ما يتم من مؤتمرات حول اللغة العربية هنا وهناك.

ولعل فكرة "يوم جوجل" التي يعرضها كريستل من الأفكار الجيدة في الإعلاء من شأن اللغة العربية، يمكن من خلاله عرض مواد كرتونية عن اللغة العربية، ووضع اللغة في محور اهتمام أهم محركات البحث في العالم، ومن شأن هذا رفع الوعي باللغة وأهميتها وتوجيه ابصار الناس في الداخل والخارج لأهمية اللغة العربية.

٤-٣ المعارض والمتاحف لدعم اللغة

يرى كريستل (pp. 246-250) أنك إذا كنت مهتمًا بالوصول إلى عالم العلوم، فيمكنك زيارة متحف علمي، وإذا أردت أن تعرف عن النباتات والحيوانات، اذهب لمتحف التاريخ الطبيعي. ومن يرغب أن يعرف عن لوحة، فليذهب لمعرض فني. ويصرح كريستل أنه يوجد في لندن أكثر من ثلاثمائة معرض كبير تبقي منتجاتها –محل الاهتمام– أمام الجمهور: المنسوجات، أدوات النقل، البحرية، الآلات الموسيقية، الدمى، أدوات قص الحشائش. فكل مدن المملكة المتحدة الرئيسية تحتوي على مجموعة من المساحات المخصصة لعرض بعض مجالات المعرفة الإنسانية أو الإبداع. وهنا يطلق كريستل حسرة ألم أن

ستة آلاف لغة أو نحو ذلك في العالم لا يوجد لها متحف ولا معرض. يجب أن تعطى اللغات نفس النوع من الحضور العام الذي للمجالات الأخرى من المعرفة.

يشدد كريستل على أهمية أن يكون لكل مدينة متحف للغة، أو معرض، أو قاعة، أو دار. فليست هناك ساحة أو معرض يمكن للناس ارتياده لمعرفة سحر اللغات، وجماليات استخدامها وتطورها؛ العالم يذخر بالتنوع اللغوي الفريد، ولكن لا يوجد مكان عام يمكن أن يلتقي فيه اللغويون ويفكرون في طرق تعزيز التعددية اللغوية والتنوع اللغوي. وهنا يتألم كريستل لفشل محاولات إنشاء معارض اللغات ومتاحفها. فقد كانت هناك محاولة مشروع "عالم اللغة" الذي روج له المجلس البريطاني في أواخر التسعينيات في المملكة المتحدة، وكان من المتوقع أن يكون هذا المشروع في شكل مبنى متعدد الطوابق، يحتوي على أدوار مخصصة لعالم الكلام، عالم الكتابة، عالم المعنى، عالم اللغات وعالم دراسة اللغات. تم تحديد المبنى بالفعل في ساوثوارك، مقابل مسرح شكسبير، ووصلت الخطط لمرحلة متقدمة، وكان المطلوب شريحة صغيرة من المال (٢٥ مليون جنيه إسترليني) من الحكومة للتمويل؛ كي يقوم المشروع. كانت الأشياء تبدو واعدة، ولكن بعد ذلك بدت للحكومة فكرة أفضل، فأنشأت بدلا من ذلك ما يسمى بـ "قبة الألفية"، وتوقف كل التمويل! المحاولة الثانية كانت في عام ٢٠٠٦ لتطوير مثل هذه المبادرة، ولكن منيت بالفشل أيضا؛ لأن التمويل المتاح كان موجها نحو الأولمبياد. كانت هناك مقترحات للاستفادة من الألعاب الأوليمبية، من خلال ترويج فكرة "تراث اللغات"، ولكنها ذهبت أدراج الرياح ورجعنا منها صفر اليدين. ربما، لو كان هناك ظهيرا أقوى من اللغويين في البرلمان لتبدل الحال – ولكن هناك غياب واضح لمثل هذا السند في مجلسي القرار: العموم

واللوردات. على الرغم من الدور الأساسي للغات الذي يعرفه القاصي والداني في المجتمع البشري والفكر، هناك تردد لمنح اللغات ما تستحقه من الاهتمام.

يرى كريستل أن بلدانا أخرى توصلت إلى أفكار مماثلة تحت مسميات مثل: "مدينة اللغات" ومشروع "المدينة كمناظر طبيعية لغوية"، لكن جميع المشروعات عانت نقصا في التمويل، وكل المبادرات الكبرى التي تم تطويرها في أوائل عام ٢٠٠٠ م تعثرت، إما بسبب الركود في الاقتصاد (الذي تسبب في زوال "دار اللغات" Casa de les Lengues، في برشلونة في عام ٢٠١٢، بعد ثماني سنوات من العمل)، أو التغيرات السياسية (مثل سحب الدعم لمشروع فيلت دير شبراخن Welt der Sprachen، "عالم اللغات"، في هومبولت بوكس ، في برلين في عام ٢٠١٥). أما مشروع "لغات العالم" Mundolingua الممول تمويلا خاصا في باريس فهو قصة نجاح نادرة، ومثال جديد لما يمكن القيام به عن طريق بناء مبنى صغير وملأه بالمنتجات اللغوية والفرص التفاعلية.

يشيد كريستل بالتجربة الأيسلندية في هذا الشأن (p. 247)، حيث منحت رئيسة أيسلندا السابقة فيجديس فينبوجادوتير Vigdís Finnbogadóttir، اسمها للمركز الدولي لتعدد اللغات والتفاهم الثقافي (مركز فيجديس الدولي لتعدد اللغات والتفاهم الثقافي)، الذي يقع في حرم الجامعة في العاصمة ريكيافيك، وافتتح في أبريل ٢٠١٧. وثمة نجاح آخر نجده في الولايات المتحدة حيث المتحف الوطني للغة في كوليدج بارك، بولاية ميريلاند، الذي كانت نشأته داخل أحد المباني، ولكنه الآن يحظى بوجود افتراضي على النت. بارقة أمل ظهرت في المملكة المتحدة، وهي تجربة مكتبة الإقراض الرسمية متعددة اللغات التي أنشأتها مبرة كيتيويك Kittiwake Trust في نيوكاسل– وهي تحتوي على قطع أثرية وكذلك كتب متعلقة باللغة. التطورات المحلية من هذا النوع مهمة

للغاية، لكن ما زلنا ننتظر الكثير من المملكة المتحدة بإنشاء دار وطنية للغات في المملكة المتحدة.

يضيف كريستل أن العالم الإلكتروني يحتاج إلى "دار اللغات" لنفس السبب الذي يحتاج إليه معارض الفنون والتاريخ الطبيعي؛ لإرضاء فضولنا حول ذواتنا نحن أبناء الجنس البشري وإثبات أننا، كأفراد ومجتمعات، يمكن أن نحدث فارقا في الحياة على هذا ظهر هذا الكوكب (p. 248). يحدو كريستل الأمل أن يكون هناك متحف أو معرض في كل مدينة كبرى ينير لنا الطريق حول المعرفة والإبداع اللغوي، ويرى أن وجود "دار اللغة" أمر على درجة كبيرة من الأهمية؛ فهناك سحر عميق وانجذاب للغة في داخل كل منا، فنحن مفتونون بأشياء كثيرة في اللغة، مفتونون بأسماء البشر والأماكن، نفكر طويلا وكثيرا في الأسماء التي نسمي أطفالنا بها، ونشعر بالاندهاش إزاء التغيرات التي تحدث في اللغة أمام ناظرينا، ونشاهد في رهبة نمو اللغة لدى الأطفال، وتغير اللهجات في البيئات الاجتماعية، ويقتلنا الفضول حول تاريخ الكلمات.

وهنا يسرد كريستل تجربة شخصية تبين مدى أهمية وجود "دار اللغات". فمنذ وقت ليس ببعيد، تلقى رسالة من رجل عجوز في شمال إنجلترا كان يعمل لسنوات على جمع كلمات من لهجته المحلية؛ حتى تحصل لديه مئات الكلمات، منها ما لم يسجل في معاجم. كان سؤاله الملح هو ماذا يفعل بهذه الكلمات التي جمعها؟ هل يمكنه أرشفتها، حتى يتمكن الآخرون من الاستمتاع بها؟ وهنا يرد كريستل متحسرا: "لو كان هناك "دار للغات" في بريطانيا، لأخبرته ماذا يفعل". يؤكد كريستل على أهمية وجود وسيلة وكيان لتوجيه الطاقات اللغوية التي تكمن داخلنا جميعا، مكان يمكن ارتياده عندما نريد إجابة عن سؤال؛ إنه "دار اللغات"، المكان الذي يرى كريستل أنه يمكن للعقول أن تلتقي فيه؛ إذ إننا

نفهم الأشياء بصورة أعمق حينما تأتي من تجربة مشتركة، فرؤية فيلم في السينما مع الآخرين، ليس كمشاهدته وحدك في المنزل؛ ذات النوع من التآزر والفهم المشترك يأتي من زيارة إلى "دار اللغات" حيث نلتقي الآخرين ونناقشهم ونقلب معهم الرأي.

يرد كريستل على المشككين في إمكانية نجاح تجارب كهذه بمثال حي مهم. فعندما أطلقت المكتبة البريطانية معرض اللغة الإنجليزية المتطور في عام ٢٠١٠ كان هناك ارتياب في أروقة تلك المؤسسة حول مدى الاهتمام الذي يمكن أن يلقاه أمر كهذا لدى العامة، بيد أنه من المثير والمدهش أن هذا المعرض كان أفضل معرض شتوي أقامته المكتبة في تاريخها، وكان عليه إقبال منقطع النظير؛ فسافرت إليه الرحلات المدرسية من بعيد، تمامًا كما تفعل مع مسرح شكسبير، ومتحف التاريخ الطبيعي وغيرهما من المزارات، بل وتحققت ميزة لغوية كبيرة في هذا المعرض؛ فقد أصبح سجلا للبصمات اللغوية للزوار؛ فقد ترك الزائرون بصماتهم اللغوية الخاصة بهم في شكل تسجيل صوتي يعكس اللهجات التي يتحدثون بها. مثل هذا المرفق هو أحد العناصر الأكثر جاذبية لمؤسسة متعددة اللغات (p. 249).

من الأفكار الرائعة التي يطرحها كريستل– كجزء من حملة العلاقات العامة للترويج اللغوي– فكرة المعارض وساحات العرض، وما يذهب إليه صحيح إلى حد كبير، فعالمنا العربي يموج بالمعارض التي تقدم الدعاية لكافة أنواع المنتجات، فلا يغيب عن ناظرينا الإعلانات التي تكتظ بها الصحف حول كل ما هو جديد في عالم الملابس، والمفروشات، والإلكترونيات، إلخ، ومن عجب أن نرى حدائق الحيوان لا تكاد تخلو منها المدن الكبرى، إلا أننا لم نر معرضا يدعو للاحتفاء باللغة العربية. اللغة العربية تحتاج منا إلى التعريف بها ووضع منجزاتها أمام العامة

والخاصة ولا سيما الأطفال. وإذا كانت اللغة منتجا ثقافيا وحضاريا فإننا نخطئ حينما نقصرها على معارض الكتب التي تموج بكل التخصصات. اللغة العربية تستأهل أن تكون محل اهتمام خاص، ويا حبذا لو عقد المعرض في كل قطر عربي كل عام. إن القيمة التي تتولد لدى الشباب والأطفال دائما هي أن ما يحتفى به لابد أن يكون شيئا مهما، ولعل المعارض السنوية للغة العربية تبقي اللغة في عقول وقلوب الناشئة وتعرفهم بقدرها العالي وقيمتها السامية.

إن طرح فكرة متحف اللغة العربية الذي يذهب إليه العامة والخاصة، ويلمسون فيه المخطوطات الأصيلة التي تحكي تاريخ اللغة العربية يمكن أن يكون ذا أثر كبير للترويج لها. فالكتب والمخطوطات الأصيلة التي تحمل عبق التاريخ القديم وتحكي تطور العربية تستأهل المعارض والمتاحف الخاصة. ما أجمل أن يفرد في تلك المتاحف جناح للنحو العربي، وجناح لتطور المعاجم العربية، وجناح للشعر العربي توضع فيه المعلقات الأصيلة وفي خلفيته تاريخ الشعراء، وصور لبيئاتهم، ولوحات تحكي نبذات عنهم، وأجنحة تضم في طياتها تطور الخط العربي والكتابة العربية. إن خيال مصممي المتاحف لن ينضب إزاء كيفية عرض منجزات تلك اللغة الفريدة، وعاء القرآن الكريم والحديث الشريف. يمكن للمتاحف أن تتعدد في المدن، ويمكن طرح فكرة المتحف الواحد متعدد الطوابق، ويمكن أن تسرع الخطى إليه جامعة الدول العربية. وكما يرى كريستل، فإن للغة سحرا عميقا وانجذابا في نفوسنا، وكل شيء فيها يفتننا: أسماء البشر والأماكن وتغيرات اللغة التي نراها ماثلة أمام ناظرينا، وتغير اللهجات في البيئات الاجتماعية. كل ذلك حري أن يكون محلا للاندهاش وجديرا بالمشاهدة.

ويمكن أن تنظم إلي متحف اللغة العربية الرحلات المدرسية وتدعى إليه الأفواج السياحية ويكون منارة للغة العربية. وقد يرى البعض أن ذلك لن يكون

محل جذب للجمهور ولكن ما أكده كريستل بخصوص معرض اللغة الإنجليزية المتطور يشي بنقيض ذلك تماما؛ إذ صار من أكثر المعارض إقبالا، لا سيما حينما أضيفت إليه أفكار ألمعية مثل فكرة البصمة اللغوية وغيرها.

ولعل من الطموح المحلق والمشروع ما روج إليه كريستل بعرضه لفكرة "مدينة اللغات" التي يمكن أن تترجم عندنا إلى "مدينة اللغة العربية"؛ فكم من مدن للملاهي وللسينما وللإنتاج الإعلامي وللرياضة أنشئت في ربوع العالم العربي، وهي لابأس بها إن كانت تخدم الجمهور العربي وتحافظ على تقاليده وهويته، لكن يجب أن نضع أمام أهل الرأي هذه الفكرة. وقد يقول قائل إن ذلك قد لا يستهوي المستثمرين؛ نظرا لنظرتهم التي يغلب عليها الطابع المادي الاستهلاكي وتحقيق الأرباح، فإن هذا لا يمنع أن تتدخل الحكومات في شراكات مع القطاع الخاص أو بمفردها –إن استلزم الأمر– لدعم مثل هذه الأفكار باعتبارها دعما للثقافة العربية، واستنهاضا للقوى الناعمة للعالم العربي.

ولا نستبعد هنا الجهود الفردية التي يمكن أن تبذل في هذا. فرب همة أحيت أمة. فها هي رئيسة أيسلندا السابقة فيجديس فينبو جادوتير، تحتضن "مركز فيجديس الدولي للتعددية اللغوية والتفاهم الثقافي"، وها هو المتحف الوطني للغة في كوليدج بارك، ميريلاند، وها هي مبرة كيتيويك Kittiwake Trust في نيوكاسل تبادر إلى نفس الغرض. من المؤكد أن بيننا رجالا بلغوا من الرشد ما يدفعهم للتطوع لغرض نبيل يستهوي قلوب عشاق اللغة العربية.

٥- خلاصة وتوصيات

ليس ما يقوله كريستل ببعيد عن التحقيق دعما للغة العربية التي هي بالفعل لغة حية غير أنها بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والرعاية، فمن الممكن بفضل الله ثم بعزيمة المخلصين وجهودهم الترويج لكافة الأساليب السابق

ذكرها، ومن هنا تنبع أهمية التوعية الراشدة إلى إنفاذ تلك السياسات دعما لجهود العربية وإبرازا لقيمتها. فيما يلي خلاصة ما انتهى إليه البحث، مع بعض التوصيات لدعم العربية.

١- من المفيد النظر إلى ما قاله كريستل، لاسيما من ناحية استلهامه لأفكار الترويج الإعلاني والدعائي لتنمية الوعي باللغة العربية وأهميتها باعتبارها إنتاجا ثقافيا واجتماعيا يحافظ على تماسك الأمة وهويتها وعقيدتها.

٢- ما يقوله كريستل يكشف الكثير من أوجه العوار في دعمنا للغة العربية؛ فعلى الرغم من الجهود الحثيثة والمساعي المشكورة التي تبذل من أجل العربية، ما تزال هناك وسائل دعائية ميسورة وبسيطة وناجعة يمكن القيام بها، وبمقدور الأفراد والمؤسسات أو الحكومات تنفيذ تلك السياسات، كل فيما يخصه، لحماية اللسان العربي والتراث العربي. فلا يصعب علينا تأسيس الجوائز القيمة ذائعة الصيت التي تشيد بالعربية وتعززها في النفوس، كما أنه ليس ببعيد عن رؤوس الأموال الوطنية الغيورة تدعيم الإنتاج الثقافي لتحفيز اللغة، والاحتفاء بها، وليس ببعيد أيضا الاستثمار الثقافي في دعم المتاحف والمعارض التي تحتفي بالعربية. وهذا لا يمنع من استخدام تلك الأدوات جنبا إلى جنب مع الوسائل التقليدية المتبعة بالفعل.

٣- تفتح أراء كريستل أفاقا جديدة لدعم صورة اللغة العربية، وقد أوضحنا ذلك في صدر الورقة، غير أن ما أورده كريستل يعد محفزًا للعقول العربية كي تفكر في وسائل جديدة ومبتكرة لدعم اللغة وابتكار طرائق مستحدثة توقف الترويج للتدوين بالعاميات وتدعم تراثنا الأصيل.

٤- يؤكد كريستل أهمية الدعم المادي الذي تحتاج إليه اللغة في تحسين صورتها

والاعتزاز بها؛ ومن ثم فهناك دعوة لتحفيز الاستثمار في دعم اللغة العربية، واستثمار الطاقات التجارية والسوقية في الترويج لها. ومن المفيد توجيه رأس المال العربي نحو مناطق الخطر اللغوي في المناطق التي تنافست فيها العربية مع لغات أخرى، مثلما يحدث في مناطق المغرب العربي، وكذلك في المناطق التي يروج فيها كثيراً للعاميات وذلك بعمل إنتاج معرفي يبرز أهمية الفصحى مع حملات توعية وترويج لها حتى ينشط استخدامها والكتابة بها؛ مع توضيح عدم التنكر للهجات باعتبارها تمثل واقع الناس، غير أنه ينبغي التنبه ألا تكون بديلة للفصحى، والبعد عن استخدامها في الإنتاج الأدبي المدون.

٥- يمكن من خلال تطبيق أفكار كريستل تحقيق النفع المعنوي في مؤازرة العربية، مع تحقيق كسب مادي كذلك. فكثير من المشروعات التي يروج لها يمكن أن تكون ذات فائدة مادية تشجع المستثمر العربي، ولابد من إبراز ذلك في دراسات الجدوى حول تلك المشروعات؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروعات مثل "متحف اللغة" أو "عالم اللغة" أو " دار اللغات" أو "مدينة اللغات" أن تحقق كسبا ماديا إذا أحسن الترويج لها بحيث تعطي عائدات تغطي تكاليفها وتحقق هامشا معقولا من الربح، كما يمكن وضعها للاكتتاب العام حتى يسهم فيها الغيورون على لغتهم ممن يبحثون عن وسائل لدعمها.

٦- تقدم دراسة كريستل جليا قصص النجاح والفشل في أي جهود تعزيزية للغة؛ فها هي التجارب الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والكندية، والأمريكية توضع تحت ناظرينا لاستلهام قصص النجاح والحيلولة دون الفشل في كافة التجارب، فهناك مشكلات مادية وتخطيطية وتقنية تعوق

تعزيز اللغة، وعلينا التعلم من تلك التجارب عند البدء في أي مشروع مقترح لدعم العربية.

وفي النهاية لابد أن نؤكد أن العربية لغة حية بالفعل غير أنه يعتريها بعض عوامل التهديد التي قد تهون من شأنها أو تنتقص من قيمتها، ومن ثم يتوجب علينا إبراز أهمية الاحتفاء بالعربية وإعطائها ما تستحق من دعاية وإعلان بشتى الوسائل الممكنة، وإن كانت دعوات البعض تلهج بالترويج للغات أجنبية للتواصل مع العالم وللفائدة الاقتصادية، فلا ينبغي أن يشغلنا ذلك عن إقرار كافة السياسات المبتكرة في العلاقات عامة التي يستخدمها عالم المال والأعمال، وتقديم ما ينبغي من دعم من الأفراد والمؤسسات والحكومات لدعم لغتنا الجميلة بكل جديد ومبتكر، ولن تنضب قرائح أهل العربية في القيام بذلك.

المراجع

المراجع العربية

-الغامدي، منصور بن مُحَمَّد (١٤٣٨هـ -٢٠١٧) . اللغة العربية ومواكبة العلوم والمعارف الإنسانية والتطبيقية المعاصرة. في اليوسف، سعيد بن سليمان (محرر). قيمة اللغة العربية. (ص ص ١٢٧- ١٤٩). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

-القاسمي، علي (٢٠٠٧). اللغة العربية وخطر الانقراض. موقع ديوان العرب.

https://diwanalarab.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9

-اليوسف، سعيد بن سليمان.(١٤٣٨هـ -٢٠١٧). الأبعاد الروحية والدينية للغة العربية. في اليوسف، سعيد بن سليمان (محرر). قيمة اللغة العربية.(ص ص ٧١- ٩٦). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

-صالح، محمود إسماعيل. (١٤٣٨هـ -٢٠١٧) . اللغة العربية ومكانتها. في اليوسف، سعيد بن سليمان (محرر). قيمة اللغة العربية .(ص ص ١١-٣٤). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

-بولعراس، الجمعي (١٤٣٧هـ/٢٠١٦) . معايير الحالة الصحية للغات وموقع اللغة العربية منها. في المحمود، محمود (محرر). انقراض اللغات وازدهارها: محاول للفهم. (ص ص٦٧- ١٢٥). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

-جلال، مُحَمَّد مازن، والمحمود، محمود بن عبدالله. (١٤٣٧هـ/٢٠١٦). التوثيق اللغوي والإحياء اللغوي. في المحمود، محمود (محرر). انقراض اللغات وازدهارها: محاول للفهم. (ص ص١٢٧- ١٨٦). الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

-المسدي، عبدالسلام.(١٤٣٦ هـ). التخطيط اللغوي والأمن اللغوي. الرياض: مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.

-هاريسون، ك. (٢٠١١). عندما تموت اللغات: انقراض لغات العالم وتآكل المعرفة الإنسانية. (ترجمة د. مُحَمَّد مازن جلال). الرياض: جامعة الملك سعود-النشر العلمي والمطابع. (العمل الأصلي نشر في ٢٠٠٧).

المصادر الأجنبية

-Crystal, D. (2018). Speaking to the World about Speaking to the World. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 241-250). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

المراجع الأجنبية

-Crystal, D. (2000). Language Death. Cambridge: Cambridge University Press.

-Grenoble, L., & Whaley, L. (Eds.).(2006). Endangered Languages: Current Issues and Future Prospects. Cambridge: Cambridge University Press.

-King, K. (2001). Language Revitalization Processes and Prospects: Quichua in the Ecuadorian Andes. Clevedon: Multilingual Matters.

Tsunoda, T. (2005).Language Endangerment and Language Revitalization. Berlin: Mouton De Gruyter.–

-Wurm, S. (1991). Language death and disappearance: causes and circumstances. In Robins and Uhlenbeck (eds.). Endangered languages. (pp. 1–18).Oxford and New York: Berg.

-Zuckermann, G., & Walsh, M. (2011). Stop, Revive, Survive: Lessons from the Hebrew Revival Applicable to the Reclamation, Maintenance and Empowerment of Aboriginal Languages and Cultures. Australian Journal of Linguistics Vol. 31, No. 1, pp. 111-127.

الفصل الثاني

التخطيط اللغوي في إدارة الأزمات اللغوية

بريطانيا والبريكست

تمهيد:

البريكست Brexit اختصار لـ "British exit" "الخروج البريطاني" – وهي الكلمة المألوفة المستخدمة للحديث عن قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد سياسي واقتصادي مكون من ٢٨ دولة تتعامل على نحو خاص مع بعضها البعض، ويسمح للمواطنين فيها بالانتقال بسهولة بين دولها للعيش والعمل(٣). انضمت المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، المعروف آنذاك باسم (الجماعة/الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEC)، في عام ١٩٧٣. وقد تم إجراء تصويت عام – استفتاء – يوم الخميس ٢٣ يونيو ٢٠١٦، حيث تم التصويت على ما إذا كان يجب على المملكة المتحدة المغادرة أو البقاء في الاتحاد الأوروبي، وأسفر الاستفتاء عن فوز المؤيدين للخروج من الاتحاد

---

(٣) تم الاعتماد في مناقشة السرد التاريخي للبريكست في هذا الجزء على الموقع الإنجليزي لهيئة الإذاعة البريطانية https://www.bbc.com/news/uk-46318565 رغم وجود أدبيات تتناول هذا الحدث؛ نظرا للتحديث الدائم للموقع، الأمر الذي مكنه من المتابعة اللحظية للموقف الديناميي دائم التغير.

الأوروبي بنحو ٥٢٪ في مقابل ٤٨٪ صوتوا ضد الخروج، بيد أن الخروج لم يحدث على الفور، فعلى الرغم من أنه من المقرر أن يكون القرار النهائي للخروج في المستقبل القريب، إلا أن رئيسة الوزراء الحالية تريزا ماي قد صرحت أنه سيتعين تأجيله أو إيقافه في حال أن كانت هناك معارضة شديدة من قيادات حزب المحافظين، وفق تصويت البرلمان، وهو ما حدث بالفعل.

لقد كان هذا الاستفتاء مجرد بداية، ومنذ ذلك الحين جرت مفاوضات بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى، كانت المناقشات والمفاوضات تدور حول كيفية إنهاء صفقة "الخروج" التي تحدد بالضبط كيفية مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد التي تعرف باسم اتفاقية "الانسحاب" withdrawal. تشمل اتفاقية الانسحاب بعض النقاط، مثل حجم الأموال والتعويضات التي ستضطر المملكة المتحدة إلى تقديمها للاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء الشراكة، وهذا يقدر بنحو ٣٩ بليون جنيه استرليني، وتدور الاتفاقية أيضا حول وضع مواطني المملكة المتحدة الذين يعيشون في أماكن أخرى من الاتحاد الأوروبي، وكذلك وضع مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة، أما القضايا الأخرى فتدور حول الحدود الفعلية بين آخر أقطار المملكة المتحدة، وهي أيرلندا الشمالية، وحدود الاتحاد الأوروبي التي تبدأ عند جمهورية أيرلندا المستقلة، لقد تم الاتفاق على فترة زمنية تسمى الفترة الانتقالية، للسماح للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بإبرام صفقة تجارية وإعطاء الشركات الوقت الكافي للتعديل، وهذا يعني أنه إذا ما أبرم اتفاق الانسحاب فلن تكون هناك تغييرات كبيرة حتى ديسمبر ٢٠٢٠، وهو آخر موعد للبت النهائي في الاتفاق حتى الآن، كما تم وضع وثيقة أخرى تعطي لمحة عامة عن العلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في المدى الطويل.

لقد وضعت اتفاقية البريكست المملكة المتحدة أمام مسؤولياتها تجاه معالجة كافة التبعات المترتبة على الخروج، بما في ذلك الآثار الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والقانونية، واللغوية أيضا، وكافة الأبعاد الأخرى، وقد انبرت المملكة تعدي اللجان المختلفة لتتبع تلك الآثار وإعداد الأمة لمواجهتها. ولعل أبرز الأزمات التي ظهرت هي أن بريطانيا التي كانت تتعامل مع العالم في إطار كتلة الاتحاد الأوروبي عليها أن تتعامل الآن – وحدها – مع دول العالم كافة، وما يستتبعه ذلك من إعداد استراتيجي لقوى الدولة ومواردها. تشكلت لجان في كافة المجالات لتلمس آثار الخروج، وعكف ثلة من اللغويين والقائمين على أمر تعليم اللغات لمعرفة ما إذا كانت بريطانيا مستعدة من الناحية اللغوية للتعامل مع العالم من هذه الناحية؛ ومن ثم فإن البحث يتناول هذه الجانب. بعد هذا التمهيد، يدور البحث حول مناقشة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول التعرف على جوانب الأزمة، منها الجانب الاقتصادي، فمن المعروف أن اللغات تتعدى فائدتها مجرد معرفة الآخر إلى التأثير في ميزان القوى الاقتصادية للمجتمع، حيث يمكن أن تكون اللغات قوة دفع اقتصادية كبيرة، كما أن الفشل في هذا الجانب يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وهناك الجانب الخاص بعلاقة بريطانيا بالآخر الأوروبي، وهي علاقة خطيرة تتشابك فيها العلاقات اللغوية، حيث كانت بريطانيا تستفيد كاملا من التمويل الأوروبي، والمساعدات الأوروبية في مجال تعليم اللغات، كما أن أوروبا كانت جزءا من حل مشكلة اللغات، فضلا عن العلاقات الثقافية والتجارية مع أوروبا التي سوف تتأثر كثيرا بعد البريكست. ولعل أبرز الأزمات التي يتناولها هذا الجزء – أيضا – أزمة تعليم اللغات، وتوافر المعلمين، وتحفيز الطلاب لدراسة اللغات، التي ظهرت في كافة قطاعات التعليم، بما في ذلك التعليم

الجامعي الذي بات عاجزا عن الوفاء بمتطلبات المجتمع اللغوية. هناك أيضا الأزمة القانونية التي ستؤثر في سير العدالة؛ فبريطانيا تحفل بالمهاجرين، ومتحدثي اللغات الأخرى، وأية إجراءات قانونية مع هؤلاء لابد أن تكون بلغاتهم، وهذا حق من حقوقهم المضمونة أوروبيا وبريطانيا، ومن ثم فمن المتوقع حدوث تأثر كبير في هذا القطاع نظرا للعجز في المترجمين واللغويين. يتناول هذا القسم أيضا الأزمة الأيديولوجية، إذ كشفت البريكست عن العقلية الانعزالية البريطانية، عقلية الجزيرة التي تدعي أنها يمكن أن تعيش وحدها، لغتها تكفيها، ولا تحتاج لغات الآخرين، بل الآخر هو الذي ينبغي أن يتعلمها لغتها.

المبحث الثاني: يدور حول مقترحات حل الأزمات السابقة، ويتناول آراء الخبراء في كيفية التعامل معها. في هذا القسم نتناول آراء الخبراء واللغويين، ورؤيتهم لحل تلك الأزمة من جوانبها المختلفة. ونعرض في هذا القسم مدخلات إبداعية عديدة من المنظرين والممارسين.

المبحث الثالث: يتناول دروس التخطيط اللغوي المستفادة من أزمة البريكست، والحلول المقترحة، كما أنه يقدم تأملات مفيدة لصانعي السياسات اللغوية ومخططيها.

١- التعرف على جوانب الأزمة:

تقول جان كوسنز وهاردنج- إيش (Coussins & Harding-Esch, 2018) إن أهمية اللغات تنبع من أنها تتغلغل في كافة جوانب الحياة، ففضلا عن أهميتها في التعليم؛ هناك حاجة ماسة إليها في هيئات مختلفة، منها وزارة الخارجية والكومنولث للتعامل الدبلوماسي، وفي المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة؛ كذلك تتماس اللغات مع وزارة الخزانة المعنية بنمو الصادرات، ووزارتي العدل والصحة اللتين تحتاجان إلى مترجمين للخدمات العامة؛ ووزارة الدفاع والقوات

المسلحة التي تحتاج اللغات؛ كي تكون فعالة على الأرض عند نشرها في أي موقع من العالم، والقائمة تطول لتشمل- بطبيعة الحال- وزارة الداخلية، وإدارات الأعمال والطاقة والصناعة والتجارة الدولية والتنمية الدولية. كل تلك الجهات لديها اهتمام رئيس باللغات، وسوف تتأثر بمرحلة الانفصال عن الاتحاد الأوربي؛ ومن ثم هناك حاجة لتلمس ما ستتعرض له البلاد من أزمات، وقد أضحت أزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي كاشفة عن العديد من المشكلات التي لابد لبريطانيا أن تواجهها إذا أرادت أن تتغلب على عثرتها. في هذا القسم سوف نحدد جوانب الأزمات المتعلقة بالعجز اللغوي الذي انكشف بعد استفتاء البريكست، ويتحدد ذلك في: الأزمة الاقتصادية، وأزمة التعامل مع أوروبا والآخر، وأزمة تعليم اللغات، والأزمة القانونية المرتبطة بتوافر اللغات لضمان عدالة التقاضي، وكذلك الأزمة الأيديولوجية التي أميط عنها اللثام بعد البريكست.

١-١ الأزمة الاقتصادية:

ترى كثير من الدراسات أن تعليم اللغات ذو مردود اقتصادي كبير(راجع Grin, 2007, Grin, 1996)، فغالبا ما تنطوي اللغة على قيمة، وهي كالمال تماما يمكنها خلق فرص جدية للأفراد ويمكنها تحقيق الثراء والرفاه لهم (فلوريان كولماس، ٢٠٠٠)،هذا ما يؤكده الكثير من الباحثين المحققين في مجال دراسة علاقة اللغة بالاقتصاد، ولعل من أبرز الأمثلة المعاصرة على ذلك ما تراه ماريا نورتون (Norton, 2018) من أن الاقتصاد البريطاني يفقد بالفعل قرابة ٥٠ مليار جنيه إسترليني سنويا بسبب نقص المهارات اللغوية لدى البريطانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا لعجز المهارات اللغوية إذا قارنًا ما يتكبده الاقتصاد البريطاني (٣.٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي٥٠.مليار جنيه استرليني) بالاقتصاد

السويسري الذي يحتفي بالتعددية اللغوية؛ فنجد أن الاقتصاد السويسري تعزز ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٩ ٪ بفضل تلك التعددية. هناك – إذن – علاقة بين تنمية المهارات اللغوية والنشاط الاقتصادي؛ فنقص المهارات اللغوية ونقص الوعي بالثقافات واللغات الأجنبية حاجز أمام الشركات التي تمارس أعمالها خارج أوطانها. أثبتت البحوث التي أجريت مع ٢٠٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في ٢٩ دولة أوروبية تلك العلاقة. وتؤكد نورتون أننا بحاجة إلى ازدهار لغوي إذا أردنا أن نزدهر اقتصاديا في أسواق العالم، وأن الاستثمار في تعلم اللغة وتعزيز المهارات التواصلية الثقافية يمكن أن يساعد في دعم التجارة الدولية وتعزيز تعاملات المملكة المتحدة والطلب على خدماتها، وفي علاقات المملكة المتحدة بدول العالم في ظل عالم يموج بالتغيرات (راجع،Tinsley, 2013).

وبنفس هذا المنطق ترى جابرييل هوغان–برن (Hogan-Brun, 2018) أن اللغات من الموارد الاقتصادية المهمة، وأنه إن أحسن استثمارها، فإنها تحقق فوائد كبيرة للأعمال التجارية، وإن تم تجاهلها، تذهب كثير من الفرص سدى. تؤكد هوغان– برن أن تجارب التاريخ تثبت أن التجارة واللغات كانت دائمًا تسير جنبا إلى جنب؛ فالحضارات القديمة مثل حضارات مصر، الصين، واليونان، وروما حققت النجاح في التجارة عبر الثقافات واللغات، وأدرك المتداولون الأوائل بالفعل أنهم بحاجة إلى فهم عملائهم من أجل تحقيق عائد اقتصادي جيد يتجاوز الاختلافات اللغوية. وكلما نمت الأسواق، تزايدت الحاجة لمزيد من الاتصالات لجذب العملاء وتفهم احتياجاتهم؛ لذلك تعلم التجار لغات عملائهم من أجل البيع والشراء، وأدرك التجار الأوائل – وهو ما ينبغي ألا نغفله – أن العميل هو الملك، ومن ثم وجب الاقتراب منه وفهم لغته والتواصل معه. وتؤكد هوغان– برن أن هذا المنطق لايزال سائدا في العصر

الحديث مع استخدام اللغة في الأعمال التجارية الدولية على جانبي المحيط الأطلسي، فتؤكد ما أورده لاري سمرز كبير الاقتصاديين الأمريكيين مؤخرا في تغريدته عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد انتخاب ترمب من أن بريطانيا في الوقت الحاضراقتصاد صغير، وإذا كانت استراتيجية أمريكا تقوم على إبرام الاتفاقيات التجارية مع من يتحدثون الإنجليزية فقط سيضمحل أمر الأمة. تشير هذه التغريدة إلى أن التداول التجاري عبر اللغة الإنجليزية فقط ليس بالإستراتيجية الفعالة اقتصاديًا، وبعبارة أخرى فإن الأثر الاقتصادي السلبي على الولايات المتحدة الأمريكية من إغلاق الحواجز التجارية مع الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية سيكون ضخما، وبالمثل فإن بريطانيا ما بعد بريكست ستحتاج إلى استراتيجية لغوية تهدف إلى التواصل مع الأسواق الجديدة في الخارج.

إن الإحصاءات الحكومية الحالية تظهر أن المملكة المتحدة تخسر بالفعل قرابة ٣.٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام بسبب نقص المهارات اللغوية والثقافية لدى القوى العاملة، فمنذ أكثر من عقد من الزمن، وجدت غرفة التجارة البريطانية أن الحواجز اللغوية الثقافية أدت إلى فقدان العقود، ومعدل دوران رأس المال والربحية، وأيضا إلى الإحجام عن الدخول إلى الأسواق الجديدة، وهذا العجز في المهارات اللغوية لدى القوى العاملة يشير إلى أن المملكة المتحدة تعتمد بالفعل اعتمادا مفرطا على أسواق تصدير أنجلوفونية (Hogan-Brun, 2018). علاوة على ذلك، يعترف العديد من البريطانيين بقلة حظوظهم في التحدث بلغات أجنبية (British Council, 2015). وبالتالي بدون سياسة لغوية إستراتيجية ستعاني العلاقات التجارية معاناة شديدة بعد البريكست.

ومن جانب آخر ترى برناديت هولمز (Holmes, 2018) أن الشركات

متعددة الجنسيات في المملكة المتحدة ربما تجد أن التوسع الاقتصادي المستقبلي قد يجعل المملكة المتحدة أقل جاذبية، وكذلك فإن الاستثمار الداخلي في المملكة المتحدة قد ينكمش، مما قد يحد من النمو الاقتصادي ويقلل فرص العمل. في ذات الوقت فإن تكاليف مصادر المواد الخام من الخارج ستزداد أعباؤها بلا شك على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسترتفع تكاليف التشغيل للتجارة مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك التكاليف الإضافية المترتبة على أعمال الترجمة. وترى هولمز فوق ذلك أنه مع تنامي معدلات من يعملون بالمشاريع الصغيرة، يتطلب دخول سوق العمل تحلي هؤلاء بالمهارات الملحة المطلوبة بما فيها مهارات اللغة، وكلما كانت الأعمال التجارية على نطاق أضيق، زادت حاجة كل موظف ليكون مجهزا بمجموعة أوسع من المعارف والمهارات التي تشمل المهارات اللغوية التي تأخذ قسطا كبيرا من الوقت للتطوير. سوف تحتاج الأعمال التجارية في بريطانيا، في مرحلة ما بعد البريكست، إلى تغطية الأسواق الافتراضية والحقيقية في أي مكان في السوق العالمية، ولا يكون ذلك إلا بشحذ الهمم اللغوية. فبمجرد أن تتبوء الشركات التجارية موقعا لها عبر الإنترنت، تصبح متاحة للتعامل مع أي شخص في العالم، مما يتطلب إعدادا لغويا وثقافيا.

١-٢ أزمة التعامل مع أوروبا والآخر:

في ديسمبر الماضي قالت مارين لوبان إنه إذا صوتت المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي، فسيكون ذلك حدثا تاريخيا يشبه سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، وعلق تشارلز جرانت (Grant, 2016) مدير مركز الإصلاح الأوروبي على قولها بأنها محققة تماما، فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعد حدثا مهما في تاريخ أوروبا، ومن الآن فصاعدا فإن الحديث العام يدور حول التفكك وليس التكامل.

إن بريطانيا إذ أطلقت في ٢٩ مارس ٢٠١٧ المادة ٥٠ لبدء عملية مغادرة الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) – سواء أكانت تلك العملية خشنة أم ناعمة– فإن المملكة المتحدة عليها التعامل مع تبعات النأي بنفسها عن أكبر سوق موحد في العالم أو حتى الإقلاع كليا عنها، وعن تبعات التشرذم والتفكك، فاتفاق البريكست يعني أن على المملكة المتحدة أن تستخدم مواردها اللغوية للتفاوض مع كل الشركاء الجدد، في حين أنها تفتقر إلى أي سياسة لغوية يمكنها أن تتعامل بها مع هذه النتيجة (هوغان– برن، Hogan-Brun, 2018). تؤكد هوغان–برن أن بريكست الناعمة تعني أنه يمكن أن تعتمد المملكة المتحدة على القدرات متعددة اللغات للاتحاد الأوروبي للاحتفاظ بالقدرة على الوصول إلى السوق الموحدة، بيد أن أي اتفاق مع شريك من خارج الاتحاد الأوروبي يتطلب نوعا من استنفار الموارد اللغوية للمملكة المتحدة التي سوف تنضب نتيجة للسياسات الحكومية. تؤكد هوغان– برن –مرة أخرى– أنه من المرجح أن تكون الاتفاقات التجارية فيما بعد البريكست أكثر صعوبة بسبب غياب السياسات اللغوية الصائبة.

يرى آخرون أن مغادرة الاتحاد الأوروبي دون اتفاق تجاري يعني أن التعاملات البريطانية مع الاتحاد الأوروبي ستكون خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن المحتمل زيادة الإجراءات البيروقراطية، والحمائية الجمركية، وفرض رسوم على شراء السلع وبيعها مع جميع الشركاء التجاريين الحاليين والمستقبليين في جميع أنحاء العالم، وهذا يعني أيضا إجراء مفاوضات مع ١٦٤ دولة مختلفة تتحدث لغات متعددة وتشمل ثقافات متنوعة؛ ومن ثم ستكون قدرة الأمة على إتقان مهارات اللغة والكفاءة الثقافية على المحك، وهذا الأمر لابد أن يؤخذ على محمل الجد (هولمز Holmes, 2018).

١- ٣ أزمة تعليم اللغات

تعد أزمة تعليم اللغات من أكبر الأزمات التي كشفت عنها البريكست في بريطانيا. ففي مقالة أوردتها جريدة الجارديان البريطانية تحدث شون كين Cain Sian (2018) عن أن بريطانيا سوف تواجه مزيدا من العزلة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي إذا لم تقم بتعديل موقف مواطنيها من تعلم اللغات الأجنبية، كما حذرت لجنة من الخبراء من أن البريطانيين سيعانون من فوبيا اللغات "الخوف المرضي من اللغات" على نحو متزايد في أعقاب استفتاء الاتحاد الأوروبي. والأرقام مفزعة في هذا الشأن إذ يرى كين أنه في حين يدرس ٩٤٪ من طلاب اللغات في أوروبا اللغة الإنجليزية و٥١٪ منهم يدرسون لغتين أو أكثر من اللغات الأجنبية، فإن المملكة المتحدة قد تخلفت طويلا عن الاتحاد الأوروبي لغويا، إذ تتدنى الأرقام عن هذا بكثير بل إن الاتجاه يميل نحو الانحدار.

وفقا لتقرير "المجلس البريطاني"(British Council Report, 2015) ، من المنتظر أن يتأثر تعليم اللغات بخروج بريطانيا؛ فقد ورد في التقرير أن نحو ٣٤ ٪ من المدارس الثانوية الحكومية ترى أن مغادرة الاتحاد له تأثير سلبي على تعليم اللغات، سواء من ناحية تحفيز الطلاب أو من ناحية مواقف أولياء الأمور، كما أن أقسام اللغات تعتمد بشكل كبير على المعلمين من مواطني دول الاتحاد الأوروبي الأخرى: فنحو ٦٧٪ من المدارس الحكومية الثانوية و٧٨٪ من المدارس الخاصة لديها على الأقل معلم أو أكثر من معلمي اللغات الأجنبية من مواطني دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وغالبية المدارس الحكومية تعجز عن توظيف معلمين لبعض اللغات بنفس كفاءة هؤلاء. وبالفعل لم تكن أقسام اللغات في المدارس الثانوية – لسنوات طوال– تقتصر على الكوادر الوطنية بحسب في تعليم اللغات الأجنبية، ولكنها كانت تعتمد أيضا على أولئك

المتخصصين الذين قدموا من أوروبا. فيبين كوغلباور (Koglbauer, 2018) أن الناطقين الأصليين باللغات من معلمي أوروبا كانوا من ثوابت أقسام اللغات في المدارس (والجامعات)، وأن الحكومة كانت ترحب بمواطني الاتحاد الأوروبي بأذرع مفتوحة، وخاصة من فرنسا وأسبانيا، للحد من نقص مدرسي اللغات، وكانت العديد من المؤسسات تقدم برامج تدريب للمعلمين من مواطني الاتحاد الأوروبي، بل وكانت تجرى حملات إعلانية في البلدان الناطقة بالفرنسية والألمانية والإسبانية لاستقطاب مواطني الاتحاد الأوروبي لسد النقص في مدرسي اللغات الأجنبية. الآن، بعد البريكست، ستنكشف العلة وتستبين مواطن العجز في الإمكانات البشرية لمواجهة القادم.

كانت بريكست كاشفة عن أزمة تعليم اللغات في بريطانيا كذلك فيما يتعلق بممارسات تعليم اللغات الأجنبية. فكما ترى هوغان– برن Hogan-Brun, 2018)، فإن النظم الحالية لتعلم اللغات الأجنبية في المملكة المتحدة معيبة بشكل مزعج. فمنذ عام ٢٠٠٤م كان النظام المدرسي في المملكة المتحدة لا يجعل متطلبات اللغات الأجنبية إلزامية في شهادة الثانوية الإنجليزية GCSE، ومن ثم تراجع الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية، وعلى النقيض من ذلك فإننا نجد أن الطلاب في فرنسا – على سبيل المثال – يجب أن يتعلموا لغتين أجنبيتين حتى يسمح لهم بدخول امتحان المستوى المتقدم A؛ كما أن التلاميذ يتعلمون اللغة الثانية في سن مبكرة في العديد من دول العالم، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، حيث يدرس أكثر من ٨٠ ٪ اللغات الأجنبية في المدارس الابتدائية. وفضلا عن ذلك، ترى هوجان–برن أن الاتجاه في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية غير بريطانيا مثل: أستراليا، ونيوزيلندا، هو تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة. هناك تحرك في العديد من البلدان لتقديم عدد أكبر من

اللغات أيضا؛ ففي كثير من الحالات يتم إضافة لغة ثانية إلزامية في سن العاشرة، وثالثة قبل أن ينتهي التلاميذ من التعليم الإلزامي. هذه الخطوة في التعليم تبين أهمية التعرض المبكر للغات الذي يستغل فضول الأطفال الصغار ويساعد بدوره في تطوير قدراتهم الإدراكية وتكيفهم، وهو ما تهمله المملكة المتحدة.

يتفق كثير من الخبراء أن أزمة تعليم اللغات في بريطانيا مرجعها نظام اختبارات الثانوية الإنجليزية GCSE في المملكة المتحدة؛ إذ يرون أن تعليم اللغات في المملكة المتحدة على حافة الأزمة منذ نوفمبر ٢٠٠٢م بعد إعلان المدارس الثانوية الإنجليزية نيتها الاستجابة للخطط الحكومية بحذف اللغات من مقررات الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ عامًا (Tinsley, 2018). ترى تينسلي أنه بعد عقد ونصف من هذا الإجراء الذي لا يزال قائما، لا يدرس مقرر اللغة للتقدم لاختبار الثانوية الإنجليزية GCSE، سوى ٥٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٦ عاما، مقارنة بـ ٧٦ ٪ من هؤلاء فيما مضى. فنظام اختبارات الثانوية الإنجليزية GCSE في المملكة المتحدة الحالي الذي يجعل اللغات من المواد الاختيارية أدى إلى حدوث ما يسمى بـ "الحلقة المفرغة" في تدريس اللغة، وحدوث عجز في أعداد معلمي اللغات. ففي ظل البيانات الأخيرة لعام ٢٠١٧م، من المتوقع حدوث المزيد من الانخفاضات، وسوف يزداد هذا العجز في ضوء زيادة الطلب على المهارات اللغوية في البلاد في عصر ما بعد الاتحاد الأوروبي، وسوف يؤدي هذا العجز إلى تناقص أعداد دارسي اللغات للحصول على الشهادة الثانوية الإنجليزية، وهذا بدوره يؤدي إلى تناقص أعداد الخريجين، وبالتالي العجز في الوفاء بمتطلبات الدولة من معلمي اللغات والمتخصصين في هذا المجال، وهكذا تدور الدائرة المفرغة والحلقة الجهنمية (Koglbauer, 2018).

وتتوجس تينسلي (Tinsley, 2018) أنه في هذا السياق الهش لتعلم اللغات في المدارس يظهر تحدي مغادرة الاتحاد الأوروبي، فعواقب خروج بريطانيا ليست معروفة بعد، ولا يعرف إلى أي مدى ستؤثر على اللغات في المدارس. ما نعرفه هو أنه سيكون هناك بالتأكيد تعديل لعلاقات المملكة المتحدة مع الدول التي تدرس لغاتها في المدارس: فرنسا واسبانيا وألمانيا. يوفر المنعطف فرصة جيدة لمراجعة التحولات التي حدثت على مدى العقد الماضي أو أكثر، فما هي التغييرات الإضافية المتوقعة وما يجب القيام به الآن في المناهج الدراسية.

ثمة أسباب أخرى لأزمة تعليم اللغات في بريطانيا ساقها البعض وقامت تينسلي بعرضها في هذا الشأن. فيرى البعض أن المتعلم هو أصل المشكلة، وأنه إذا كان واعيا بالفرص المتاحة له من خلال دراسة اللغة في توفير وظيفة مناسبة، ومستقبل دولي لامع، لكان أكثر تقبلا وسعادة ومثابرة على تعلم اللغات بكل ما فيها من صعوبات، والبعض يرد المشكلة إلى التدريس السيئ للغات وما يصاحبه من جمود، والتعامل باستخفاف مع قواعد اللغة، والتركيز على المتعة على حساب الصرامة والجدية. ويرى آخرون أن الأزمة تكمن في عدم توافر الأدوات الأساسية لإتقان اللغة من معينات بصرية، ووسائل تعليمية وبيئة جاذبة. ويرى آخرون أن المشكلة أعقد من ذلك؛ إذ إنها تكمن في المتحدثين الأصليين باللغة الإنجليزية، في العقلية الإنعزالية،"عقلية الجزيرة"، الكامنة، التي تجعل نفسها منعزلة عن العالم، وتظن – ظن السوء– أن العالم بحاجة إليها (وإلى لغتها)، وليست هي بحاجة إليه. ويرى البعض أن العولمة هي السبب، حيث عززت العولمة استخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة دولية مشتركةlingua franca، بينما انخفضت القيمة المرتبطة بمهارات اللغات الأجنبية الأخرى.

على الرغم من وجاهة كل الأسباب السابقة، فإن كل هذه التفسيرات لا

تكفي، لأنها لا تأخذ في الحسبان السياق التعليمي في بريطانيا، وهو سياق تسيطر على مناهجه، وعلى عقلية القائمين عليه الاهتمام بمواد منافسة للغات، وإهمال أهمية تعليم اللغات الأجنبية (تينسلي،Tinsley, 2018). فترى تينسلي أن اللغات تأتي في مرتبة تالية – وليست مكافئة– لمواد العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والهندسة (STEM)، ومن ثم لم تصبح للغات أولوية لدى الطالب، إذ إنها لا تمثل نسبة كبيرة من المعدل العام للطالب في الشهادة الثانوية، بل اللغات من المواد الاختيارية. في عام ٢٠٠٤ م، قامت الحكومة بتفويض المدارس في جعل مواد اللغات اختيارية، مع مطالبتها للمدارس بتحقيق نتائج عالية، وإزاء هذا الأمر رأت المدارس أن اللغات الأجنبية مواد صعبة، ومن ثم يصعب تحقيق نتائج عالية بها، لذا عمدت إلى جعلها اختيارية، ووجهت اهتمامها إلى مواد أخرى يسهل تحقيق نتائج سريعة وملموسة بها حتى تظهر المدرسة بوجه إيجابي لدى الوزارة والمسؤولين. أدى ذلك إلى تثبيط همم المتعلمين تجاه تدريس اللغات، فاتخذوا منها موقفا سلبيا، كما ترى تينسلي. كما أن التوجه الوطني العام القوي بإيلاء الاهتمام للمواد العلمية والهندسية والرياضية (STEM) خلق الانطباع بأن اللغات أقل أهمية وأقل منزلة.

إن ما بعد البريكست قد يعمق أزمة اللغات الأجنبية من الناحية التمويلية واللوجستية كذلك، إذ إنه إزاء الوضع المأساوي للغات في بريطانيا كانت المدارس تفيد، على مدى عقود، من التمويل الأوروبي لبرامج تدريب وتوظيف المعلمين لصقل مهاراتهم اللغوية في الخارج ومشاركة الطلاب في برامج التبادلات بين الدول الأوروبية، وفي المشاريع الدولية واكتساب الخبرة من الأعمال الأوروبية الأخرى. كانت العلاقات بين المدارس الإنجليزية والمدارس الأوروبية توفر فرصا للجميع، وليس فقط لأقسام اللغات، للانخراط دوليا (تينسلي،Tinsley, 2018). تعدد تينسلي تلك

الفرص في مناسبات ومبادرات عدة؛ فقد كان يتم الاحتفال باليوم الأوروبي للغات في ٢٦ سبتمبر من كل عام، وكانت تعقد معارض المهن والمسابقات والمناسبات الخاصة والجمعيات في المدارس، وكانت المبادرات الأوروبية تمنح الفرص للطلاب لدراسة اللغات، وقضاء سنة أو أقل في جامعة أخرى في بلدان الاتحاد الأوروبي، وكانت تلك البرامج ممولة من خلال برنامج إيراسموس، وكان الطلاب يعودون من تلك البلاد سفراء في المدارس، يتبادلون القصص عن تجاربهم، أو يطلعون الآخرين عن فرص العيش، والعمل، والدراسة في الدول الأوروبية الأخرى، وكان لتلك المبادرات دور في تصحيح بعض التصورات السلبية عن تعلم اللغات. على بريطانيا أن تحتاط لضياع تلك الفرص بعد البريكست.

خروج بريطنيا من الإتحاد الأوروبي سيعظم العجز في مدرسي اللغات أيضا. فإذا تعسرت أحوال معلمي اللغات من أبناء الدول الأوروبية في بريطانيا ستصبح الأمور أكثر صعوبة، ومن المرجح أن تتضاءل معدلات الراغبين في العمل في المملكة المتحدة، مع عدم القدرة على سد العجز من خلال مصادر محلية المنشأ؛ قد يضطر المعلمون من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى للعودة إلى بلادهم، إذا شعروا أن المملكة المتحدة أصبحت مكانا أقل ترحيبا للعيش فيه، أو إذا كانت جهودهم لتعليم لغاتهم تواجه صعابا (تينسلي،Tinsley, 2018). ومن ناحية أخرى، ترى تينسلي أن هناك أزمة كبيرة تلوح في الأفق في فرص المعلمين البريطانيين للعمل في الخارج؛ فمن الواضح أن رحيل المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي سيقلل فرص مواطني المملكة المتحدة للعمل في بلدان أوروبية أخرى وفي المؤسسات الأوروبية، وسوف يرسل رحيل بريطانيا للإتحاد الأوروبي، بالتأكيد، رسالة إلى المتعلمين وأولياء أمورهم مفادها أن اللغات الأوروبية ستكون أضعف ناصرا وأقل جندا؛ وبالتالي يصعب الترويج لبرامج

تعلم اللغات، كما أن احتمالات خلق مناخ أوسع من كره الأجانب وعدم الثقة فيهم والتركيزعلى اللغة الإنجليزية فقط لن يكون ملائماً لتعلم اللغات.

ومن بين دول المملكة المتحدة التي تعاني أزمة المدرسين إلى جانب إنجلترا، ويلز وأيرلندا الشمالية. فاللغات الحديثة تراجعت في ويلز لأكثر من عقد من الزمان، فبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٦، انخفضت معدلات التقدم لاختبارات اللغات الحديثة في GCSE بنسبة ٤٨٪ ومستوى الإنجاز في الحلقة الرئيسية الثالثة (١١-١٤عاما) في اللغات الحديثة هو الأدنى، إذا ما قورن بجميع المواد الدراسية الأخرى غير الأساسية، باستثناء اللغة الثانية الويلزية (جورارا 2016, Gorrara, 2018). ويرجع ذلك، وفق ما تقرره جورارا إلى أن تدريس اللغات الحديثة لا يبدأ إلا في السنة السابعة (أي في سن ١١)، والصورة هي ذاتها في المستوى المتقدم من الشهادة الثانوية، فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٦ انخفضت معدلات دراسة اللغات الحديثة في المستوى المتقدم بنسبة ٤٤٪، وكانت أكبر الانخفاضات في الفرنسية والألمانية، حيث انخفضت معدلات دراسة الفرنسية إلى ٦٠ ٪، والألمانية إلى ٦٦ ٪. وفي الإسبانية انخفض مستوى الدراسة في المستويات المتقدمة بنسبة ٢٦٪. وهذه اتجاهات محبطة ومثبطة.

أما في أيرلندا الشمالية، فهناك مشكلة خطيرة تتعلق بتعليم اللغات في المدارس الابتدائية، فأيرلندا الشمالية هي القطر الوحيد في المملكة المتحدة الذي لا يدرس اللغات في مناهجه ضمن المواد الدراسية الإبتدائية الأساسية، وهي بذلك تختلف عن إنجلترا وأسكتلندا وويلز، حيث تتوفر موارد لتعليم اللغات في مناهج المدرسة الابتدائية؛ في أيرلندا الشمالية، تدرس بعض المدارس الابتدائية اللغات الأجنبية ولكن يعتمد ذلك كلياً على قدرة المدرسة على دعم البرنامج؛ في بعض المدارس، لا تتطابق الممارسات في أيرلندا الشمالية تماما مع

أوروبا، وأماكن أخرى في المملكة المتحدة، حيث يدرس نحو ٨٠٪ من الأطفال "لغة ثانية" واحدة على الأقل في المدرسة الابتدائية (كاروثرز، ومايننن Carruthers & Mainnin, 2018). يرى كاروثرز ومايننن أن نفس الأطر القانونية والاستحقاقية على قطاع ما بعد الابتدائي ينطبق في أيرلندا الشمالية كباقي أنحاء المملكة المتحدة، إذ يعد تعلم لغة ثانية أمرا إلزاميا في الحلقة الرئيسية الثالثة (يشمل ذلك تدريس الأيرلندية كأحد لغات الاتحاد الأوروبي)، ولكنها لا تدرس بعد ذلك، ومن ثم فإنها ليست من المتطلبات الإجبارية في الشهادة الثانوية GCSE.

يمكن إجمال أزمه التعليم التي كشفت عنها بريكست، إذن، في سوء نظم التقييم والمنهجيات، وعدم وجود خطة محكمة لتدريب المعلمين أو وضع بدائل للمعلمين الأوروبيين، وعدم وجود حوافز كافية لاستقطاب المعلمين للمهنة، بالإضافة الى نزع القيمة التفاضليه للغات بإخراجها من دائرة التنافس مقارنة بمواد العلوم والتكنولوجيا والرياضيات، الى جانب العقليه الأحاديه للطالب البريطاني، وتراجع الممارسات البريطانيه في البدء في برامج اللغات مبكرا مقارنة بدول أخرى.

ليس قطاع التعليم العالي ببعيد عما يحدث في قطاع التعليم العام، وسنعرض فيما يلي أبعاد أزمة اللغات الأجنبية في هذا القطاع.

١-٣-١ أزمة قطاع التعليم العالي:

أوضح تقرير المجموعة البرلمانية التي ضمت كافة الأطياف الوطنية في بريطانيا التي تشكلت لبحث وضع اللغات في بريطانيا عام ٢٠١٤ (APPGMFL, 2014) وجود أزمة في اللغات الأجنبية في قطاع التعليم العالي، وأن هناك ضرورة ملحة لتطوير خبرة المملكة المتحدة في اللغات والثقافات

الحديثة، وتنمية أقسام اللغات الأجنبية بالجامعات. ينبغي – للحفاظ على وضع لغات باعتبارها ذات أهمية استراتيجية – الحيلولة دون تردي أوضاعها وتقديم الدعم المستمر لنظام الدراسة في الخارج، ويكشف التقرير عن أرقام مفزعة، إذ إن عدد الطلاب المتخصصين في اللغات الأجنبية قد سجل أدنى مستوياته وأن مستوى تخصص اللغات قد تدنى في ٤٤ جامعة بريطانية منذ عام ٢٠٠٠.

وكشفت البريكست أيضا عن تلك الأزمة ؛ إذ تدق جوسيلن وايبرد (Wyburd, 2018) ناقوس الخطر في هذا القطاع المهم، ونظرا لأن قطاع التعليم الثانوي يواجه حاليا نقصا كبيرا في معلمي اللغة (يقدر بثلاثة آلاف وخمسمئة إلى خمسة آلاف معلم)، يحول دون تحقيق الأهداف الوطنية، وهو نقص قد يتفاقم بسبب القيود المفروضة على توظيف مواطني الاتحاد الأوروبي بعد الخروج من أوروبا، فإن المملكة إزاء أزمة خريجين متخصصين في اللغات في قطاع التعليم العالي، ما يتطلب تحفيز الطلب على دراسة اللغات في الجامعات. ومما زاد الطين بلة تقلص عدد اللغات التي يتم تدريسها في الجامعات، إذ تظهر البيانات الجامعية أن التسجيل للتخصص في اللغات انخفض بنسبة ٣٦ ٪ بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤ حتى وصل الأمر إلى إغلاق أقسام لغات كاملة في بعض الجامعات، أو تخفيض مجموعة متنوعة من اللغات في برامج اللغات المتاحة (تيم كونيل،Connell, 2018).

١-٤. الأزمة القانونية:

من الحقوق القانونية التي يراعيها الإتحاد الأوروبي حق الإنسان في المحاكمة العادلة، وفهم ما يحدث فيها عبر لغته الأم التي يفهمها (راجع قرارات البرلمان الأوروبي في هذا الشأن المدخل للقوانين الأوروبية Eur-lex. Access to

(European Law) [٤]، ويترتب على ذلك توافر الكفاءات اللغوية اللازمة لأداء ذلك الحق، والكفاءة اللغوية المطلوبة في عالم الترجمة القانونية والقضائية لابد أن تتوافر لها أعلى درجات الكفاءة والاحترافية وإلا فإن النتائج كارثية في إنفاذ العدالة (راجع معايير كفاءة المترجم في المراجعة السنوية للترجمة في مجال الخدمة العامة في المملكة المتحدة NPRSI). تؤكد آن كارلسل (Carlisle, 2018)، أنه من الضروري لأي مجتمع يعمل بشكل عادل أن يتوخى المساواة القانونية في معاملة جميع أفراده، وضمان الاستفادة من خدمات الدعم القانوني اللازمة لتحصيل حقوقه المشروعة، بل من الضروري أيضا ضمان تقديم الخدمات الفعالة التي تساعد على ذلك، بما في ذلك القدرة على التواصل الفعال عند مثوله أمام جهات التقاضي، وتضيف كارلسل أن المملكة المتحدة حفلت على مر القرون بموجات من الهجرة من بقاع مختلفة من العالم، ونشأت مجتمعات كاملة داخل المملكة المتحدة من النازحين بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو المتطلبات الاقتصادية أو السياسية، ففي لندن هناك الآن أكثر من ٣٥٠ لغة منطوقة، وهي ليست وحدها في مواجهة التحديات اللغوية لهذا التنوع. هناك قوانين تشريعية متعددة ومعقدة تحكم احتياجات المواطنين الأجانب في أوروبا وحقوقهم، ويجب على المملكة المتحدة احترام تلك الحقوق. تضيف كارلسل أن تلك القوانين قد شرعت لمنع التمييز ضد المتحدثين بلغات أخرى وتساعد على تحديد متطلبات اللغة في كل من دوائر الشرطة والعدل

---

[٤] راجع التعليمات الأوروبية المتعلقة بالحق في الترجمة الفورية والتحريرية، والترجمة المتعلقة بالإجراءات الجنائية، حيث لجأ إليها الباحث في نسختها الإلكترونية لأنه يتم تحديثها بشكل منتظم (راجع التوثيق الكامل في المراجع):

The Directive 2010/64/EU of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010 on the right to interpretation and translation in criminal proceedings: http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT /?uri=celex:32010L0064.

الجنائي. تتمثل الأزمة هنا في تلبية شرط اللغة، إذ ترى كارلسل أن هناك تحديات في القدرة على توفير خدمات اللغة للجميع. ففي عام ٢٠١٧، في شهر واحد فقط، كان مطلوبا الترجمة إلى ٧٥ لغة مختلفة، عدد منها مصنف كلغات نادرة، في حين تركز سياسات التعليم على ثلاث لغات رئيسية في المدارس – الفرنسية والإسبانية والألمانية، أما الجامعات فلديها أعداد متدنية من الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في اللغات، ومن ثم فإن هناك عجز في المعروض اللغوي لا يلبي الطلب. تستشرف كارلسل المستقبل مؤكدة أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سينتج عنه تغير في بعض هذه الأطر القانونية، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة ستظل ملتزمة بالقوانين العامة للحقوق الأساسية مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولن يختفي شرط اللغات في الخدمات القانونية والعامة، إلا أن عجز المعروض اللغوي سينكشف بعد خروج بريطانيا المحتمل من الإتحاد الأوروبي، وبالتالي هناك المزيد من الحاجة للعمل على تأمين القدرات اللغوية للبلاد.

١-٥ الأزمة الأيديولوجية :

أظهر الاستفتاء على البريكست حدود الأزمة اللغوية التي تعاني منها بريطانيا، وهي أزمة تتعدد جوانبها، كما أوضحنا آنفاً، فمن الجوانب الأولية للأزمة الجانب الفكري الأيديولوجي. فيرى كل من كوسنز وهاردنج–إيش (Coussins & Harding Esch, 2018) أن المشكلة الأيديولوجية اللغوية تتمثل في أن الكثير من البريطانيين يعتقدون أن الإنجليزية تكفي للتعامل مع العالم، متأثرين في ذلك بأنه لا توجد بقعة في الأرض لا تعرف الإنجليزية (Crystal 2002, p. 10)، فظهرت تقارير في وسائل الإعلام منذ الاستفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي، مفادها أن طلاب المدارس تنفسوا الصعداء، إذ توهموا أنهم لن يكونوا بحاجة إلى الإنزعاج بدراسة

الفرنسية، أو غيرها من اللغات الأوروبية اعتقادا منهم أنهم – في أعقاب الاستفتاء– لن يكونوا بحاجة إلى مثل تلك اللغات في المستقبل. يرى الكاتبان أن الشباب البريطانيين يعيشون في عالم متناقض، إذ يتراجعون إلى عقلية "الجزيرة الصغيرة المنغلقة" المنكفئة على ذاتها، في ذات الوقت الذين يتواصلون فيه فورياً – في كل ثانية من اليوم– عبر أجهزتهم الذكية والأجهزة الرقمية مع العالم. ويرى كلاهما أن هؤلاء المنغلقين يحتاجون إلى من يذكرهم بأن المدونات باللغة اليابانية على الشبكة أكثرعدداً من نظيراتها الإنجليزية؛ وأن اللغة العربية هي أسرع اللغات نمواً في جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأن نسبة محتوى الشبكة العنكبوتية المدون باللغة الإنجليزية آخذ في التناقص، في حين أن حصة اللغة الصينية (الماندرين) تتوسع بسرعة؛ وأن الفرنسية والألمانية تتصدر قائمة رغبات أصحاب العمل في المملكة المتحدة ؛ وأن ٦ ٪ فقط من سكان العالم هم الناطقون الأصليون باللغة الإنجليزية، وأن ٧٥٪ من سكان العالم لا يتحدثون الإنجليزية على الإطلاق، بل يرى كثيرون أن الآخرين يعرفون عن البريطانيين، أكثر مما يعرف البريطانيون عنهم (راجع كوبر، . (Kuper, 2017

ورغم تأكيد المؤلفين أن التحدث باللغة الإنجليزية أمر حيوي للنجاح في القرن الواحد والعشرين، سواء في الأعمال التجارية، أوالدبلوماسية، أو أغراض التفاهم الثقافي، أو البحث العلمي، إلا أنهما يريان أن التحدث باللغة الإنجليزية – دون سواها– عيب كبير، فقد أظهر استطلاع أجري في عام ٢٠١١ أن ٢٧ ٪ من الوظائف الشاغرة لرجال الدين والإداريين في المملكة المتحدة شاغرة بسبب نقص المهارات اللغوية. بعد خروج بريطانيا، تحتاج المملكة المتحدة إلى رفع مستوى المهارات اللغوية أكثر من أي وقت مضى، إذا أرادت تحقيق طموحاتها في أن تصبح رائدة في التجارة الحرة العالمية ولاعباً رئيسياً على المسرح الدولي.

وليس ببعيد عن تلك الأزمة قضية مقاومة البريطانيين لتعلم اللغات الأخرى، فيضع مايكل كيلي (Kelly, 2018) سؤالا مهما : لماذا لا يحب العديد من الأشخاص في المملكة المتحدة اللغات الأخري، لا يحبون سماعها أو رؤيتها ولا يحرصون على تعلمها؟ يرى كيلي أن المملكة المتحدة ليست البلد الوحيد الذي يعاني من هذه المشكلة، لذلك فالمسألة ليست ذات طابع بريطاني فحسب. ويرى أن اللغات تمثل قضية شائكة، وقد يكون من الصعب التعايش معها لأنها لا تنفصل عن تواصلنا مع الآخر، وطريقة حياتنا وكينونتنا. يقاوم الناس اللغات لأن إتقانها يستلزم الجهد، والمهارة، والدربة والمران، وهذا ما لا يطيقه البعض، ولا يحتمله الكثيرون؛ فيخور عزمهم إزاء المتطلبات اللغوية العديدة، وإزاء الإحباط من عدم اتقان اللغات بسرعة وتحقيق نتائج ملموسة عاجلة غير آجلة.

العامل الثاني من عوامل الإعراض عن تعلم اللغات، وفقا لكيلي، هو الثقافة؛ فالثقافة مفهوم شامل يشمل الطرق العديدة التي بها يصنع الناس المعاني التي يعيشون بها. إنها تشمل السياقات البيئية الخاصة (تناول الطعام، النوم، العمل، والحياة الأسرية)، والمنتجات المحلية (الفخار، المباني، الأسلحة، وأنظمة الكتابة)، وأدوات الترفيه والإبداع (الثقافة الشعبية أو العالية، الفن، الموسيقى، والقصص والمعتقدات). الثقافة تنتقل من خلال اللغة، في الكلام والكتابة، ومن ثم قد يرى بعض الناس اللغة غزوا ثقافيا وفكريا فيعرضون عنها، ولا يقبلون على تعلمها، وهذا قد يكون موقف الكثير من البريطانيين. يرى كيلي – على النقيض – أن تعلم اللغات نافذة تمكن الطلاب والمعلمين البريطانيين من استيعاب الثقافات الأجنبية: فتعلم اللغات وفهم ثقافة الآخر يؤديان إلى تعديل تصور الثقافات الأخرى وإدراكها، وتضع تحت ناظرينا أن البشر مختلفون، يقومون بالأشياء بشكل مختلف، وفي بيئات متنوعة. فطريقتك الخاصة في العيش أو العمل ليست هي الطريقة الوحيدة التي لا يأتيها الباطل من بين

يديها ولا من خلفها، ومن ثم يجب عدم التعجل في الحكم على الآخرين حسب معاييرك الخاصة، ومن هنا يعد تعلم اللغات من عناصر الاقتراب من الآخر والتعاون والسلام والتعايش الحر.

من أسباب مقاومة اللغات التي يسوقها كيلي كذلك الخوف من الانجراف إلى الانتماء للآخر والتضامن معه. فاللغة سمة قوية من سمات الهوية في العديد من البلدان، والبعض يجدد شباب اللغات القديمة ويحييها في بلاده، لا لشيء إلا لأنها جزء من هويته تحت هذا الزعم، سعى البعض لقمع لغات الأقليات وحاول البعض تطهير لغتهم المهيمنة من دنس اللغات الأخرى. يرى كيلي – بخلاف ذلك– أن الكثيرين يتحدثون لغتهم ولغة الآخر فلا يفقدون هويتهم، بل يمكنهم ذلك من عرض بضاعتهم، وتقديم أنفسهم وأفكارهم للآخر. إن تعلم لغة الآخر يعطي الفرصة لكل فرد أن يقدم ذاته على نحو إيجابي، ولا يترك الساحة للآخر كي يتحدث عنك بما يحلو له.

إن الحاجة إلى اللغات والوقوف على أوجه العجز اللغوي، والتفتيش فيما وراء الأزمة نجح في سبر أغوار الأزمة الأيديولوجية التي تحول دون الانطلاق إلى تعلم لغة الآخر.

٢- مقترحات وخطوات حل الأزمة:

لئن كانت بريكست قد كشفت عن الأزمات المتوقعة للواقع اللغوي القاصر والمعيب في المملكة المتحدة بكافة دولها، فإن عقول مخططي اللغة وأفهامهم قد تفتقت عن سياسات لغوية رشيدة لحل الأزمة، تمثلت فيما يلي[٥]:

---

[٥] يضع كيلي (Kelly 2018) ملحقا يلخص فيه في شكل نقاط سريعة بعض مقترحات حلول الأزمة أفادت منها هذه الدراسة في هذا الجزء.

٢-١ وضع خطة استراتيجية شاملة ورشيدة لإدارة السياسات اللغوية :

وفي هذا الإطار تضع ويندي أيريس–بينيت (2018) ست توصيات يمكن أن تساعد في تعزيزنهج أكثر تماسكا وتكاملا لسياسة اللغة في المملكة المتحدة بعد البريكست، يشتمل على البنود التالية:

أ. يجب ألا تكون سياسة اللغات محض مسألة سياسات تعليم فقط. فغالبا ما ينظر إلى مسألة اللغات في المملكة المتحدة على أنها قضية تخص وزارة التعليم دون سواها، مما يهمل تنسيق اللغات على نطاق واسع في مجموعة من الوزارات، وهذا يتطلب سياسات متناغمة متماسكة، ومتعاونة وتضافر الجهود بين الوزارات المختلفة. فوفقا لتوصيات المجموعة البرلمانية الحزبية على اللغات الحديثة، فإن معرفة اللغات الأخرى والثقافات الأخرى يعد من الأهمية بمكان في قطاعات: التعليم، التدريب المهني، الاقتصاد، التعاون الدولي، الدفاع، الأمن، السلم الاجتماعي، وتطوير المهارات (راجع تقرير APPGMFL).

ب. يجب أن يكون هناك نهج أكثر شمولية للغات في المملكة المتحدة، فلابد من الاهتمام بالمهارات اللغوية مهما كان مصدرها. فمعرفة لغة أخرى تتيح الوصول إلى الثقافة والتفاهم بين الشعوب، وهذا يسمح لنا بمشاهدة العالم من خلال عيون الآخرين.

ج. هناك حاجة لمنسقين لغويين في الوزارات والإدارات المختلفة في المملكة المتحدة بكافة دولها. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين كافة الأطراف، فعلى الرغم من وجود مجموعة عملياتية حول اللغة تضم ممثلين من: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وزارة الكومنولث، شرطة العاصمة،

دائرة الإيرادات والجمارك، وزارة التنمية الدولية، المجلس الثقافي البريطاني، وزارة الداخلية، ووزارة العدل، إلا أن بعض الهيئات كانت مغيبة في ذلك. لابد من انخراط الجميع للحصول على تمويل مالي مشترك، وتجميع مصادر مالية لخدمة تنمية تعليم اللغات.

د. لتيسير التعاون بين هيئات الحكومة ورفع مستوى التعريف باللغات، تدعو الحاجة إلى وجود أنصار داعمين للغات، علماء لغة يسدون النصح للحكومة عن فوائد اللغات للاقتصاد والأمن. ومن أمثال هؤلاء القادة المدير الوطني للغات ليد كينغ الذي كان مكلفاً منذ عام ٢٠٠٣ بمجموعة واضحة من المهام، من بينها: برنامج اللغات الأساسية، وتطوير "لواء اللغات" وتفعيله، وتخطيط اللغات، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج، وإعداد الحملات الترويجية التي تهدف إلى تشجيع الشباب على تعلم اللغات.

هـ- ينبغي نشر مبادرات الممارسات الجيدة، مثل المبادرات الأخيرة التي قامت وزارة الدفاع البريطانية؛ فقد أدرك المسؤولون، بعد تجارب الصراعات في أفغانستان والعراق، أهمية وجود محاربين يتمتعون بالمهارات اللغوية اللازمة. في مناقشة لمجلس اللوردات حول اللغات في الجيش البريطاني (٢٧ أكتوبر ٢٠١٦)، وردا على سؤال من اللورد هاريسون حول ما إذا كانت المملكة المتحدة لديها ما يكفي من المتحدثين بلغات أجنبية لخدمة الأغراض الحربية، والخدمات الدفاعية، تحدث وزير الدفاع "إيرل هاو" عن المبادرات اللغوية للقوات المسلحة مؤكدا أن الاستراتيجية اللغوية تقوم على أن يكون لدى كل الضباط الحد الأدنى من المستوى اللغوي تحدثا واستماعا بلغة أجنبية قبل تعيينهم في رتبة رائد، مؤكدا أن تلك التدابير تنسحب

على جميع أفراد الجيش، سواء من هم في الخدمة أوالاحتياطي، وكما أن هناك نظام للمكافآت، والحوافز لمن يحقق الكفاءة اللغوية. مثل هذه التجارب جديرة بالتعميم.

٢-٢. إدارة التأثير المحتمل لبريكست بالاستفادة من مكتسبات تجربة الإتحاد الأوروبي:

ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها:

(أ) ضمان وضع الإقامة لمواطني الاتحاد الأوروبي غير البريطانيين الذين يعيشون في المملكة المتحدة، والاتفاق على شروط ملائمة لتوظيف مواطني الاتحاد الأوروبي عند الحاجة إليهم في المستقبل. فكما ترى كل من سلامة-كار، وكارستن، وكامبل (Salama-Carr, Carsten & Campbell, 2018)، فإن فرص العمل بالنسبة للغويين المتخصصين في المملكة المتحدة، ومن بينهم المترجمين التحريريين والفوريين، تتقلص داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أكبر جهات التوظيف التي يعملون بها. فيعمل معظم المترجمين في القطاع الخاص لحسابهم الخاص، ولكن مشاركتهم مع مؤسسات دولية ووطنية مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، والأمم المتحدة ووكالاتها، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، يساعد على منح المهنة "قيمتها الأدبية". فانتماء المترجمين واللغويين لمؤسسات عريقة ساعدت على رفع شأنهم إلى نفس مستوى تقدير المهن الأخرى، مثل المهندسين، والأطباء، فدعم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على المستويين الاستراتيجي والعملي، كان ضخما على مدى العقد الماضي. وأسهمت جهود مؤسسات الاتحاد الأوروبي إسهاما كبيرا في دعم برامج اللغات من خلال برنامج "روتس" Routes وإنشاء شبكتيها المقترحتين- واحدة للترجمة الفورية والآخرى

للترجمة التحريرية. ساعد ذلك على إقامة روابط أوثق بين أرباب العمل والجامعات في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بإعداد المهارات اللغوية. كانت المؤسسات وجهات التوظيف الأوروبية مستعدة وراغبة في تقديم المشورة، والخبرات اللازمة بشأن المناهج الدراسية والتدريب العملي على المهارات ذات الصلة والخبرات العملية. على بريطانيا أن تضمن تدفق الدعم من الجهات الأوروبية أو تجد بديلا له، وأن تضع ذلك ضمن بنود صفقة الخروج النهائي.

(ب) ضمان احتفاظ المملكة المتحدة بالمشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي إيراسموس Erasmus الذي يمول الدراسة والخبرة في العمل في الخارج (راجع Arthurs, 2018). وكما ترى تيريزا تينسلي (Tinsley, 2018)، لا تزال بريطانيا حديثة عهد بتجربة البريكست، غير أن المسح يظهر أن هناك مخاوف كبيرة سواء فيما يتعلق بمدرسي اللغات الحاليين الذين هم من مواطني دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، أواستقدام المعلمين في المستقبل من الخارج. يشعر المعلمون بالقلق أيضًا من ضياع فرص التبادل العلمي مع الأوروبيين (راجع تقرير نقابات المعلمين NASUWT)، وانسحاب المملكة المتحدة من برامج التمويل، وهناك قلق إزاء تأثير ذلك على التلاميذ الذين يفكرون في دراسة اللغة، الذين كانوا يتمتعون بعام كامل في بلد أوروبي آخر، وكان ذلك حافزا قويا لهم. ومع ذلك، يرى العديد من المعلمين والمدارس أن دورهم أكثر أهمية من ذي قبل، وهم عازمون على مواصلة فتح عالم جديد شجاع يتجاوز الإنجليزية.

(ج) التفاوض بشأن حرية حركة للطلاب والأكاديميين. ترى كل من ماريام سلامة– كار، وسفيتلانا كارستن، وهيلين كامبل (Salama-Carr, Carsten &

(Campbell, 2018) أن العقبة الكؤود في المستقبل المحتمل لبعض المهن اللغوية مثل الترجمة تكمن في أن تلك المهنة بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية من ناحية الممارسة والتدريب. فاستخدام التقنيات الجديدة للمترجمين، على وجه الخصوص، يجعل المملكة المتحدة تعتمد في الكثير من أعمالها على شركات الترجمة، والمترجمين المقيمين خارج المملكة المتحدة، وخاصة في الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والعكس صحيح أيضا، فالمترجمون في المملكة المتحدة يعملون مع عملاء مقيمين خارج المملكة المتحدة، انطلاقا من مبدأ حرية الحركة للسلع والخدمات. وكذلك فإن مؤتمرات الترجمة، سواء تلك المرتبطة بالبحث الأكاديمي أو بالتحديات والفرص تتعدى حدودد المملكة، فالمترجمون يعبرون الحدود للقيام بعملهم بصرف النظر عن جنسياتهم، ومن ثم ينبغي عدم طرح أية عوائق جديدة، مثل متطلبات التأشيرة أو غيرها من العوامل التي تحول دون التواصل.

(د) إصدار التشريعات لضمان استمرار الحقوق المكرسة في التوجيه الأوروبي الصادر عام ٢٠١٠ بشأن الحق في الترجمة عند ممارسة الإجراءات الجنائية. فترى سلامة–كار، وكارستن، وكامبل أن توصيات المجموعة البرلمانية الحزبية حول اللغات الحديثة كانت مفيدة في هذا الشأن، لاسيما ما يتعلق بشأن الحق في الترجمة الجنائية على سبيل المثال، والحق في استخدام لغة الشخص الخاصة والترجمة منها وإليها. من شأن ذلك أن يؤدي إلى تنمية أكبر للترجمة، وتنمية المهارات في اللغات العالمية المستخدمة (على سبيل المثال، العربية أو الصينية أوالروسية، وهي لغات رسمية للأمم المتحدة غير أوروبية). مثل هذا السيناريو من شأنه أن يؤدي إلى نمو هائل في حركة الترجمة.

٢-٣. دعم صورة اللغات بين الجمهور:

في مقابل العقلية المنغلقة على لغة واحدة والتي جعلت الإنجليز يوصفون بأنهم يعانون من فوبيا اللغات (راجع تقرير صحيفة الجارديان الذي سبق الإشارة إليه)، يرى ديفيد كريستال (Crystal, 2018) ضرورة تدعيم صورة اللغات والاحتفاء بأهميتها، وقدم في سبيل ذلك العديد من التوصيات منها:

أ- رصد الجوائز الخاصة للإسهامات اللغوية. فبعض المجالات مثل الأدب والطب والاقتصاد والسينما تتصدر الصفحة الأمامية للأخبار عندما ترتبط بجوائز شهيرة، مثل جوائز نوبل والأوسكار. والمملكة المتحدة لديها جائزة تيرنرللفن المعاصر. وفي الولايات المتحدة، هناك ٢١ فئة لجوائز بوليتزر. أما اللغة فليس لها جوائز ولا أبطال. إن الجائزة تمنح قيمة للشخص واعترافا بأهمية المهنة التي يقوم بها وللعمل المنجز، ومن ثم فجوائز اللغات دعاية لحقل اللغات وتعلمها. الجوائز المهمة هي اعتراف ودعاية لشخص ما يجب أن نعرفه ومجال محدد يجب أن يكون في بؤرة الاهتمام. نحن بحاجة إلى وضع اللغات في هذا الإطار.

ب – الأعمال الفنية. يرى كريستال أنه حينما نريد أن نمجد شخصا قد نصع له نصبا (نيلسون، تشرشل)، أو نكتب مسرحية، أو نصنع فيلما (هنري الخامس، أماديوس)، أو نؤلف قطعة موسيقية (وودستوك Woodstock)، أو نرسم صورة (الموناليزا، غرنيكا). فالأعمال الفنية التذكارية تبقي المحتفى به في عيوننا وآذاننا. ولكن أين هي الأعمال الفنية المكرسة للغات أواللغويين؟ لقد أقيمت معارض عامة كبرى للنباتات والحيوانات، لتاريخ الكتب، أوالسيارات، ولكن لم يسبق أن صنع عمل فني للاحتفاء

باللغات. ينبغي التفكير في الأعمال الفنية التي تحتفي باللغات، وبالتعددية اللغوية، وبالتنوع اللغوي، وبمبادئ وممارسات تدريس اللغة وتعلمها.

ج- ساحات العرض والمتاحف. الاهتمام بالعلوم يمكن أن يكون من خلال زيارة متحف العلوم، والنباتات والحيوانات، ومتحف التاريخ الطبيعي. فيوجد في لندن أكثر من ٣٠٠ مركز معارض رئيسي، للمنسوجات، والنقل، والآلات الموسيقية، والدمى، ولكثير من الأشياء. فإن كانت كل المدن الكبرى في المملكة المتحدة بها من المساحات المخصصة لعرض ما يمكن الوصول إليه من مجالات المعرفة البشرية والإبداع، فمن عجب أن هناك ٦٠٠٠ لغة أو أكثر في العالم لا يوجد من يعرضها ويصنع لها المتاحف، ويفرد لها ساحات العرض. يؤكد كريستال على ضرورة أن تعطى اللغات نفس النوع من الحضور العام الذي تحظى به المجالات المعرفية الأخرى، ويطرح سؤالا بليغا: لماذا لا يوجد مكان يعرض التنوع اللغوي العظيم الذي يحفل به العالم، فيتأمل الناس اللغات ويقدرون قيمتها؟ يرى كريستا أن تلك الوسائل الثلاثة يمكن أن توفر أساس سياسة للعلاقات العامة من شأنها أن تكمل المبادرات التي يجري اتخاذها لإعادة بناء قدرة المملكة المتحدة في اللغات. مثل تلك المبادرات مهمة لتنشيط اللغات الأجنبية وتعلمهاوتسويقها وجذب الاهتمام إليها.

٢-٤. تحسين تعليم اللغة:

ويكون ذلك عبر عدة وسائل منها:

(أ) العمل على توفيق أوضاع المعلمين الأجانب وشحذ الهمم الوطنية. ترى تيريزا تينسلي (Tinsley,2018) أن بريطانيا لا تزال تتلمس طريقها بعد

تجربة البريكست، فرغم أن الأرقام تظهر مخاوف كبيرة سواء فيما يتعلق بمغادرة مدرسي اللغات الحاليين الذين هم من مواطني دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، أو من ضياع فرص التبادل العلمي مع الأوروبيين، وانسحاب المملكة المتحدة من برامج التمويل، يرى العديد من المعلمين أن دورهم أكثر أهمية من قبل، وهم مصممون على تجاوز الصعاب.

(ب) العمل على ضمان اتقان عدد أكبر من الشباب عند تخرجهم التحدث بلغة أخرى على الأقل وأن يكونوا ملمين بالثقافات الأخرى. وهذا ما تنادي به هولمز (Holmes, 2018) حيث ترى أن كثيرا من التقدم يقوم على تفعيل رأس المال البشري، وتطوير قدراته. ففي وقت يشوبه الغموض من الناحية الاقتصادية، من المنطقي أن يعتمد بناء بريطانيا في مرحلة ما بعد بريكست على الاستفادة من المعرفة ومهارات سوق العمل، بما في ذلك القدرة على التحدث بلغات متعددة، وفهم ثقافات متنوعة. إن ما بعد بريكست سوف يشكل حتما طبيعة المهارات المطلوبة للمستقبل ومداها. فلا بد من تزويد الأجيال الحالية والقادمة من الشباب بالمهارات والكفاءات التي تحتاجها الشركات البريطانية كي تعمل في أسواق المستقبل.

(ج) توفير إمكانية التواصل مع المتحدثين الأصليين. أبرزت المبادرات الأوروبية الفرص للطلاب لدراسة اللغات، وقضاء فترة زمنية محددة في جامعة في بلد آخر من دول الاتحاد الأوروبي وكانت هناك برامج ممولة (من خلال برنامج ايراسموس) (تينسلي، 2018)، ولقد كان لتلك المبادرات دور في تصحيح بعض التصورات السلبية عن تعلم اللغات، ومن ثم ينبغي التفكير في وسائل تعويضية عن ذلك، والتنبه إلى الفرص المتاحة من خلال اتفاق الخروج النهائي مستقبلا.

(د) الاستثمار على المدى الطويل في مجال التعليم المهني بتكلفة معقولة وعالية الجودة، تذكر هوغان–برن (Hogan-Brun, 2018)، في هذا المضمار، كيف أن التعليم المهني السويسري يقدم خدمات لغوية رائعة للمتدربين عند اختيارهم لتعلم مهنة معينة؛ حيث يقوم نظام التدريب على المسار المزدوج، فتدرس الموضوعات التقنية بالتزامن مع المواد الأكاديمية لمدة ثلاث سنوات. تجارب مثل تلك جديرة أن تحتذي بها المملكة في عالم ما بعد البريكست.

(هـ) تفهم واقع اللغة الإنجليزية وكيفية استخدامها في الخارج. إن مهارات التواصل بين الثقافات ذات أهمية قصوى، وسيكون أكثر الناجحين في استخدام الإنجليزية الوسيطة ELF هم القادرون على ضبط استخدامهم للغة الإنجليزية أو لغات أخرى وجعلها أكثرمناسبة لمحاوريهم (حتى يفهموا بسهولة ما يقال لهم) (Sweeny& Zhu, 2010،Jenkins, 2018). ترى جنكينز أن معرفة الإنجليزية الوسيطة تقوم بدور مهم في القدرة على جعل الإنجليزية أكثر يسرا. فالناطقون الأصليون الذين يفتقرون إلى الثقافات يفترضون أن غير الناطقين باللغة الإنجليزية يتحدثون، أو يجب أن يتحدثوا نفس إنجليزيتهم، بكل ما تحمله من تعابير ثقافية خاصة مغرقة في المحلية. الواقع أن اللغة الإنجليزية في أغلب الأحوال تستخدم كلغة وسيطة، ومن ثم على البريطانيين تفهم واقع لغتهم في الخارج والتأقلم مع ذلك الواقع، دون الإنجراف إلى عقلية الجزيرة، العقلية الأحادية المنعزلة.

(و) تطوير الخبرات في اللغات والثقافات الحديثة والحفاظ عليها في الجامعات البريطانية.

يمكن للجامعات بناء قدرات لخريجي الغد لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية الوطنية والدولية لاسيما في ضوء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ترى

جوسيلن وايبرد (Wyburd, 2018) أن دراسة اللغات يمكنها تطوير مجموعة واسعة من المهارات التي يحتاجها أرباب العمل عبر مجموعة من القطاعات. لا يزال طلاب الجامعات بحاجة إلى توضيح ميزات برامج التي يفهمها أصحاب العمل والتي تظهر القيمة المتفردة لتلك البرامج. هناك بالإضافة إلى ذلك أعداد متزايدة من الخريجين في تخصصات أخرى تدخل القوى العاملة المجهزة ببعض المهارات اللغوية والثقافية الإضافية بصرف النظر عن تخصص الطالب، وينبغي الاحتفاء بهذا الاتجاه وتعزيزه، دون اعتباره بديلا عن الدرجات المتخصصة في اللغات والدراسات ذات الصلة. إن الجامعات في المملكة المتحدة في وضع جيد للغاية – من عدة جوانب– لتقديم مجموعة واسعة من الاحتياجات الاستراتيجية فيما يتعلق باللغة المهارات (في مجموعة واسعة جدا من اللغات)، والمعرفة الثقافية وفهم الثقافات. تعد اللغات في التعليم العالي في المملكة المتحدة أكثر استراتيجيا وأهمية من أي وقت مضى.

(ز) فصل ربط نتائج اختبار الثانوية الإنجليزية عن تقييم أداء المدرسة، وذلك لتقليل انسحاب الطلاب الأقل قدرة لغوية من دراسة اللغة والتقدم لاختباراتها. فكما يرى كوغلباور (Koglbauer, 2018)، أدى جعل اللغات الاختيارية عند التقدم لاختبار GCSE في عام ٢٠٠٤ إلى حدوث "الحلقة المفرغة" في تدريس اللغات، وزيادة العجز في معلمي اللغات، ومن ثم لابد من التفكير في نظام آخر للشهادة الثانوية الإنجليزية يرفع من دافعية تعلم اللغات لدى الطلاب.

٢-٥. تحسين المهارات الثقافية:

يرى مايكل كيلي (2018) أن تعلم اللغات نافذة يتمكن من خلالها الطلاب البريطانيون والمعلمون من استيعاب الثقافات الأجنبية. تمكننا اللغات

من فهم مجموعة واسعة من السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية، فنفهم كيف يعيش الآخر وكيف يشعر. تعلم اللغات وفهم ثقافة الآخر تؤدي إلى تعديل التصورات حول الثقافات الأخرى، والشعوب الأخرى. اللغة وسيلة للسلام والتعايش. لا بد من نشر ثقافة اللغات، ثقافة التفاهم بين الأمم.

٢-٦. دعم المعلمين:

(أ) حماية وضع مدرسي اللغات الحاليين من دول الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على المعينين الجدد. ترى تيريزا تينسلي أنه قد يضطر المعلمون من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى للعودة إلى بلادهم، إذا شعروا أن المملكة المتحدة أصبحت مكانا أقل ترحيبا للعيش فيه، أو إذا كانت جهودهم لتعليم لغتهم تواجه صعابا. هناك أزمة كبيرة.في المعلمين تلوح في الأفق، ولا يكون ذلك إلا بتوفير حماية قانونية وثقافية بين لمدرسي اللغات.

(ب) توفير التطوير المهني للمعلمين:

إن كثيرا من التقدم يعتمد على تفعيل رأس المال البشري وتطوير قدراته. يمكننا أن نتفق على أنه في وقت يشوبه الغموض من الناحية الاقتصادية من المنطقي أن يعتمد بناء بريطانيا في مرحلة ما بعد بريكسيت على الاستفادة من المعرفة ومهارات سوق العمل، بما في ذلك القدرة على تحدث لغات عديدة وفهم ثقافات متنوعة. والعوامل الاقتصادية الكلية الناتجة عن "تغيير النظام" مثل بريكست سوف تشكل حتما طبيعة ومدى المهارات المطلوبة للمستقبل. فمن أجل تزويد الأجيال الحالية والقادمة من الشباب بالمهارات والكفاءات التي تحتاجها الشركات البريطانية كي تعمل في أسواق المستقبل، يجب أن تكون نقطة الانطلاق هي التعرف على الأولويات الرئيسية لتنمية المهارات، بما في

ذلك إعادة تقييم قيمة المهارات اللغوية للنمو الاقتصادي (هولمز 2018).

(ج) تحفيز المعلمين للعمل في مجال اللغات:

يرى كوغلباور (Koglbauer, 2018) أنه في السنوات الأخيرة، كان نقص مدرسي اللغة في المدارس الثانوية محل اهتمام الحكومة، وجمعيات اللغات، ومدراء المدارس ومقدمي تدريب المعلمين الأولي. وعلى الرغم من سخاء المنح الدراسية لتدريب معلمي اللغة إلا أن ١٣ ٪ من منح تدريب معلمي اللغات في المدارس الثانوية لم تجد من يستغلها، غير أن هناك بوادر جيدة لتحفيز المعلمين في شكل منح تدريب (يبلغ كل منها كل منها ٢٧٥٠٠ جنيه إسترليني) ممولة من قبل المجلس البريطاني، لجذب خريجي اللغات نحو مهنة التدريس، وهذا اتجاه طيب من شأنه تطوير دافعية الخريجين نحو مهنة التدريس.

٢-٧. التعرف على اللغات خارج نظام التعليم الرسمي وتعزيز التنسيق بين التيار الرسمي والتكميلي في المدارس، ودعم تطوير اللغات المحلية والاستفادة من التنوع اللغوي في القوى العاملة:

إن هناك ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مدرسة تكميلية في المملكة المتحدة تقدم مواد دراسية متنوعة، منها ما هو علمي محض، ومنها لغات متباينة كاللغة الأردية، وتبين العديد من الدراسات الحديثة مدى أهمية هذه المدارس في رفع مستوى التحصيل العلمي للأطفال في المجتمعات السوداء والأقليات العرقية، ويعد التدريس باللغات الأم (لغات أخرى غير اللغة الإنجليزية) التي يمكن التحدث بها داخل العائلة أو التحدث بها باعتبارها جزءًا من التراث الثقافي لأفراد العائلة أمرا متفردا، وتسهم معرفة تلك اللغات في دعم المجتمع لتطوير المهارات في هذه اللغات، وهو عنصر مهم في المشهد اللغوي للمملكة المتحدة

(كيت بورثويك، Borthwick, 2018). تنبه بورثويك إلى أن تلك البيئات التعليمية تحتاج إلى دعم مالي ومعنوي كي تزدهر، ومن شأن ذلك أن يعطي الشرعية للمدارس المجتمعية، ويعكس تقدير المجتمع لها، فضلا عن أن المهارات اللغوية في اللغات التي تدرس في المدارس المجتمعية والتكميلية تتيح فرصا للمملكة المتحدة لمواجهة تحديات تدويل الأعمال التجارية، كما أنها تفيد قطاع التعليم، وتأخذه نحو العالمية. نحن بحاجة لتشجيع مثل تلك المؤسسات وتقديم الدعم لهم.

٢-٨. تعزيز قيمة اللغة بإبراز قيمتها المعرفية في تعزيز تطوير الذات والوظائف المعرفية:

يتعدى مردود تعليم اللغات والتعددية / الثنائية اللغوية البعد اقتصادي إلى البعد التربوي والصحي ويسهم في تحسين الصحة العامة للأفراد (Bak, Vega-Mendoza, & Sorace , 2014) . هذا ما تؤكده دينا مُحَّدبيجوفيتش (2018 , Dina Mehmedbegovic)، فقد وجدت الدراسات التي أجرتها على الأطفال أن الأطفال الذين يتعلمون اللغات الأجنبية في مرحلة ما قبل المدرسة يظهرون قدرة أفضل في التركيز على المهام، وتجاهل المشتتات عند أداء المهام، مقارنة بأقرانهم أحاديي اللغة. وأظهرت النتائج قدرة البالغين ثنائي اللغة على التركيز، لا سيما أولئك الذين اتقنوا لغتين في طفولتهم المبكرة. وأظهرت النتائج أن ثنائية اللغة تساعد على شحذ الدماغ والحفاظ على القدرة على التركيز وتجاهل المشتتات؛ ومن ثم فهي تدعو كجزء من استراتيجية دعم اللغات في بريطانيا إلى تطبيق نظام صحي لغوي يقوم على مبدأ دعم اللغات وتعليمها؛ لتحقيق نتائج أفضل ورفع مستوى الكفاءة الذهنية العامة لدى التلاميذ. تدعو بيجوفيتش إلى ضرورة تبني استراتيجية حمية لغوية سليمة تهدف إلى زيادة الوعي بفوائد تعلم اللغات.

٣- دروس التخطيط اللغوي المستفادة من أزمة البريكست:

مثلت أزمة البريكست وما أظهرته من أزمات مرحلة مهمة من مراحل التخطيط والسياسة اللغوية، ومن ثم كان لابد من استلهام الدروس منها. فيما يلي نعرض بعض الدروس والاقتراحات المستفادة من تلك الأزمة.

٣-١ التأكيد على تحديد متطلبات مواجهة الأزمات:

فاللغات جزء لا يتجزأ من نهضة الأمة، بل هي أداة رئيسة من أدوات النهضة الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. لقد وضح جلياً أن اللغات تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد، فقد خسرت بريطانيا الكثير من الأموال والفرص الاستثمارية التنموية تلقاء عدم توجهها لدعم اللغات، فضلا عن أنها لم تكن تعد العدة لهذا الظرف التاريخي الطارىء. إن فقد ما يقدر بـ ٣.٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي٥٠ مليار جنيه استرليني، بسبب التأخر اللغوي، يوضح القيمة المضافة للغة من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن فوائدها الأخرى في التواصل مع الخارج من الناحيتين الثقافية والاجتماعية.

٣-٢ التأكيد على ديناميكية السياسات اللغوية وضرورة مراجعتها بحسب التطورات العالمية:

فمن المستفاد من تلك الأزمة أن السياسات اللغويه بطبيعتها مرنة، فلا مناص من مراجعتها بحسب التطورات العالمية المحيطة وبحسب توجهات الدولة، إذ إن السياسات التقليدية لم تجدي مع بريطانيا في مواجهة أزمتها. فقد كشفت تلك المعضلة أن السياسات اللغويه ينبغي ان تكون محل المراجعة، والاهتمام الدائم من كافه أطراف السياسات الاستراتيجية.

٣-٣. استنفار كافة طاقات المجتمع لتعليم اللغات:

كشفت تجربة البريكست أن هناك متطلبات عالمية ينبغي الوفاء بها؛ إذ إن بريطانيا عليها أن تتعامل وحدها مع العالم الفسيح فيما بعد البريكست، ومن ثم سعت إلى تكييف سياساتها لاستنفارطاقات المجتمع لتعليم اللغات؛ فقد بينت الأزمة بوضوح أن التعليم غير الرسمي، والمدارس التكميلية، ومدارس اليوم الواحد، والمدارس التي تدار بواسطة المجتمعات المحلية يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة إذا ما أعطيت الدعم اللازم، وإذا ماتوفر لها التنسيق الكامل مع الجهات الحكومية. فيمكن لتلك المؤسسات غير الرسمية أن تكون مصدرا للمعرفه تستطيع الحكومة من خلاله حل أزمتها فيما يتعلق باللغات، وقد كان ذلك واضحا بينا في نظام العدالة والقضاء في بريطانيا حيث دعت الحاجة في بعض الأوقات إلى الترجمة من ٧٥ لغة وإليها، لم يكن النظام الرسمي واعيا بأهمية المدارس المكملة والمدارس المجتمعية المحلية؛ ومن ثم وجب عليه التنبه إلى شحذ الطاقات في هذا المضمار.

٣-٤ تحديد أولويات تعليم اللغات التي يحتاجها المجتمع:

لقد استبان بجلاء أنه لابد، في ضوء المتغيرات في علاقة الدولة بالعالم، أن تحدد الأولويات اللغوية، أو اللغات الأولى بالعناية والرعاية. في الحالة البريطانية كان تركيز الاهتمام على بعض اللغات مثل الفرنسية والألمانية، ومع أن أهميه تلك اللغات لا تنكر، غير أنه مع انفتاح بريطانيا على العالم – وهو متوقع بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي – فإن لغات عديدة أصبحت أيضا ذات أهمية، مثل الصينية والعربية. لقد أصبحت التجارة الإلكترونية أمرا حتميا في التوجه نحو العالم، وقد استلزم ذلك التأكيدعلى بعض اللغات غير المطروقة.

٣-٥ تداخل اللغات مع كافة عناصر القوة في المجتمع، وتغلغلها في كافة مرافق الدولة:

إلى جانب تأثير اللغات في التجارة الخارجية، والتوجه نحو العالم، وكذلك في أنشطه العدالة، والقضاء، ظهرت أهمية اللغات في الجوانب الحربية، وهو ما تجلى من خلال ما أورده وزير الدفاع البريطاني الحالي حيث صرح إن وزارة الدفاع متنبهة لأهمية الإعداد اللغوي للجيش؛ إذ إنه عند ترقيه الضباط لدرجة رائد لابد من اجتياز اختبارات لغوية معينة، ولا بد من إجادة اللغات؛ حتى يمكن التعامل مع حالات التعبئه وإعادة الانتشار في العالم، لاسيما أن قوة عسكرية كبرى مثل بريطانيا أضحت جزءا لا يتجزأ من عمليات الانتشار العسكري في البقاع الساخنة من العالم.

٣-٦ التأكيد على دور اللغات في تطوير الفكر والثقافة:

فاللغات أداة من أدوات التفاهم والسلام بين الشعوب، ذلك أن اللغه تقوم بدور كبير في تطوير الفكر والثقافة، وفهم الآخر، وتعزيز التواصل. فإذا أرادت بريطانيا – فيما بعد البريكست – أن تتواصل مع العالم، فلا مناص من أن يتم ذلك من خلال تدعيم اللغات في المؤسسات التعليمية البريطانية. فقد بات جليا أن الارتكان إلى الإنجليزيه فقط أصبح غير مجد، مما يستلزم الانفتاح على الآخر. وحتى فيما يتعلق باللغة الإنجليزية ذاتها فقد جرت في النهر مياه كثيرة. فالتغييرات التي طرأت على اللغة الإنجليزية في العالم خلفت وراءها ما يعرف باللغه الانجليزيه الوسيطة، بل خلفت إنجليزيات متعددة، مما يوضح أنه لا ينبغي الانكفاء علي الداخل، بل يجب الاطلاع على واقع الإنجليزية خارج موطنها الأصلي.

٣-٧ إعداد معلمي اللغات من الأهداف الاستراتيجية في إعداد الدولة للتعامل مع العالم:

تؤكد هذه الدراسه كذلك على أهميه إعداد المعلمين والتنبه لأية تغيرات مستقبلية تؤثر في إعداد الدولة لمواجهة أية أزمات دولية. فقد أدركت بريطانيا جيدا أن إعداد المعلمين، لاسيما معلمي اللغات، ينبغي أن يكون ضمن الخطط الاستراتيجيه للدولة، وأدركت أن العجز في معلمي اللغات يمكن أن يؤثرفي كافة مجالات الحياة. كما أكدت الدراسة الحالية أهمية النظر الى وسائل التقويم والتقييم، وإعداد الامتحانات في تأهيل معلمي المستقبل، وفي التوجيه الاستراتيجي، ومراعاة تكامل كافة جوانب العملية التعليمية والتقويمية، وقد وضح ذلك من خلال فداحة استبعاد اللغات من المواد الإجبارية المؤهلة للثانوية الإنجليزية، وجعلها موادا اختيارية، ما أدى إلى تدني مكانة اللغات، وإلى نقص شديد في تخصص اللغات، وبالتالي نقص شديد في معلمي اللغة، ومن ثم صارت تلك الحلقه الجهنميه تؤدي – في النهاية– الى تقليص المخزون الاستراتيجي للدولة من معلمى اللغات.

٣-٨ لا ينبغي أن تلق مسؤولية تعليم اللغات على عاتق وزارة التربيه والتعليم وحدها:

هذا ما تؤكده هذه التجربة البريطانية؛ فلا مفر من أن يشارك كل المستفيدين من أمر اللغات في التخطيط لها، وتنسيق برامجها، ودعمها حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى منها؛ فليست اللغات قاصرة على وزارة التربية والتعليم فحسب، وإن كانت هي في مقدم المنوط بهم هذا الأمر؛ بل يجب أن تكون المسؤولية عنها محل تضافر كافة الجهود من كل الجهات. وقد لاحظنا فيما قدمه ذوو الرأي من اقتراحات حول هذه الأزمة ضرورة أن يكون هناك

منسق للغات في كل الجهات المستفيدة في وزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة والتعليم والدفاع، الخ، لتحديد أولويات اللغات المطلوبة ودعمها، وتنسيق برامجها حتى تتحقق الفائدة للمجتمع بأسره.

٣-٩ رؤية لمخطط السياسات اللغوية في البلاد العربية:

لا بد في النهاية من التنويه إلى أن تجربة البريكست هي تجربة جديرة بالاهتمام بالنسبة إلى مخطط السياسات اللغوية في عالمنا العربي؛ إذ إن هذه التجربة تؤكد أهمية الاهتمام بشأن اللغات، إذا أردنا أن ننطلق إلى آفاق أرحب مع العالم من حولنا. فقد أوضحت تجربة البريكست أهمية اللغات وتغلغلها في كافة مواقع العمل داخل ربوع الأمة، فلا غنى عنها في الاقتصاد والتجارة والثقافة والدفاع. وبات واضحا أهمية التنسيق بين الجهات المختلفة في داخل القطر الواحد حتى يتم التعرف على الاحتياجات اللغوية المختلفة وتنسيق الفوائد ما بين الوزارات المختلفة. لم يعد خافيا الاهتمام بتدريب المعلمين، لا سيما معلمي اللغات لأنهم ذخيرة وطنية ينبغي الاهتمام بها والعمل على تنميتها. كما بينت تجربة البريكست كذلك أن العقلية الأحادية المنكفئة على ذاتها التي تعيش في شرنقة لغة واحدة ربما لا تكون قادرة على التواصل مع الآخر. وتعلمنا تلك التجربة أنه بالجهد الدؤوب، والعمل المخلص يمكن تحسين صورة تعلم اللغات والاحتفاء بأهميتها (راجع مقترحات ديفيد كريستال عاليه), ومن شأن هذا أن يحفز الشباب لتعلم لغات الأقوام الأخرى. كما ينبغي في النهاية التأكيد على أن الاهتمام بتخطيط اللغات الأخرى لا ينبغي أن يكون على حساب اللغة الوطنية، لغة الهوية والثقافة، بل ينبغي العمل على ترسيخ دعائم اللغة العربية جنبا إلى جنب مع استشراف آفاق العالم من خلال لغاته. في الوقت الذي ننادي فيه بالتخلي عن العقلية أحادية اللغة والانغلاق في أسر اللغة

الواحدة، كما هو الحال في بريطانيا، لابد لنا من التأكيد على ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وألا يكون ذلك على حساب اللغة العربية التي ستظل دوماً في قلب الهوية العربية والاسلامية وستظل كذلك حاضنة لمشاعرنا وأفكارنا.

المراجع

المراجع العربية:

-كولماس، ف.(٢٠٠٠). اللغة والاقتصاد (ترجمة: د.أحمد عوض). الكويت : عالم المعرفة.

المراجع الإنجليزية:

-APPGMFL. (2014). Manifesto for Languages. All-Party Parliamentary Group for Modern Languages/British Council. https://www.britishcouncil.org/sites/ default/files/manifesto_for_languages.pdf.

-Arthurs, K. (2018). Moving Beyond Brexit: uniting the cultural and creative sectors (BOZAR, British Council, European Cultural Foundation, September 2018. https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/ moving-beyond-brexit-reflections-kate-arthurs.pdf

-Ayres-Bennett, W. (2018). Collaboration, Connectedness, Champions: Approaches Within Government. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 231-240). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Bak, T. H., Vega-Mendoza, M., & Sorace, A. (2014). Never Too Late?: An Advantage on Tests of Auditory Attention Extends to Late Bilinguals Frontiers in Psychology. http://journal.frontiersin.org/article/10.3389/fpsyg. 2014.00485/full. Accessed 30 Jan, 2019.

-BBC. (2019) . Brexit: Your simple guide to the UK leaving the EU. Retrieved from https://www.bbc.com/news/uk-46318565 Accessed 23 Jan. 2019

-Borthwick, K. (2018). Support Unsung Heroes: Community-Based Language Learning and Teaching. In M. Kelly (Ed), Languages

after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 185-194). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-British Council. (2015). Languages for the Future. Which Languages the UK Needs Most and Why. https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/languages- for-the-future-report-v3.pdf.

-Carlisle, A. (2018). Languages in the Eye of the Law. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 85-94). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Carruthers, J & Mainnín, M. (2018). Languages in Northern Ireland: Policy and Practice. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 159-172). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Connell, T. (2018). Language Learning by Different Means: Formal and Informal Developments. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 195-206). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Coussins, J & Harding-Esch, P.(2018). Introduction. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 1-10). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Crystal, D. (2002). Language Death. Cambridge: Cambridge University Press.

-Crystal, D. (2018). Speaking to the World About Speaking to the World. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 241-250). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Eur-Lex Access to European Law. (2010, October, 20).The Directive 2010/64/EU of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010 on the right to interpretation and translation in criminal proceedings, retrieved from http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT /?uri=celex:32010L0064.

-Gorrara, C. (2016). How Mentoring Can Improve Modern Languages Uptake in Schools in Wales. The Conversation. http://theconversation.com/howmentoring- can-improve-modern-languages-uptake-in-schools-65380.

-Gorrara, C. (2018). Speaking from Wales: Building a Modern Languages Community in the Era of Brexit. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp.

149-158). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Grant, Charles (2016). THE IMPACT OF BREXIT ON THE EU. CENTER FOR EUROPEAN REFORM. Retrieved from https://www.cer.eu/insights/impact-brexit-eu . Accessed 15 Jan. 2019

-Grin, F. (1996). "The Economics of Language: Survey, Assessment and Prospects", International Journal of the Sociology of Language, 121, 17-44.

-Grin, F. (2007). Economics and language policy. In M.Hellinger and A.Pauwels (Eds.) Handbook of Language and Communication: Diversity and Change (pp.271-297). Berlin: Mouton de Gruyter.

-Cain, Sian. (2018, May, 28). British 'linguaphobia' has deepened since Brexit vote, say experts. The Guardian.Retrieved from newspaper homepage URL https://www.theguardian.com/books/2018/may/28/british-linguaphobia-has-deepened-since-brexit-vote-say-experts.

-Hogan-Brun, G. (2018). This Post-Brexit Linguanomics. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 49-60). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Holmes, B. (2018). Speaking to a Global Future: The Increasing Value of Language and Culture to British Business Post-Brexit. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 61-74). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Jenkins, J. (2018). Trouble with English? In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 25-34). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Kelly, M. (2018). Why Are Many People Resistant to Other Languages? In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 13-24). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Koglbauer, R. (2018). Language Teacher Supply: The Vicious Cycle, the Effects of the EU Referendum and Attempts to Solve Supply Shortage. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 219-228). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Kuper, S. (2017, January 12). The Problem with English. Foreign Countries Are Opaque to Mostly Monolingual Britons and Americans. Foreigners Know Us Much Better Than We Know

Them. Financial Times. https://www.ft.com/ content/223af71a-d853-11e6-944b-e7eb37a6aa8e.

-Mehmedbegovic, D. (2018). What Every Policymaker Needs to Know About the Cognitive Benefits of Bilingualism. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 109-124). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-NASUWT. (2017, April 14). Teachers Concerned About Impact of BREXIT on Education. NASUWT article. https://www.nasuwt.org.uk/article-listing/ teachers-concerned-impact-of-brexit-on-education.html.

-Norton, M. (2018). A Language-Rich Future for the UK. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 35-46). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-NRPSI Annual Review of Public Service Interpreting in the UK. (2015). National Register of Public Service Interpreters. http:// www.nrpsi.org.uk/downloads/AnnualReview2015.pdf.

-Salama-Carr, M, Carsten, S & Campbell, H. (2018). Translation and Interpreting in a Post-Brexit Britain. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 207-218). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Sweeney, E., & Zhu, H. (2010). Accommodating Toward Your Audience. Do Native Speakers of English Know How to Accommodate Their Communication Strategies Toward Nonnative Speakers of English? Journal of Business Communication, 47(4), 477–504.

-Tinsley, T. (2013). Languages: The State of the Nation. London: British Academy.

http://www.britac.ac.uk/publications/languages-state-nation.

-Tinsley, T. (2018). Languages in English Secondary Schools Post-Brexit. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 127-136). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

-Wyburd, J. (2018). Building Capacity in UK Higher Education. In M. Kelly (Ed), Languages after Brexit: How the UK Speaks to the World (pp. 173-184). Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

الفصل الثالث

التخطيط اللغوي للحروب

عيوب الممارسات وديناميات الحلول

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى تفحص التخطيط اللغوي للحروب في ضوء استقراء عيوب ممارسات التخطيط التي اعترت المعارك الحربية الكبرى، لا سيما التجارب المؤثرة مثل: الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥)، وكذلك مدى استجابة مخططي الحروب لها، والحلول التي قدمت في هذا الإطار. تثبت الدراسة أن أهم العيوب التي اعترت التخطيط اللغوي في التجربتين المذكورتين تمثلت في العشوائية، وعجز الكفاءات اللغوية اللازمة لإدارة الصراع الحربي، وعدم فهم الواقع اللغوي لبعض اللغات، ونقص الوعي الثقافي لدى القوات العسكرية، وعجز التكامل بين المدني والعسكري، وعدم فهم طبيعة دور الترجمة وعمل المترجم في الحروب. في ضوء العيوب السابقة استجاب المخططون الحربيون للغات بعدد من الحلول الديناميكية لمعالجة الموقف تمثلت في تنمية الوعي بأهمية دراسة اللغات للأغراض الحربية، وإنشاء وحدة منظمة للخدمات اللغوية في الحروب، ومراعاة البعد الثقافي للصراعات والعمل على صقل القوات الحربية بما يلزم من خلفيات ثقافية للتعامل مع الموقف، وإعادة تخطيط دور الترجمة وفهم طبيعة الترجمة

والمترجم من حيث تنظيم المهنة في الحروب، والتوعية بحقوق المترجم وواجباته، ووضع ميثاق للمهنة، والوعي بآلام المترجم، ووضع أمانه الشخصي والوظيفي محل التقدير والاعتبار، مع وضع الخطط اللازمة لتكاملية الدورين المدني والعسكري في التخطيط اللغوي للحروب، وكذلك وضع استراتيجيات للاتفاق على لغة وسيطة مشتركة للتعامل العسكري، والاستفادة من تجارب المنظمات الدولية غير العسكرية في التخطيط اللغوي. تنتهي الدراسة إلى استخلاص بعض الدروس المهمة في التخطيط اللغوي للحروب، ووضعها أمام ناظري المخطط اللغوي العربي.

١-١ الحرب

الحرب حالة من الصراع بين قوتين أو مجموعات من القوى تتصارع باستخدام الوسائل الحربية المختلفة لتحقيق أهداف متباينة. وفق تعريف "قاموس اكسفورد" فإن الحرب هي: النشاط المتعلق بخوض الصراع الحربي، وغالبًا ما يشتمل على الأسلحة وأساليب للقتال. غير أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى استخدام مصطلح "النزاع المسلح" بدلاً من مصطلح "الحرب"، أو مرادفا له، مع كون الأول أكثر عمومية في نطاقه (International Committee of the Red Cross. March 2008). وتميّز اللجنة بين النزاع المسلح الدولي وغير الدولي في تعريفها، فالنزاعات المسلحة الدولية تنشأ عندما يكون هناك لجوء إلى القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر، أما النزاعات المسلحة غير الدولية فهي مواجهات مسلحة طويلة الأمد تحدث بين القوات الحكومية ومجموعات مسلحة واحدة أو أكثر، أو بين هذه الجماعات الناشئة وبعضها البعض، ولكي يعتبر النزاع مواجهة مسلحة ينبغي أن يبلغ الصراع حده الأدنى من الشدة وأن تكون لدى الأطراف المشاركة الحد الأدنى من التنظيم .

ويختلف تأويل العلماء لدوافع الحرب، ففي حين يرى بعض الباحثين في دراسات الحرب أن للحرب جانبًا فطريا متوارثًا عن الطبيعة البشرية (Šmihula, 2013, p. 67)، يجادل آخرون بأنها نتاج ظروف اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو بيئية معينة (James & Friedman,2006) . ومهما تكن دوافع الحرب فهي تسعى في النهاية الى تحقيق أهداف معينة، فكما يرى بنجامين فرايد (Fried, 2014 p. 4)، فإن الحرب تهدف إلى تحقيق منافع إقليمية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها من الفوائد.

ولكي تشن حربًا ما لابد من التخطيط طويل الأمد لها حتى تحقق أهدافها، ويشمل ذلك كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة نقاط القوة والضعف لدى الاعداء. ومن المسلمات الأخذ في الاعتبار كل العناصر المادية للحرب، غير أنه ما لم يكن واضحا في عالم التخطيط للحروب التخطيط لاستخدام الموارد اللغوية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه.

١-٢- التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية

وفق تعريف القاسمي (ص ٩) "السياسة اللغوية هي نشاط ممنهج تمارسه الدولة لتنظيم الشأن اللغوي في البلاد وتحديد وظائف ومجالات استعمال كل لغة وطنية كانت أو أجنبية، وتوفير وسائل تنميتها، وتطويرها، أو اتباع طرق مضايقتها أو محاصرتها وتدميرها".

ولعل الطريق الذي يتم به تنفيذ السياسة اللغوية هو التخطيط اللغوي الذي لا يكون عشوائيا، بل هو قائم على دراسات وبحوث اجتماعية واقتصادية ولسانية (راجع القاسمي، ص ٩)، فهو نوع من الهندسة الاجتماعية اللغوية القائمة على ترتيب أوضاع، على نحو معين، لتحقيق اهداف معينة، بل إن

مصطلح الهندسة اللغوية كان هو المصطلح السابق المستخدم للإشارة إلى التخطيط اللغوي (Cooper ,1989).

الواضح من هذا التعريف أن مصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يستخدمان تبادليا، وهو ما أشار له القاسمي إذ يتبنى رأي علماء اللسانيات الاجتماعية الفرنسيين في أن السياسة اللغوية تشتمل على (التخطيط اللغوي) و(التدبير اللغوي)، وكذا رأي المدرسة الأمريكية التي تستخدم مصطلحي (السياسة اللغوية) و(التخطيط اللغوي) بوصفهما مترادفين. غير أن مفهوم التخطيط اللغوي بدأ يختط له طريقا ينضوي تحت لواء علم اللغة الاجتماعي في منتصف القرن العشرين (راجع المحمود ٢٠١٨، Al-Haq & Al-Masaeid, 2009). وكان من أوائل من قاموا بتحليل مفهوم التخطيط اللغوي روبرت كوبر (٢٠٠٦ , كوبر) الذي حدد فيه ملامح القائم بالتخطيط والتي اعتبرها منوطة بالمؤسسات ذات التخويل العام في تنظيم اللغة، والأفراد ذوي الجهود الرائدة في التخطيط (مثل جهود جونسون في انجلترا وجهود آسين في نيويورك)، وحدد كذلك مسئولية التخطيط ومجالات التخطيط والتي حصرها في تخطيط المتن اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي؛ والمستهدف من التخطيط، والذي رأى أنه المجتمع الذي قد يكون في داخل إطار الدولة أو قد يكون المجتمع الدولي كله (مثل حالة تغير لغة القداس من اللغة اللاتينية إلى اللغات المحلية على مستوى المجتمع الكاثوليكي كاملا، أو حالة توحيد المصطلحات الفنية عالميا أو محاولة استخدام لغة عالمية "الاسبرانتو") أو المجتمع بجماعاته اللغوية المتباينة، صغيرة كانت أم كبيرة، بصرف النظر عن طوائفه العرقية، أو الدينية، أو المهنية الحرفية، وصولا لمستوى عدة مدارس او تجمعات ريفية صغيرة واتحادات عمالية) ووسائل التخطيط، وهنا

يجمع كوبر بين النظرية المثالية، والواقع الدينامي، حيث يرى أن التخطيط اللغوي مبني على نظرية عقلانية منظمة تلامس الواقع اللغوي.

ولعل من التعريفات المبسطة الجامعة للتخطيط اللغوي ما أشار اليه المحمود من أن التخطيط اللغوي هو " الجهود الموجهة من قبل الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد؛ للتأثير على السلوك اللغوي للمجموعات اللغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما" (٢٠١٨، ص ١٣).

يربط كيلي وبيكر Kelly and Baker (2013) مجال دراسات السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي ضمن التخصص الواسع للغويات التطبيقية، في مجال التخطيط للحروب، حيث يريا أن السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي يقدمان الأدوات لفهم الأنماط وهياكل الممارسات اللغوية في الحروب، وطرح رؤى يمكن من خلالها فهم القضايا اللغوية، فقد أدى مجال السياسات اللغوية إلى فحص أنماط التنظيم في تقديم خدمات الدعم اللغوي، والأطر المؤسسية التي تم تطويرها من خلالها.

غير أن التخطيط اللغوي للحروب من المجالات التي تكتنفها العديد من الصعوبات (فوتيت وكيلي Footitt and Kelly, 2012 b)؛ فمنذ البداية، يفترض إطار المشهد اللغوي أنه لا توجد حرب نمطية نموذجية، وأن الصراع محتوم بشكل جذري باعتماده على السياق، فالحروب تشمل مجموعة من المتغيرات: الهدف وطبيعة المهمة، وعقيدة القوات المقاتلة، وأنماط التلاقي مع العنصر المدني وطبيعته والمواقف تجاه أفراده، وكما يرى فوتيت ومايكل كيلي لابد من طرح العديد من الأسئلة منها: ما هي المهام التي تم تكليف الجيش بها؟ هل هي احتلال بلد ما، تحرير منطقة ما، التهدئة، صنع سلام مؤقت بين

مجموعات متناحرة؟ بناء سلام مستقر طويل الأجل؟ هل من المتوقع أن يكون نشر القوات قصير المدى أم واسع النطاق؟ هل القوات من جنسية واحدة أم من عدة جيوش؟ هل تم نشرهم كقوة وطنية، أم مع حلفاء آخرين؟ هل التحالف فضفاض؟ أم في إطار منظمة أكثر إحكامًا؟ وعلى الأرض، هل تسعى القوة المسلحة إلى إقامة علاقات مباشرة مع المدنيين الأجانب من خلال أفراد عسكريين تابعين لهم؟ أم تقوم بتفويض بعض هذه اللقاءات إلى طرف مدني ثالث يتم تجنيده على الأرض أو جلبه عبر وكالة توظيف مدنية؟ وكيف تختلف المواقف المحلية تجاه الجيش من قبل مجموعات محلية معنية؟، وكيف تتغير هذه المواقف بمرور الوقت؟

تنصب هذه الدراسة على استخلاص دروس التخطيط الحربي لا سيما في حربين كبيرين قادتهما أوروبا هما الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥).

الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) هي الحرب العظمى الأكثر دموية في التاريخ، إذ مات على إثرها الملايين وشارك فيها أكثر من ١٠٠ مليون جندي، وقد كانت تلك الحرب بين معسكرين : معسكر الحلفاء بقيادة إنجلترا وفرنسا، ومعسكر المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا، وسرعان ما بدأ العالم ينقسم في الانحياز إلى المعسكرين، فانضمت اليابان لمعسكر المحور، بينما انحازت أمريكا وحلفاؤها لمعسكر الحلفاء، وجرت الحرب على جبهات متعددة، وفي فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وروسيا، وإيطاليا، واليابان، وغيرها، وانتهت بانتصار قوات الحلفاء على قوات المحور مؤذنة بنظام دولي جديد.

أما حرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥) (وتعرف أيضا باسم حرب البوسنة)، فقد كانت صراعًا مسلحًا نشأ في أعقاب انهيار الاتحاد

السوفيتي السابق؛ إذ نشأ خلاف بين العناصر المكونة لجمهورية البوسنة والهرسك (إحدى جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية السابقة): هي البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا (صربيا)، وكرواتيا، حول الرغبة في الانضمام الى الاتحاد اليوغوسلافي، حيث رفضه البوسنيون والكروات، مما أدى إلى نشوب صراع دموي بين الصرب من ناحية والبوسنيين والكروات من ناحية أخرى، وحدوث مجازر عنيفة لم تشهدها أوروبا من قبل مثل مذبحة سربرنيتشا ضد البوسنيين، التي كانت الحدث المركزي الذي قاد حملة دولية للناتو ضد جيش جمهورية صرب البوسنة في أغسطس ١٩٩٥، مع مساندة برية للقوات المتحالفة من الكروات والبوسنيين لطرد القوات الصربية من مناطق غرب البوسنة أفضت إلى توقيع اتفاقية دايتون في مدينة دايتون الأمريكية في عام ١٩٩٥..

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على عيوب ممارسات تجارب التخطيط اللغوي للحروب في العصر الحديث، لا سيما الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥).
- التعرف على مدى ديناميكية التخطيط اللغوي في إيجاد حلول لعيوب التخطيط اللغوي للحروب بالإشارة إلى تجربتي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥م) ومدى استفادة الدول من أخطاء الماضي أثناء الحربين المشار إليهما، وقدرة ذلك على التخطيط اللغوي المستقبلي للحروب.
- في النهاية تهدف الدراسة إلى وضع بعض الخطوط العريضة التي يمكن أن يسترشد بها المخطط العربي لإعداد القوة اللازمة للحرب متى تدعو إليها ضرورة.

في إطار الاهداف السابقة تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما عيوب ممارسات تجارب التخطيط اللغوي للحروب التي يمكن أن تستنبط من واقع تجربتي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥) ؟

٢. هل استفادت الدول من عيوب التخطيط اللغوي لهذين الحربين؟ وما الدروس المستفادة، وآليات الحلول، ومستقبل التخطيط اللغوي للحروب؟

٣. ما الدروس التي يمكن أن يستفيد منها المخطط العربي للحروب؟

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى إلى استخدام المنهج الوصفي –التحليلي الاستقرائي الذي يسعى الى تحليل الظواهر محل الدراسة واستقرائها من خلال أدبياتها، وما تم عنها من استقصاءات ومتابعات ودراسات للحالة؛ وصولًا لاستنتاجات يمكن الاعتماد عليها واستنباط ما يلزم منها من عبر ودروس.

٢- واقع تجارب التخطيط اللغوي للحروب في العصر الحديث

إن المتتبع لواقع تجارب التخطيط في العصر الحديث يجد أن من كانوا يشاركون في الحملات العسكرية، أو يكتبون عن الحروب، أو يدرسون سلوك وثقافات الصراع، يخلو حديثهم عن الحرب إلى حد كبير من الحديث عن الدور اللغوي في الحروب أو التخطيط اللغوي لها؛ إذ كان الافتراض الضمني أن الحروب الدولية بشكل عام يخوضها حلفاء ضد أعداء يتكلمون لغتهم بشكل إلزامي (Kelly 2012b المقدمة).

وكما يؤكد كيلي Kelly (2012b، المقدمة)، فإن الحرب ظاهرة منتشرة بشكل مأساوي، تاريخيًا وجغرافيًا، لاسيما في العصور الحديثة، فمن القرن الثامن عشر إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ ومن الحرب الكورية والصراعات في قبرص حتى أيرلندا الشمالية والبوسنة والهرسك، ثم إلى العراق وأفغانستان، تميز تاريخنا بالصراع المسلح، ونادرًا ما كانت الجيوش المشاركة في هذه الحملات أحادية اللغة، فقد جلبت أنشطتها حتمًا تواصلًا مع من يتحدثون بلغات مختلفة. وفي مسارح الصراع، تثبت اللغات أنها حيوية في الفعالية التشغيلية، وفي التواصل على الأرض، وفي الوساطة وبناء السلام، فهي جزء لا يتجزأ من الحرب بأكملها. ومن هذا المنظور، فإن اللغات ليست منفصلة عن الاشتباك العسكري، ولا تتركز فقط في شكل وسطاء اللغة، بل هي، بالأحرى، جزء من المشهد العام للحرب.

غير أن واقع التخطيط اللغوي لم يلتفت له عند التخطيط للحروب؛ بسبب ما يسميه كلاوسفيتز "الضبابية" التي تكتنف الحروب دائما (von Clausewitz 1968, p. 140)، إذ تكتنف الحرب حالة من عدم اليقين. فكثير من الأشياء التي يعد لها في الحروب، تختفي بشكل أو بآخر في غيوم من عدم اليقين، واللغات ضباب من هذا النوع، يمكن أن يخفف من آثاره الإعداد المناسب والتدابير الفعالة على الأرض.

والمتتبع لواقع تجارب التخطيط اللغوي للحروب لاسيما تجربة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م)، والحرب في يوغوسلافيا السابقة والتي يطلق عليها أحيانا حرب البوسنة (١٩٩٢– ١٩٩٥ م)، يجد أن التخطيط اللغوي لتلك التجارب الحربية اعترته الكثير من المثالب التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العشوائية وعجز الكفاءات اللغوية اللازمة لإدارة الصراع الحربي
- عدم فهم الواقع اللغوي لبعض اللغات
- نقص الوعي الثقافي لدى القوات العسكرية
- عجز التكامل بين المدني والعسكري
- عدم فهم طبيعة دور الترجمة وعمل المترجم في الصراع الحربي

نعرض فيما يلي تفصيلا لتلك السمات من خلال استقراء السرديات والأدبيات التي تمت حولها.

يظهر استقراء تجربة الحرب في البوسنة أن الردود العسكرية جاءت على شكل تدافع عشوائي في الاستجابة للأحداث، فلم تكن القوات مستعدة بشكل جيد لمواجهة الاحتياجات اللغوية لواقع اللغة الصربو– كرواتية وما تمخض عنها من لغات مشتقة منها، كانت بمثابة لهجات ولكنها تحولات إلى لغات إثنية كل منها يحمل هوية طائفة إثنية تحولت الى دولة لاحقا (كيلي وبيكرKelly and Baker, 2013). كانت استجابة قوات الناتو على الأرض من خلال حلول مرتجلة في دعم اللغة،بأي وسيلة في متناول اليد، وكانت معظم الحلول مؤقتة، تستمر لبعض الوقت، ثم تصير، تدريجيًا، أقل فعالية.

يرى كيلي وبيكر (Kelly and Baker, 2013) كذلك أن قوات الناتو لم تكن مجهزة سوى لتلبية الاحتياجات اللغوية للحرب الباردة التي استمرت حتى حل الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م. لم يكن للغة الصربو- كرواتية صورة واضحة لدى الحلفاء، مثل الروسية أو العربية في نهاية الحرب الباردة، ولم يكن لها صورة الألمانية أو الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية؛ نتيجة لذلك، عندما أصبحت بريطانيا منخرطة بشدة في الأزمة اليوغوسلافية فإن المسؤولين عن

تقييم وتلبية احتياجات اللغة اضطروا في كثير من الأحيان وغالبا إلى استراتيجيات ارتجالية نتجت عن الإهمال المؤسسي للغة الصربو– كرواتية، بسبب التركيز على الروسية (بيكر، 2012a).

فوجئت القوات البريطانية بمتطلب اللغة الصربو – كرواتية (كما كانت تسمى آنذاك) عندما انخرطت في إطار عملية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال عام ١٩٩٢، وكانت العشوائية سيدة الموقف؛ إذ عمدت الحلول إلى نشر أفراد كانوا يتحدثون اللغة الصربو– كرواتية التراثية، وكان عدد هؤلاء الأشخاص في القوات صغيرًا جدًا، حفنة من الجنود درسوا تلك اللغة في الجامعة، لم تكن الاستجابة على النطاق المطلوب.

لم يكن هناك استعداد كاف لفهم الواقع اللغوي الجديد، تمامًا كما حذر دليل الجيب التابع لوزارة الخارجية البريطانية British Foreign Office pocket guide حول يوغوسلافيا (فوتيت وكيلي Footitt and Kelly, 2012 a)، والذي سبق أن حذر خلال الحرب العالمية الثانية من قبل، أن الكفاءة اللغوية لا تزال تسبب مشكلة للجندي البريطاني، ولم يتوفر فهم كاف لتغير طبيعة المخاطر. وكما يرى كيلي وبيكر(Kelly and Baker, 2013) فقد ظهرت خلال الحرب البوسنية عيوب الارتجال والتخبط في تقديم الخدمات اللغوية التي كانت قد بدأت على عجل في إظهار معايبها عند تقديم الخدمات اللغوية.

اتضح من خلال تجربة حرب البوسنة، في كرواتيا والبوسنة والهرسك، أن المشكلة لم تكمن في معرفة الجندي الأجنبي بلغات مشتركة مثل الألمانية أو الإيطالية، بل في المعرفة المفصلة الدقيقة باللغة المحلية نفسها، والعجز عن فهم أن اللغة الصربو- كرواتية أضحت ثلاث لغات. وهذا الأمر هو الذي حدا بمجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا(HEFCE) ، وفق التقرير الصادر عام

١٩٩٥، إلى السعي وراء تنفيذ توجيهات وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، والمجلس الثقافي البريطاني، لملء الثغرات بالجامعات فيما يتعلق بلغات منطقة شرق أوروبا، غير أن التخطيط كان يشوبه قدر من التخبط؛ إذ إن فريق العمل آنذاك لم يتضمن ممثلا لوزارة الدفاع، للنظر في الاحتياجات العسكرية الواقعية من اللغات، اعتمادا على أن الجيش يقدم دورات لغة وظيفية قصيرة ولكن ظهر وجود عجز في مهارات هذه اللغات (بيكر Baker، a 2012).

تشير الأدبيات أيضا إلى أن اللغة البوسنية تحديدا لم تكن متوفرة في أي جامعة بريطانية، وكان على معلمي الصربو- كرواتية أن يقرروا كيف وإلى أي مدى يمثل الاختلاف في اللغة البوسنية المتغيرات ومعانيها السياسية(بيكر Baker، الفصل الثاني، a 2012) ؛ وعندما عادت القوات البريطانية إلى الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٣، بزغت ضرورة التنبه إلى الاختيار بين تدريس لغة عربية أدبية أو واحدة من أكثر اللهجات المنطوقة بها. فالخصائص الفريدة لكل لغة لم يكن مخطط لها.

واجه متخذو القرار، كما يرى كيلي وبيكر (Kelly and Baker, 2013)، السؤال المتكرر حول كيفية الإشارة إلى "لغة" أو "لغات" البوسنة والهرسك. فقد كانت هناك لغة واحدة، يشار إليها عادةً باسم الصربو– كرواتية (تسمى أيضًا "الصربية الكرواتية"، أو "الكرواتية الصربية")، كان هناك عجز عن إدراك أن عدد اللغات المتنازع عليها هو في نهاية المطاف قضية سياسية وليست لغوية، حيث إن متغيرات اللغة داخل يوغوسلافيا السابقة أقل تنوعًا من التغير بين الإنجليزية الأمريكية والبريطانية، غير أن مصطلح "الصربو– كرواتية" صار غير مقبول بين العديد ممن يتحدثون اللغات المشتقة منها.

اكتنفت عمليات الإعداد اللغوي تعاملا عفويا سريعا عشوائيا لمواجهة

الأوضاع، كما يبين كيلي وبيكر Kelly and Baker (2013). فقد تم، على عجل، تعليم اللغة الصربو-كرواتية للأغراض العسكرية العامة خلال الأشهر الأولى من العملية، وتم عمل دورات قصيرة لمدة حوالي خمسة عشر يوما لرفع الوعي اللغوي، وتقديم معلومات يسيرة لا تربو عن كونها مجموعة من الجمل التواصلية السريعة، وكان النهج المتبع نهجا ساذجا لم يتعد استخدام الموارد اللغوية المتاحة مثل الإشارات والإيماءات ولغة الجسد وبطاقات المفردات وأي معارف متاحة باللغات المختلفة. كشفت التجربة عن صعوبة تحقيق الكفاءة المرجوة، حتى في حالة المتعلمين من ذوي الخبرة السابقة في تعلم اللغة. بل كانت النتائج في بعض الأحيان عكسية، في حالة الجنود الذين أجبروا على حضور مثل هذه الدورات، خاصة غير المجهزين بأي استعداد لغوي. وقد أدى هذا العجز إلى نوع من الإحباط بين القادة؛ إذ كانت اللغات البوسنية/الكرواتية /الصربية صعبة للتعلم من قبل المتحدثين باللغة الإنجليزية، على الرغم من أنها كانت تتعلم بشكل أكبر عند المتعلمين ممن لديهم بالفعل سابقة باللغة الروسية، التي كانت تدرس في كثير من الأحيان خلال الحرب الباردة.

اتسم التخطيط اللغوي في حرب البوسنة بظهور عجز واضح عن التكامل مع القطاع المدني (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013) فرغم أنه تم تدريب لغويين عسكريين متخصصين على برامج أطول استمرت عاما، غير أنه في الجزء المبكر من العمليات تم نشر "مترجمين عسكريين" حصلوا على فترات تدريب أقصر . ولم تكن تعرف هوية الدور اللغوي المنوط القيام به، فمصطلح "مترجم" كان مضللا؛ لأنه كان يستخدم بمعنى واسع جدًا وكان يحدد مجموعة من الأدوار والمستويات من التحصيل اللغوي، فبينما كان هؤلاء الضباط قادرين على القيام ببعض الاعمال الروتينية، فإنهم كانوا يفتقرون إلى القدرات

المهنية الكاملة. في كثير من الحالات، كان لدى القادة توقعًا غير واقعي لما يمكن أن يقوم به المترجمون العسكريون. وعندما لم تتحقق توقعاتهم، كانوا يتحولون إلى مترجمين الفوريين المحليين الذين كانوا يميلون إلى تولي أدوار اللغة الفنية المتخصصة- للترجمة الفورية الرسمية والترجمة التحريرية، وكذلك العمل الروتيني في مصاحبة الدوريات.

ينظر عالم العلاقات الدولية الكسندر وندت (Wendt 1992, p. 399)، إلى إنتاج المعاني والتصورات الجماعية كمحرك للسياسة الدولية: فالمؤسسات مثل الدول أو الجيوش . تنتج عن الجهات الفاعلة بشكل جماعي في ضوء العلاقة المشتركة بين أنفسهم والآخرين. وهذا ما يؤكده بيكر Baker، (الفصل الثاني، 2012 a) من أن فهمنة الأمور على المدى الطويل تؤثر في الفكرة التاريخية المتوارثة حول البلدان والثقافات الأجنبية. فقدرة الدولة على التصرف في الشؤون الدولية يتم وفق ما لديها من معلومات اكتسبها السياسيون، وفي هذا الاطار نلاحظ أنه بعد الحرب الباردة، كانت المعرفة بالصربو -كرواتية في المملكة المتحدة، مثلا، لا يتم تصورها إلا عاملا مساعدا للروسية، اللغة ذات الأولوية للخصم التقليدي. لقد عكست الأزمة اليوغوسلافية وجود عجز معرفي في بريطانيا عن فهم بعض الحقائق عن البوسنة والبلقان، ووجد كثير من السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين، فضلا عن أجهزة الاستخبارات،أنفسهم بحاجة ماسة إلى بناء إطار معرفي ومعلوماتي بديل يقوم على أنقاض المعرفة المتوارثة من فترة الحرب الباردة.

الاستعدادات للتحديات اللغوية والثقافية للصراع هي العامل الرئيس في نجاح أي تدخل عسكري (بيكر Baker، الفصل الثاني، 2012 a). ولقد أدرك مخططو المراحل الأولى من تدخل الأمم المتحدة/الناتو في البوسنة والهرسك

ذلك، وكانت كتائب الناتو قليلة الاستعداد ويكتنفها الغموض بشأن دورها في المستقبل. رأى المخططون أن بناء العلاقات أمر مركزي في صنع السلام وإعادة بناء المجتمعات المتضررة التي تلعب اللغة والثقافة دورًا رئيسًا فيها.

لقد كانت قوات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطي محل انتقاد فيما يتعلق بمستوى الوعي الثقافي العام في البوسنة الهرسك من عدة نواح. فكما يرى سيمز(Simms 2002, pp. 178 - 180) ، فقد توارث الجنود وغيرهم الأساطير التاريخية القديمة عن البلقان كموقع للاختلافات العرقية المعقدة والرغبات العنيفة الانتقام؛ وكان هناك فهم ساذج لبعض المجموعات العرقية، تأسس على ما روج له في الحرب العالمية الثانية، وتم استدعاؤه في سياق تاريخي مختلف في حقبة التسعينيات؛ وافترضت بعض سيناريوهات التدريب وجود علاقة عدائية بين الجنود، والسكان المحليين واستحضار قوالب نمطية غير دقيقة؛ وهذا ما ذهب إليه روبنشتاين (Rubinstein 2008) ؛ إذ يرى أن المعلومات المقدمة كانت تستند إلى مفاهيم ثابتة حول الثقافات الأخرى وأدى ذلك كله، وفق ما يرى بيكر (٢٠١٢)، إلى نقص في الاستثمار العام في اللغة الصربو– كرواتية، وخطأ في حصر الاحتياجات اللغوية العسكرية وقصرها على عدد قليل من اللغات، مع إهمال سواها من اللغات والثقافات الأخرى.

تشير الأبحاث الحديثة إلى أن للمترجمين التحريريين والفوريين المدنيين دورا ثقافيًا أوسع مما قد توحي به واجباتهم اللغوية (راجع، فينوتي، Venuti, 1995)، بل يناط بهم أدوار لم يدربوا عليها على الإطلاق (ستانكوفيتش Stankovic 2000). من الواضح أن المترجمين الفوريين العسكريين والمدنيين من المهن التي ترتبط ببعضها البعض ولكنها ليست متطابقة، غير أن وصف "مترجمًا" محاط بالكثير من الغموض في السياق العسكري (كيلي وبيكر ,Kelly and Baker

2013) . كان اللغويون العسكريون في البوسنة والهرسك أفرادًا عسكريين مدربين تدريباً كاملاً، ولكنهم كانوا منتدبين للعمل اللغوي إلى جانب مجموعة من الأدوار العسكرية الأخرى، غير أن إقبالهم على هذا العمل كان أقل قبولا إذا ما قورن بالأدوار القتالية الخالصة الأخرى التي تجلب لهم التميز، والاعتراف والترقيات (ستانكوفيتش، Stankovic 2000)

كما أن مسمى "المترجمين الفوريين" كان ينسحب على الأفراد الذين كانوا يقومون بتيسير التواصل أثناء المحادثات، وأثناء الاجتماعات أو الاستجوابات، أو الدوريات، بل تقديم المعلومات لأرباب العمل العسكريين، أو الجنود حول تاريخ وثقافة مجتمع المنطقة محل العمليات (بيكر Baker، الفصل العاشر، a 2012)، غير أن واقع الحال أن قليلا منهم فقط كان ينطبق عليه تصنيف "المترجم" وفق نموذج ومعايير المهنة؛ نظرا لأن تجنيدهم، كما في حالة الحرب البوسنية، كان متعجلا، وكان مدرسو اللغة يصنفون على أنهم مترجمون دون تدقيق في أن يكون لديهم اختصاص احترافي في الترجمة. (كيلي 2012؛ توبيا، 2012) .فقد أدرك المخططون فجأة أنهم بحاجة كبيرة لأعداد من الناس لتلبية الاحتياجات الملحة للصراع، وكان السعي الأول هو البحث على نحو عاجل، ولم تكن الكفاءة اللغوية المهنية سوى جزءاً واحداً مما هو مطلوب في حالة الصراع، كما كان هناك خلط فيما هو منوط بالمترجم: ما بين إجراء التحقيقات أو الاستجوابات إلى الاتصالات، وحل المشكلات.

لم تكن اللغات ولا الترجمة محل تقدير كبير في الصراعات، فكما يرى فوتيت وكيلي (Footitt and Kelly 2012 a)، نادرًا ما كانت تعتبر السلطات العسكرية والاحتلال، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، اللغات شكلاً قيمًا من أشكال رأس المال الثقافي، بل كان يُنظر إليها على أنها أحد

المهارات اللازمة لأداء واجبات الوظيفة، دون النظر الى أنها مجموعة معقدة من المهارات المهنية.

كما أسلفنا، لم تكن المهنية هي الأساس في اختيار المترجمين. فعندما تم إنشاء مجمع المترجمين الفوريين Pool of Interpreters في عام ١٩٤٤، أثناء الحرب العالمية الثانية، كان توظيف المترجمين الفوريين المؤهلين المجازين أمنيا بعد تدقيق الجهات الاستخباراتية مثل جهاز المخابرات البريطانية MI5 إشكالية كبيرة، وكان الملف الشخصي للمترجم يرتكز في هذه المرحلة بشكل أساسي على قضايا الولاء والهوية العسكرية، وشمل ذلك ثلاث خصائص رئيسية: الموافقة الأمنية، المقبولية الاجتماعية، والقدرة على القيام بمهام متعددة، أي التكيف مع المهام المختلفة المتطلبة في نفس اليوم (توبيا Tobia، 2012 a) . كانت هناك صعوبات لدى المترجم في أن يوازن بين ولائه لجماعته العرقية، وولائه لأرباب عمله، فوفق شهادات دراسات الحالة التي قام بها بيكر (بيكر Baker، الفصل١١، 2012 a)، كان هناك كثير من التوتر حول فكرة ولاء المترجم الفوري، لاسيما فيما يتعلق بـ "الولاء المنقسم". يحكي بعض المترجمين في البوسنة والهرسك، كيف كان عليهم المواءمة بين ولائهم لجماعتهم العرقية، وولائهم لأرباب عملهم من العسكريين الأجانب. يضيف بيكر أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية أدت طبيعة الصراع إلى بزوغ مفهوم "الولاء المشترك"، بدلاً من "الولاء المنقسم" والمتضارب، غير أن افتراض الولاء المشترك كان له عواقب شخصية على المترجمين، وخاصة في بعض الحالات كما نجد في حالة الناطقين الأصليين بالألمانية في الحرب العالمية الثانية الذين تم اختيارهم من قبل المجتمع العسكري المضيف في المقام الأول بسبب قدرتهم على التحدث بلغة العدو.

كان هناك تجسيد للمترجم كأداة أو آلة بدلاً من اعتباره شخصا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدم ارتياحه الجسدي والمعنوي وتعددية ولاءاته كما هو الحال في البوسنة والهرسك. فوسطاء اللغة لهم دور مؤثر في الحرب، ويجب أن يكون الوسيط، قبل كل شيء على علم بهذا الدور، ومتفهما لطبيعته، ومع هذا الدور تأتي ثقل المسؤولية. لقد غاب الوعي بآلام المترجم ومعاناته (بيكر وتوبيا Baker & Tobia, 2012 a)، قد يكون ولاء المترجم في بعض الأحيان "ولاءً منقسما" بين المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها المترجم وأصحاب العمل الذين قد ينتمون لجيش أجنبي. تشير التوترات الناتجة إلى أن المتعهدين بحاجة لتطوير فهم أكثر تعقلا لعقلية ونفسية المترجم وأن المترجمين ليسوا أبواقا غير حية، ولا أشخاصا لا يمكن الوثوق بهم.

يرى بيكر ضرورة إضفاء الطابع الإنساني، بدلاً من الاحترافي فقط، في عملية الترجمة في الحروب، والتوقف عن النظر إلى المترجمين كما لو كانوا مجرد "أصول"، "أرصدة"، "أبواق " جامدة أو نعتهم بـ"الخيانة"، وفهم دورهم في إطار توترات الحرب، وتقديم واجب الرعاية والاحترام لهم.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما استتبعها من محاكمات نورنبرج لم تكن هناك شخصية أو كيان يتولى تنظيم الترجمة، ويكون مسؤولا عن اختيار المترجمين، وتدريبهم أثناء العمل والإشراف عليهم (توبيا Tobia، ٢٠١٢)، فلم يكن هناك تنظيم احترافي محدد لطبيعة مهنة الترجمة، وكما ترى توبيا، فقد كان المترجمون الفوريون للمحكمة في محاكمات جرائم الحرب الخاصة ببريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية يعملون في بيئة مضطربة للغاية، وغير مستقرة، حيث لم تكن هناك القواعد التشغيلية، ولا مدونة الممارسات المهنية، وكانت أخلاقيات المهنة تمارس حسب المواقف، دون وجود ميثاق أخلاقي أو مهني واضح، وكان

جل الاهتمام هو الفعالية في "إنجاز المهمة"، وليس بالضرورة الامتثال لقواعد ثابتة مستقرة.

لم تتوافر للمترجم مدونة مهنية أو أخلاقية يمكن التعامل بها كتلك التي نجدها في وظائف أخرى مثل وظيفة الطبيب. فوفقا لبيكر وتوبيا (2012 a) لا تكون مقارنة المترجمين بالأطباء في مصلحة المترجمين دائما. ففي حين يمتلك الأطباء مواثيق معترف بها على نطاق واسع لمهنتهم تتوخى الحياد، والجميع على علم بأنها تلتزم معايير أخلاقية معينة، لا يحتل المترجمون نفس المكانة والتقدير، "فمترجم الحرب"، على خلاف "طبيب الحرب"، ليس له هوية مقننة، ومثلما نرى في العديد من المواقف التي تواجهها القوات متعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك، لا يعتمد اللغويون على أكثر من مهاراتهم الشخصية والمكتسبة عفويا.

لم يكن هناك ضمان أو تأمين لعمل المترجمين، وقد اتضح ذلك جليا في تجربة البوسنة (بيكر وتوبيا Baker and Tobia 2012 a)، فلم تكن أي قوة عسكرية في قوات تنفيذ المهمة قادرة على تخصيص الموارد البشرية من الأفراد، أو المال، أوالوقت اللازمين لتلبية الدعم اللغوي المطلوب داخليًا، مما نتج عنه الطلب المستمر لتوظيف مترجمين من السكان المحليين، وقد ظل هؤلاء في الوظيفة حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكانت الرواتب المقدمة لهم بالعملة الصعبة تعويضا عن مشاق العمل، غير أن الانسحاب التدريجي للقوة متعددة الجنسيات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قلص عدد الوظائف المتاحة، وأدى في بعض الأحيان إلى تسريح جماعي للمترجمين، أو خفض كبير في رواتبهم.

وعلى الرغم من أن بعض المترجمين الفوريين السابقين قد عاد إلى المهنة

التي كانوا يعملون بها سابقًا، بينما دعم آخرون أنفسهم من خلال العمل لدى المنظمات غير الحكومية أو حتى تولي وظائف مثل وظيفة المشرف اللوجستي مع متعاقدين عسكريين في العراق وأفغانستان، إلا أن الفروق في الأجور ظلت كبيرة بين الموظفين الدوليين في المنظمات ونظرائهم المحليين في البوسنة والهرسك بعد فترة طويلة من اتفاقية دايتون (بيكر وتوبيا 2012 a).

وينبغي التأكيد هنا أن هذا الواقع أدى إلى استنزاف كثير من العقول في البوسنة والهرسك؛ إذ يرى روبرت باري الدبلوماسي الأمريكي الذي قاد منظمة الأمن وبعثة التعاون في أوروبا (OSCE) في البوسنة والهرسك، أنه كان ينبغي الحيلولة دون هجرة العقول من المهنيين المحليين للعمل مع المؤسسات الدولية، وهو ما أدى الى تضرر قدرات المجال العام في البوسنة. كتب باري في وثيقة الدروس المستفادة خلال الأزمة في كوسوفو بألا نسمح للوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في كوسوفو أن تفعل ما فعلته في البوسنة محذرا من استنزاف اجتماعي كبير (Barry 1999, p. 102).

لم تتوافر للمترجم حماية شخصية بعد انتهاء العمليات إذ ترى لندا فيتشت (2012 b) أن عمليات الحلفاء في العراق وأفغانستان كان لها تأثير سلبي على حياة المترجمين الذين تم تجنيدهم للعمل، وتنعى الباحثة عدم وجود سجل مركزي بوفيات المترجمين، والفشل في حمايتهم واحترامهم كمحترفين وترى ضرورة تحمل القوات التي تقوم على توظف المترجمين مسؤولياتها تجاه رعايتهم وحمايتهم.

٣- الدروس المستفادة ومقترحات الخبراء في تحسين التخطيط اللغوي للحروب

يرى كيلي (2012 b) أن القدرة اللغوية أمر أساس لضمان التوافق الكافي للتواصل في الصراع، واللغة بهذا المعنى، هي عصب الحرب، وهي خدمة اتصال

أساسية مطلوبة للحفاظ على القوات المسلحة عند الاشتباك النشط. ربما يستغل القادة الموارد التي يمكنهم العثورعليها، والتي قد تشمل المهارات العسكرية للأفراد، أو خبرة السكان المحليين، وحيثما تكون الحلول فعالة، يكون القادة أكثر استعدادا، مع التسليم باستحالة توقع كافة الاحتمالات. غير أن الارتجال لا يصلح في كل الحالات، فكما يرى كيلي وبيكر (Kelly and Baker, 2013)، ويتحقق الانتقال من الارتجال إلى النظام فقط من خلال المراجعة العقلانية، والتغيير الراشد، وينبغي للجيوش أن تستخلص الدروس من الأزمات، وتوفر المزيد من العناصر التي يمكن استخدامها، وتحقيق مزيد من الانسجام لخدمات اللغة.

فيما يلي نعرض مدى الاستفادة من دروس الحروب الماضية، لاسيما الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥)، في دعم التخطيط اللغوي للحروب، والمقترحات التي وضعها الخبراء في هذا الشأن.

في عام ٢٠١٠ م بدأ الاهتمام بدراسة لغات شرق أوروبا لاسيما الصربو– كرواتية، فقد أنشأت جامعة لندن ثلاثة مراكز بحثية لدراسات جنوب شرق أوروبا، وقدمت دورات اللغة الصربو– كرواتية التي كانت متاحة في جامعات كمبردج ونوتنغهام، ومدرسة اللغات السلوفينية والأوروبية الشرقية بجامعة لندن. كانت السلوفينية متاحة كلغة ثانية في درجات اللغة السلافية في نوتنغهام وفي مدرسة اللغات السلوفينية والأوروبية الشرقية (فوتيت وكيلي 2012 a)

نتيجةً للتجارب الحربية السابقة، نشأ وعي بين صانعي القرار بضرورة نشر الممارسات الجيدة، مثل المبادرات الحديثة التي قامت وزارة الدفاع البريطانية؛ فقد أدرك المسؤولون، بعد تجارب الصراعات في أفغانستان والعراق، أهمية وجود

محاربين يتمتعون بالمهارات اللغوية اللازمة (جلال، ٢٠٢١). في مناقشة لمجلس اللوردات حول اللغات في الجيش البريطاني (٢٧ أكتوبر ٢٠١٦)، وردًا على سؤال من اللورد هاريسون حول كفاية المملكة المتحدة من اللغات أجنبية للأغراض الحربية والدفاعية، تحدث وزير الدفاع إيرل هاو مؤكدا أن الاستراتيجية اللغوية للقوات المسلحة تقوم على ضرورة تحصيل كل الضباط الحد الأدنى من المستوى اللغوي تحدثا واستماعا بلغة أجنبية قبل ترفيعهم لرتبة رائد، مؤكدا أن تلك الشروط تشمل جميع أفراد الجيش، سواء من هم في الخدمة أو الاحتياطي، وكما أكد الوزير استحداث نظام للمكافآت، والحوافز مرتبط بتحقيق الكفاءة اللغوية. مثل هذه التجارب جديرة بالتعميم.

فضلًا عن ذلك، بزغت ممارسات مفيدة للمستقبل من جهة الناتو لاسيما في مجال تطوير التدريب والاختبارات اللغوية، وقد ظهر ذلك رسميا في تقنين آليات مستويات الكفاءة المعروفة باسم STANAG والتي تحدد مستويات الكفاءة اللغوية وفق جدول (STANAG 6001) (راجع كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013). وقد ظهر تأثير تحديد مستويات الكفاءة STANAG بشكل خاص في توفير تدريب لغوي منضبط للأفراد العسكريين، وبخاصة في سياق الدورات القصيرة لرفع الوعي اللغوي التي كانت تستمر لأسبوعين، والدورات الأطول التي تستمر ثلاثة أشهر التي كانت مصممة لتخريج متحدثين بلهجات معينة في بعض اللغات. كانت تلك الآليات مؤثرة في الممارسة، ومنذ التسعينيات، قدمت عملًا مهمًا لمتخذي القرار في مجال تدريبات اللغة للعسكريين.

نظرا لظهور مشكلة عدم التنسيق، وعدم القدرة على إدارة التنوع بين القوات في البوسنة والهرسك، فقد فشلت الخدمات العشوائية المرتجلة في تلبية

كل معايير الجودة، ولم تكن مناسبة للغرض؛ ومن ثم فقد طلب الناتو من كبير اللغويين المدنيين مراجعة طريقة تقديم الدعم اللغوي في مكاتب الناتو، واقترح المسؤول ضرورة وضع الترتيبات المبعثرة معًا في خدمة موحدة واحدة، مركزها سراييفو، وقد أدى ذلك إلى إنشاء فرع الخدمات اللغوية Language Services Branch (LSB)، الذي قدم نموذجًا للممارسات الجيدة لخدمات دعم اللغة العسكرية تحت إدارة الدول المساهمة (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013).

خلال العقد الماضي، أصبحت علاقة العسكريين بالمدنيين ذات أهمية حاسمة، فعندما تولى الجنرال الأمريكي ديفيد بتريوس David Petraeus منصب قائد قوات الولايات المتحدة /الناتو في أفغانستان عام ٢٠١٠ أعلن أن "التضاريس الإنسانية هي التضاريس الحاسمة" (Ackerman, 2010)، ولقد استفادت القوات الحربية حديثا من تجارب الماضي، وأصبحت الوحدات العسكرية في الوقت الحالي تنتهج أنشطة ما يسمى بـ "الوجه الودود" friendly face، حيث توجد اتصالات إيجابية مع السكان المحليين، وأصبح تمكين الجنود من العمل في هذه البيئة الجديدة الشغل الشاغل للقيادة العليا لحلف شمال الأطلسي (فوتيت وبيكر، الفصل 8 a 2012).

جعلت الاستعدادات الثقافية لتحرير أوروبا الحلفاء ينخرطون في إنتاج مواد تثقيفية ولغوية موجهة للجنود وضباط الشؤون المدنية لمرحلة ما قبل الانتشار (فوتيت وبيكر، الفصل ٨، 2012 a)، وتولى قسم الحروب السياسية بوزارة الخارجية البريطانية مسؤولية تعزيز نموذج للسلوك العسكري الإيجابي في أوروبا المحررة، فتم إنتاج مجموعة من أدلة الجيب عن كل بلد من البلدان ذات الصلة، وتوزيعها على عدد هائل من القوات، مع التأكد من فهمها. في هذه

الكتيبات، وتم وضع اللغات الأجنبية ليس في شكل سلسلة من العبارات اللغوية، بل في شكل مقابلات متخيلة بين الجنود والمدنيين الذين ينبغي التعامل معهم بلطف ورعاية، وركزت الكتيبات على اللغة الراقية المهذبة الجيدة أكثر من مجرد تحقيق الكفاءة الأساسية في اللغة.

وبشكل عام، تشير أدلة دراسة الحالة لعام ١٩٤٤ – ١٩٤٥ إلى طرح أسئلة أكثر اتصالا بعمل القوات على الأرض، مثل: "كيف نتواصل بكياسة كأجانب مع الأجانب من الجانب الآخر؟ "و"ما مادة اللغة المطلوبة التي تناسب المهام المحددة التي يجب القيام بها؟" (فوتيت وبيكر، الفصل 8، 2012a). في هذا السيناريو، اللغة جزء لا يتجزأ من الاهتمامات الثقافية للعسكريين، وهي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للعمليات الحربية . يقارن فوتيت وبيكر (الفصل 8، 2012 a). في دراستي حالة بين المعارك الحربية خلال (١٩٤٤–١٩٤٧) وتلك التي جرت خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٠)؛ بغرض التعرف على ما طرأ من تغير على مدى ٦٠ عامًا في طبيعة العمل العسكري/ المدني، أن هناك اختلافات واضحة بين عمليتي الانتشار في الحقبتين، ونجاعة سياسة "الوجه الودود" في جميع جوانب الالتقاء العسكري/ المدني. أثناء حرب البوسنة، لم يكن لدى الناتو "عقيدة" doctrine في مجال اللغة، والمقصود بها هنا المبادئ والتوجيهات العامة، ولكن نظرًا لأهمية الثقافة في المعركة، أنتج الناتو لاحقًا "مذكرة عقيدة" حول أهمية الثقافة للجيش، تضمنت مناقشة موجزة حول العلاقة بين اللغة والثقافة، ودور اللغة في التواصل (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013). وبالرغم من أن سياسات الحكومات وهياكلها العسكرية كانت الحاكمة في عمل القوات المنتشرة في البوسنة والهرسك، غير أن تلك القوات تبنت، إلى حد كبير، نهج الناتو في

العقيدة، وكانوا يمتلكون في أيديهم الكتب واللوائح التي توجه الممارسات اللغوية والثقافية.

من الدروس المستفادة من التجارب الحربية الحديثة إعادة تخطيط دور الترجمة، وفهم طبيعة الترجمة والمترجم. فعندما تم إنشاء مجمع المترجمين الفوريين Pool of Interpreters في عام ١٩٤٤، كان توظيف المترجمين الفوريين المؤهلين المجازين أمنيا بعد التدقيق الاستخباراتي لأجهزة MI5 و FO إشكالية كبيرة، فقد كان الملف الشخصي للمترجم يركز في هذه المرحلة بشكل أساسي على قضايا الولاء والهوية العسكرية، وشمل ذلك ثلاث خصائص رئيسية: الموافقة الأمنية، المقبولية الاجتماعية، والقدرة على القيام بمهام متعددة، أي التكيف مع المهام المختلفة المتطلبة في نفس اليوم (توبيا، 2012 a).

غير أنه دعت الحاجة في سياق التخلص من النازية ومحاكمات جرائم الحرب الى وضع نظام جديد يعتمد الصرامة في اختيار واختبار المترجم؛ مما أدى إلى التطوير التدريجي لعدد من المهارات وبعض القواعد المهنية في الترجمة قبل وضع مدونة قواعد الممارسة ومجموعة من القواعد الأخلاقية بعقود (توبيا– 2012 a). وتذهب توبيا إلى أن دراسة ترجمة المحاكمات التي أجريت في منطقة الاحتلال البريطاني في ألمانيا لفتت الانتباه إلى أهمية وجود شخصية تتولى تنظيم الترجمة وتكون مسؤولة عن اختيار المترجمين، وتدريبهم والإشراف عليهم. كان المترجمون الفوريون للمحكمة في محاكمات جرائم الحرب الخاصة ببريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية تعمل في بيئة ديناميكية للغاية وغير مستقرة، حيث لم تكن هناك القواعد التشغيلية ولا مدونة الممارسات المهنية. كانت أخلاقيات المهنة تمارس حسب المواقف قبل وجود مدونة اخلاقية مطبقة، وكان الاهتمام الاكبر بالفعالية، "بإنجاز المهمة" ، وليس بالضرورة الامتثال لقواعد أخلاقية صارمة

الأمر الواضح أن نموذج ترجمة المؤتمرات الموروث من محاكمات نورنبرج، التي سيطرت على عالم الترجمة الفورية، غير متصل " بالواقع، " في حالات الصراع مثل تحرير واحتلال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. .اختير بيتر فوريست كبيرا للمترجمين ومشرفا على اختيار المترجمين للمحاكمات، كان لديه توقعات عالية من المترجمين الفوريين في ضوء معايير تلك الأوقات والبيئات .لكن كان عليه أيضًا مواجهة المجموعات الأخرى التي لم تكن على قناعة قوية بأهمية وضرورة توافر مستوى عال من الترجمة، ولم يكن يجد دائما البدائل المناسبة، ومن ثم كان عليه أن يعمل مع من يجدهم من اللغويين المناسبين. غير أن فوريست أنشأ نظاما للاختيار/ الإشراف، يقوم على الاختيار الدقيق من بين اللغويين المتاحين، وتدريبهم في أرض الواقع، بحيث يعملون تحت إشراف مترجم فوري أكثر خبرة وأكثر مهارة. بعد المؤتمرات كان يتم تقييم النتائج، وعمل التحسينات اللازمة، مع إقصاء من لا يصلح من المترجمين، وتمكن نظام الإشراف هذا من تقليل مخاطر الترجمة المتعمدة، ووضع تخطيط الترجمة في المسار الصحيح.

في حرب البوسنة شابت العمليات عدم وضوح أيضا في تحديد طبيعة دور المترجم، فالأفراد الذين سهلوا المحادثات أثناء الاجتماعات والدوريات أو الاستجوابات، وكانوا يقدمون المعلومات لأرباب العمل العسكريين أو الجنود حول تاريخ المنطقة وثقافتها، والذين كانوا يعملون أداة اتصال، وليس مجرد داعمين لغويين كانوا يندرجون تحت تصنيف: "المترجمين الفوريين"، وفق أدبيات اللغة الإنجليزية العسكرية والصحفية، غير أنه في واقع الحال كان القليل منهم فقط هو من ينطبق عليه تصنيف "المترجم"، وفق نموذج ومعايير المهنة (بيكر، الفصل١٠، 2012 a)، بعد توفير الدعم اللغوي لعمليات السلام في البوسنة والهرسك انتقل العمل من الضرورة إلى الاحتراف، وأدى ذلك– وفق رؤية

بيكر- إلى تمكين بعض الموظفين المحليين من تحصيل ما يلزم من ثقافة ورأس مال اجتماعي، حيث تمكنت امرأة بدأت العمل كمترجمة فورية في أوائل التسعينيات من أن تصبح رئيسا لفرع الخدمات اللغوية LSB في مقر قوات IFOR "قوات تنفيذ المهمة في البوسنة". قادت تجربة عمليات السلام في البوسنة والهرسك؛ لإيلاء تخطيط اللغات مزيدًا من الاهتمام، وتمت مراجعة السياسات والممارسات المتعلقة بذلك مرة أخرى بعد تجربة العراق وأفغانستان، وأوصى الفريق القائم على حفظ السلام في حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٧م، بأن يزود أعضاء الناتو جنودهم بمزيد من التدريب في اللغة المشتركة للبعثة (فعليًا، اللغة الإنجليزية) وأيضًا باللغة المحلية.

أسهمت تجربة الحروب الحديثة في بلورة مفهوم المدونة الاخلاقية والمهنية لمهنة الترجمة. فعند مقارنة المترجمين بالأطباء، وهي مهنة ذات مدونة أخلاقية متطورة، ليست المقارنة في مصلحة اللغويين (بيكر، 2012 a)، ففي حين يمتلك الأطباء مواثيق معترف بها على نطاق واسع لمهنتهم تتوخى الحياد والجميع على علم بأنها تلتزم معايير أخلاقية معينة، لا يحتل المترجمون نفس المكانة والتقدير، "فمترجم الصراع"، على عكس "طبيب الصراع"، ليس له هوية مقننة: هل يدين مترجمو النزاعات بالولاء لصاحب العمل؟ الاخلاص الترجمة؟ إلى المصالحة والسلام؟ في ظل المستوى المنخفض من الدعم اللغوي، مثلما نرى في العديد من المواقف التي تواجهها القوات متعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك، لا يعتمد اللغويون على أكثر من مهاراتهم الشخصية والمكتسبة عفويا، استراتيجيات من أجل تزويد محاوريهم بالثقة، الحياد والثقة التي يتمتع بها المترجمون المدنيون المحترفون في الخارج التي تعتبر أساسية تمامًا لهم.

في سبيل إنصاف حق المترجمين في الحروب، أصدرت بعض المؤسسات

المنظمة لمهنة الترجمة العديد من الإرشادات المهمة التي نشأت عن تجارب الحروب السابقة (كيلي وبيكرKelly and Baker, 2013)؛ حيث يقدم دليل مجال مناطق النزاع للمترجمين والمستخدمين لخدماتهم أنتجه الاتحاد الدولي للمترجمين(FIT/IFT) ، والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات (AIIC) عددا من الحقوق والمسؤوليات للطرفين . فيتم توعية المدنيين بحقهم في الحماية أثناء التكليف وبعده، وضرورة تلقى تدريب على الأمن والطوارئ قبل نشرهم للخدمة، وتوفير المساندة الطبية والنفسية لهم إذا لزم الأمر، وينص الدليل أيضًا على أن لديهم الحق في الحصول على المستحقات والأحكام التعاقدية الأخرى التي تكافئ ما يتعرضون له من أخطار، والحق في ساعات عمل معقولة، وفترات راحة دورية تحسن الانتباه وبالتالي الجودة، ولديهم الحق في رفض أي مهمة تناقض المعايير المهنية والأخلاقية الاجتماعية أو الشخصية و/ أو تعرضهم للخطر بشكل غير ملائم، كما أن هناك تنبيهات لمتعهدي المترجمين لحماية المترجمين وحماية أسرهم، إذا لزم الأمر، أيضا، أثناء المهمة وبعدها.

ظهر كذلك نمو في الوعي بآلام المترجم ومعاناته (بيكر، 2012 a). ففي بعض الأحيان، قد يكون ولاء المترجم "ولاءً منقسما" بين المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها، وأصحاب العمل الذين قد ينتمون لجيش أجنبي .تشير التوترات الناتجة إلى أن المتعهدين وأرباب العمل بحاجة لتطوير فهم أكثر تعقلا بأن المترجمين ليسوا أبواقا غير حية ولا أشخاص لا يمكن الوثوق بهم. ومن ثم هناك دعوة لإضفاء الطابع الإنساني بدلاً من الاحترافية فقط في عملية الترجمة في الحروب، والتوقف عن اعتبار المترجمين مجرد "أصول"، "أرصدة"، "أبواق جامدة" أو "خائنين"، وفهم دورهم في إطار تنوع مواقف التوتر، وتقديم واجب الرعاية والاحترام لهم (بيكر، 2012 a)، باعتبار أنهم يؤدون دورًا حيويًا في

المعركة في ظل عزوف العسكريين عن هذه المهام، بسبب قلة التقدير والحوافز لتولي هذه الأدوار اللغوية المتخصصة.

كما ظهرت الدعوات أيضا إلى حماية مستقبل المترجم، وفهم طبيعة عمله (فيتشيت Fitchett b 2012)؛ إذ إنه في كثير من الحالات، قد تضع المواقف الغامضة المترجمين الفوريين في مخاطر شخصية، فتشير ليندا فيتشيت إلى أنه في الصراعات الأخيرة مثل العراق وأفغانستان، تعرض المترجمون المحليون للخطر بشكل يومي، ولم يكن لهم مستقبل شخصي أو مهني مضمون في نهاية الصراع، وغالبًا ما اعتبرتهم مجتمعاتهم خونة، كما أن صاحب العمل الأجنبي، بدوره قد ينظر إليهم كذلك بالشك والريبة. تدعو فيتشيت Fitchett ، إلى الحيادية والمهنية، وحاجة هؤلاء المترجمين الفوريين إلى حماية أفضل من جانب أرباب العمل.

لقد كان المترجمون الفوريون داخل المجتمع المحلي، إبانحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢–١٩٩٥)، يتمتعون بامتيازات اقتصادية عالية وثقافيًا، مقارنة ببقية السكان المحليين، غالبًا ما كان هناك عقد اجتماعي غير معلن بينهم وبين القوى المسلحة على الرغم من أن ذلك لم يمنعهم من تحمل العبء الأكبر من الاستياء المحلي الذي تراكم مع الحرب، وأضحت حالتهم المعيشية في الاقتصاد المحلي عسيرة بعد إغلاق القواعد؛ ومن ثم ظهرت الدعوة إلى حمايتهم اقتصاديا (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013). لقد قدم نموذج فرع الخدمات اللغوية الموحدة LSB مستوى أعلى من الأمان الوظيفي للمترجم كما أنه أمَن استمرار الكوادر المهنية أكثر من النماذج الأخرى.

وفي مقابل الحقوق التي تمت المناداة بها للمترجم، ظهرت الدعوات إلى تحديد الواجبات المنوطة به. فظهرت مطالبات للمترجمين بتقديم الخدمة بكفاءة

وحيادية دون التعبير عن آراء أو أهواء خاصة (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013)، بل عليهم أن يكونوا محايدين في مناطق النزاع، كما اقترح رئيس منظمة Red T " الترجمة الحمراء، (توافقا مع الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر) بأن يلبسوا شارة تظهر حيادهم، مشابهة لتلك التي يضعها المسعفون والصحفيون (Clark 2012، كلارك ٢٠١٢)، وتلك أحد الوسائل لتوعية المتخصصين والمهنيين بدور اللغويين في مناطق الصراع (كيلي وبيكر، Kelly and Baker, 2013). وظهرت مطالبات للوسيط اللغوي/ المترجم كذلك بالحفاظ على معايير عالية من الدقة والسرية (Red T, 2012) ؛ إذ تقع على وسطاء اللغة مسئولية الدقة، والأمانة في نقل الأهداف والمعاني – سلمًا أو حربًا – إلى السكان المحليين في مواقع التدخل، وتلك الأهداف، كما يرى هايغيت وهنري، (Higate and Henry. 2009, p. 103) تنتج معانى وتوقعات، تقع مسئوليتها، في نهاية المطاف على عهدة الوسيط اللغوي/ المترجم.

كما أسلفنا القول، يختلف دور اللغويين العسكريين عن دور المترجمين المدنيين المهنيين؛ إذ يتولى اللغويون العسكريون اختصاصًا واسعًا بشكل مميز؛ ففي حين قد يقومون بالتوسط اللغوي من حين لآخر، إلا أن لديهم التزامات تكون في الغالب أكثر أهمية من واجباتهم اللغوية؛ ومن ثم تظهر أهمية تكاملية دور المدني والعسكري في التوسط اللغوي. ظهرت تكاملية الأدوار بين المدني والعسكري مبكرا في التاريخ العسكري في جيش نابليون الكبير (Tozzi, 2012 b)، فهناك استخدم الضباط متعدد اللغات في هذا الجيش مهاراتهم اللغوية للحفاظ على الانضباط وتمرير الأوامر بطريقة مفهومة بين القوات، ويشهد التاريخ الحديث للضباط الاتصال والمترجمين المدنيين الفنلنديين الذين عملوا مع القوات الألمانية في شمال فنلندا في الحرب العالمية الثانية أنهم استطاعوا بقدرتهم

التواصلية ضمان التواصل المناسب، وحماية السكان المحليين- من سوء الفهم.
(Pekka Kujamaki, 2012 b)

يقرر كيلي (2012 b) أن الدور المدني في التوسط اللغوي لا غنى عنه، فالخبرة في اكتشاف ما تفكر فيه القوى المعادية وتفعله، سواء أكان الأمر يتعلق بفهم الوثائق والمراسلات، أم إجراء المقابلات والاستجوابات، أمر قد لا تستطيع الجيوش القيام به وحدها دون خدمات المدنيين. ومن ثم، فإنه في النزاعات الحديثة، أصبح استخدام المدنيين ضرورة معترف بها، منهم " متعهدون"، يعملون من خارج منطقة النزاع لتوفير الخدمات اللغوية للعسكريين، ومنهم "مدنيون موظفون محليًا"، تم تجنيدهم على الأرض لمساعدة القوات في مناطق الصراع.

وهذا ما يؤكده جستين لويس (2012 b) رئيس العمليات الدفاعية في المملكة المتحدة، وحدة دعم اللغات في الإعداد اللغوي للقوات المسلحة؛ حيث يؤكد أهمية الانتصار في حرب "القلوب والعقول"، ويرى لويس ضرورة وأهمية وضع نموذج للخدمات اللغوية المشتركة لتوفير قدرة عسكرية تكون فعّالة وسريعة الاستجابة، وتكون مزيجا من اللغويين العسكريين والمدنيين، سواء كانوا موظفين مباشرين من قبل الجيش أو من قبل وكالات أخرى، ويؤكد على تكاملية العمل المدني والعسكري، بحيث يكون أحدهما ميسر لأهداف الجيش، والآخر وسيط محايد بين الأطراف المتنازعة.

من طبائع القوات المنخرطة في الحروب أنها متعددة اللغات، وقد يستخدم أعضاؤها عفويا استراتيجيات لغوية متعددة للتواصل، لكن تكمن المشكلة في هيكل القيادة الرسمي بين الوحدات المختلفة الجنسيات. أوجدت قوات الناتو الحل، إلى حد كبير، في اعتماد اللغة الإنجليزية لغَةً للاتصالات العسكرية، على

الرغم من الإبقاء على الفرنسية، والروسية كلغات وسيطة بين عدة وحدات. أدى استخدام اللغة الإنجليزية الى زيادة فعالية التعاون العسكري (كيلي وبيكر (Kelly and Baker, 2013.

والناتو باعتباره مؤسسة دولية، كان لديه سياسة رسمية بشأن اللغات، تتمثل في الاعتراف بلغتين عمليتين، الإنجليزية والفرنسية، غير أن اللغة الإنجليزية أصبحت الاختيار العملي كلغة للتواصل العسكري لأغراض عديدة، وبقيت كل من الفرنسية والروسية لغات وسيطة بين عدة وحدات، وهذا ينسجم بشكل جيد مع الحديث عن اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة. وقد تم الاعتراف بهذا من قبل القوات مثل القوات الفرنسية التي طورت قدراتها في اللغة الإنجليزية عبر ثلاث أو أربع سنوات، وواجهت الضباط الذين لا يستطيعون التعامل باللغة الإنجليزية صعوبات في هيكل القيادة الرسمي وفي العلاقات بين الوحدات ذات الجنسيات المختلفة، التي كانت تتطلب إدارة مكلفة ومرهقة من الترجمة الشفهية والترجمة التحريرية (كيلي وبيكر Kelly and Baker, 2013). كانت الكفاءة في استخدام اللغة موزعة بشكل غير متساوٍ للغاية، ولكن مع تطور الحملة، تطور مستوى إتقان اللغة الإنجليزية- إلى حد كبير، لا سيما بين الضباط، الذين كانوا مسؤولين بشكل أساسي- عن الاتصالات بين الوحدات ومع العالم الخارجي.

ولكن حتى استخدام اللغة الإنجليزية لغةً مشتركة شكل تحديات خاصة للوحدات الناطقة باللغة الإنجليزية، على وجه الخصوص الجنود العاديين وضباط الصف الذين كان منهم من يتحدثون لهجات مغرقة في المحلية أو الإقليمية من اللغة الإنجليزية (Kelly and Baker, 2013)، وكان لديهم صعوبات في إفهام الآخرين من غير الناطقين باللغة الإنجليزية، وفي بعض الحالات المتحدثين باللغة الإنجليزية نفسها من مناطق أخرى، ويرى كيلي وبيكر أنه من المناسب تشجيع

الأفراد العسكريين على توسيع مخزونهم من اللغات الأخرى التي يمكنهم استخدامها للتواصل، وكذلك فإن المتحدثين الأصليين بالإنجليزية لابد أن يفيدوا من التدريب على استخدام اللغة الإنجليزية لأغراض التواصل الدولي English for International Communication، وهذا ما ذهب إليه هير وفليتشر(2012 b) الذين اقترحا مشروع تدريس اللغة، التابع للمجلس الثقافي البريطاني "الإنجليزية لحفظ السلام"؛ بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من قدرات اللغة الإنجليزية، وكان هذا المشروع فعالًا بشكل خاص، في دعم التشغيل البيني لقوة السلام متعددة الجنسيات، وفي مبادرات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في تقييمهما لتجربة الناتو أثناء حرب البوسنة، يرى كيلي وبيكر (Kelly and Baker, 2013) أنه من المفيد مقارنة تجربة الناتو بتجارب منظمات دولية أخرى. قد يكون ذلك نقطة انطلاق واضحة للمؤسسات الدولية التي شاركت في الاشتباكات في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الأمم المتحدة، ووكالاتها: اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي. تشترك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام الإخبارية والهيئات الأخرى في خصائص مماثلة، ومن المفيد مقارنة السياق العسكري بخدمات دعم اللغة بالمؤسسات والمنظمات الأخرى العاملة داخل الدول (راجع Viezzi, 2012) .

٤- دروس للمخطط العربي

في ضوء التجارب السابقة التي تم استعراضها، وما قدم من حلول لمعالجتها، يمكن استخلاص الدروس التالية للمخطط العربي:

١- ضرورة التنبه إلى إعداد المترجم العسكري الذى يمكنه الاضطلاع بالمهام

الحربية، وما يلزم من خدمات تعليمية تخدم الأغراض، حيث تبين التجارب السابقة ضرورة التزود ببعض الخلفيات الحربية حتى لا يكون وجوده عبأً على القوات مع ضرورة الاسترشاد بما ذهبت إليه المؤسسات العسكرية البريطانية بضرورة ضمان الحد الادنى من الكفاءة اللغوية لكل الضباط، تحدثا واستماعا بلغة أجنبية، وأن يراعى ذلك عند الترفيع للرتب الأعلى وللمراكز القيادية.

٢- التفكير في شأن شحذ قدرات العسكريين في مجال اللغة الإنجليزية نظراً لأنها أصبحت اللغة الوسيطة بين كافة الأطراف المتحاربة، وفى داخل القوات عند وجود أى تحالفات حربية ويمكن الاستفادة في هذا الشأن من تجربة المجلس البريطاني والمؤسسات اللغوية الكبرى في برامجها مثل الانجليزية لأغراض التواصل الدوليEnglish for International Communication، و"الإنجليزية لحفظ السلام"؛ تدعيما للاكتفاء الذاتي في قدرات اللغة الإنجليزية.

٣- وضع استراتيجية للتعامل اللغوي مع كافة جوانب الصراع المحتملة، والاهتمام بملفات المناطق الملتهبة، تجنباً لأى مفاجآت كتلك التي واجهت حلف الناتو عند التعامل مع لهجات اللغة الصربو-كرواتية. ففي ضوء ما يتوقع من تحالفات دولية لمعالجة البقاع الساخنة في العالم، هناك ضرورة للاهتمام ببعض اللغات في أسيا ومجاهل إفريقيا؛ لكونها مناطق صراع محتملة، مع التنبه لواقع تلك اللغات على أرض الواقع، وليس في ضوء ما ينقل عنها من معارف قديمة، ومتوارثة.

٤- الاتفاق على مدونة بشأن حماية المترجمين واللغويين ممن يعملون مع القوات، وذلك تأميناً لمستقبلهم الوظيفي، وأمانهم الشخصي في عدم التعرض لأى ملاحقات بعد انتهاء أعمالهم، ووضع توصيف محدد لطبيعة

دور المترجم والتعرف على المعايير المستخدمة في هذا الشان، والاهتمام بالياقة اللغوية للمترجمين، والعمل على توفير كافة أوجه الدعم لهم، وإرسالهم في بعثات للخارج، وتوفير ما يلزم لهم من مصادر معرفية وأدوات بحثية لشحذ قدراتهم المهنية.

٥- ضرورة الاهتمام بعنصر تثقيف القوات العسكرية حول طبائع الثقافات المختلفة، والابتعاد عن الصور النمطية المتوارثة حول بعض الثقافات، ووضع تصور موروث لها، والابتعاد عن الأساطير التاريخية حول اللغات والثقافات والشعوب، وهذا يتطلب رفع درجة الوعي الثقافي لدى كافة الكوادر العسكرية، فلم تعد الحرب انتصارا حربيا في العتاد والعدة بل فهمًا لطبيعة مجتمع العدو، وسبرا لأغوار ثقافته، وأنماط تفكيره، مع الاسترشاد بتطبيق استراتيجية "الوجوه الودودة"، سعياً لكسب معركة " القلوب والعقول" لتأمين عمل القوات داخل مناطق الصراع.

الخاتمة

استهدفت هذه الورقة دراسة واقع التخطيط اللغوي للحروب في ضوء ما ظهر من عيوب في آليات التخطيط التي اكتنفت بعض حالات الصراع العسكري المؤثرة مثل تجارب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وحرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥)، والحلول التي قدمت في هذا الشأن لتحسين مخرجات التخطيط والاستفادة من نتائجه مستقبلًا. تمثلت أهم العيوب المستقرأة من واقع التخطيط اللغوي في المعارك المشار إليها في: عشوائية الانتشار اللغوي، ونقص الكفاءات اللغوية في الوفاء بمتطلبات إدارة الصراع العسكري، والعجز عن مواكبة الواقع اللغوي للغات محل الصراع، كما ثبت وجود عجز ثقافي لدى القوات العسكرية عن فهم طبيعة المجتمعات محل الصراع، وعجز التكامل بين المدني والعسكري، وعدم تفهم طبيعة الترجمة وعمل

المترجم في الاشتباك العسكري.

أظهرت الدراسة قيام المخططين العسكريين للغات بتقديم عدد من الحلول لمعالجة مشكلات التخطيط، وتم استعراض بعض التجارب، والاسترشادات التي تثبت استفادة التخطيط اللغوي من السلبيات السابقة، فرأينا وسائل تنمية الوعي بأهمية دراسة اللغات للأغراض الحربية، وإنشاء وحدة منظمة للخدمات اللغوية في الحروب، ومراعاة البعد الثقافي لدى القوات الحربية، وتنمية الوعي الثقافي لديها، كذلك تم استعراض المجهودات المبذولة في إطار إعادة تخطيط دور الترجمة، والمترجم، وفهم كيفية تنظيم الإطار المهني لمهام التوسط اللغوي، وكذا تأكيد تكاملية الدورين المدني والعسكري في التخطيط اللغوي للحروب، وآليات تطوير لغة وسيطة مشتركة للتعامل العسكري، وتنمية استخدامها للتواصل الدولي والاستفادة من المنظمات الدولية في تجربتها لرفد قطاع التخطيط اللغوي في المجال العسكري.

انتهت الدراسة بمجموعة من الدروس المهمة للمخطط العربي في مجال التخطيط اللغوي للحروب، كي يسترشد بها في كيفية تنظيم إدارة الموارد اللغوية.

المراجع

-جلال، مُحَمَّد مازن. (٢٠١٩). إدارة الأزمات اللغوية: سياسات تخطيط اللغات في بريطانيا في مرحلة ما بعد مغادرة الاتحاد الاوروبي (البريكست). مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة ٥ العدد ٩، ص ص ١١-٥٤.

-القاسمي، علي. (٢٠١٥) . السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط التربوي والتنمية البشرية (إشكالية المدارس الأجنبية والخصوصية في السياسة اللغوية. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية السجل العلمي للندوة الدولية. الرياض : مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية. ٧-٣٦.

-المحمود، محمود. (٢٠١٨) . التأصيل اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة ٤، العدد ٦، ص ص ٨- ٤٨.

-كوبر، روبرت. (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي. ترجمة خليفة الأسود. ليبيا : مجلس الثقافة العام.

-Ackerman, S. (2010). 'Petraeus: I'll Change Afghanistan's Rules of War'. Wired: Danger Room, 29 June. http://www.wired.com/petraeus-ill-change-therules-of-war-in-afghanistan/ (accessed 28 February 2018).

-Al-Haq, F. & Al-Masaeid, A. (2009). Islam and language planning in the Arab world: A case study in Jordan. Iranian Journal of Language Studies, 3(3), 267-302.

-Askew, L. (2012 b). Did Serbo-Croat Die with Yugoslavia? A Different View of Language and Identity in Bosnia-Herzegovina . In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp. 217- 226). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Baker, C. (2012a). Frameworks for Understanding. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies and Practices of Language Contacts in Conflict (pp. 37- 49). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Baker, C. (2012a). Civilian Interpreting in Military Conflicts. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies and Practices of Language Contacts in Conflict (pp.184 - 196). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Baker, C & Footitt, H. (2012a). Fraternization. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies and Practices of Language Contacts in Conflict (pp.139 -158). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Baker , c & Tobia, S. (2012a). Being an Interpreter in Conflict. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies Policies and Practices of Language Contacts in Conflict . (pp. 201-219). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Barry, R. (1999). 'Lessons Learned from Bosnia'. Helsinki Monitor 3, 100–2.

-Clark, K. (2012). ‘A Paradigm Shift in Perception’. Red T Blog. http://red-t.org/

news-paradigm.html (accessed 15 June 2012).

-Cooper, R. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.

-Fitchett, L. (2012 b). The AIIC Project to Help Interpreters in Conflict Areas. In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp. 175-185). Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Footitt, H & Kelly, M (Eds). (2012 a). Languages at War Policies and Practices of Language Contacts in Conflict. Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Footitt, H & Kelly, M (Eds). (2012 b). Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Fried, M. (2014). Austro-Hungarian War Aims in the Balkans During World War I. Palgrave Macmillan (published 2014). p. 4.

-Hare, P. and Fletcher, N. (2012 b). Resolving Conflict via English: the British Council’s

Peacekeeping English Project. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp. 202-216). Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Higate, P. & Henry, M. (2009). Insecure Spaces: Peacekeeping, Power and

Performance in Haiti, Kosovo and Liberia. London: Zed.

-International Committee of the Red Cross. "How is the Term "Armed Conflict" Defined in International Humanitarian Law?" (PDF). March 2008

-James, P, Friedman, J. (2006). Globalization and Violence, Vol. 3: Globalizing War and Intervention. London: Sage Publications.

-Kelly, M. (2012 a). Conclusion: Communication, Identity and Representation through Languages in War. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies and Practices of Language Contacts in Conflict (pp. 236-244). Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Kelly, M. & Baker, C. (2013). Interpreting the Peace: Peace Operations, Conflict and Language in Bosnia-Herzegovina. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Kleinman, S. (2012 b). Amidst Clamour and Confusion: Civilian and Military Linguists at War in the Franco-Irish Campaigns against Britain (1792–1804). In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building (pp.25 -46) . Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Kujamaki, P. (2012 b). Mediating for the Third Reich: On Military Translation Cultures in World War II in Northern Finland . In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp. 86-99). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Lewis, J. (2012 b). Languages at War: a UK Ministry of Defence Perspective. In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp.58 -69). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Rubinstein, R. (2008). Peacekeeping under Fire: Culture and Intervention.

Boulder: Paradigm Press.

-Stankovic, M. (2000). Trusted Mole: a Soldier's Journey into Bosnia's Heart of Darkness. London: HarperCollins.

-Šmihula, D. (2013): The Use of Force in International Relations. London: VEDA, Publishing House of the Slovak Academy of Sciences

-Tobia, S. (2012 a). Victims of War: Refugees' First Contacts with the British in the Second World War. In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages at War Policies and Practices of Language Contacts In Conflict. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Tobia, S. (2012a). Military Interpreters in War. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies Policies and Practices of Language Contacts in Conflict. (pp. 165 -180). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Tobia, S. (2012a). Being an Interpreter in Conflict. In Footitt, H & Kelly, M (Eds), Languages at War Policies Policies and Practices of Language Contacts in Conflict . (pp.201 -219). Basingstoke: Palgrave Macmillan

-Tozzi, C. (2012 b). One Army, Many Languages: Foreign Troops and Linguistic Diversity in the Eighteenth-Century French Military . In Footitt, H & Kelly, M (Eds) Languages and the Military Alliances, Occupation and Peace Building. (pp.12 -24). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

-Venuti, L. (2008). The Translator's Invisibility: a History of Translation.

London and Basingstoke: Routledge.

-Viezzi, M. (2012). 'The SIGTIPS Final Report'. European Journal of Language Policy, 4 (1): 110–14.

-Von Clausewitz, C. (1968). On War. London: Penguin.

-Wendt, A. (1992). 'Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics". International Organization, 46 (2): 391–425.

الباب الثاني

القراءات

الفصل الرابع

الإنجليزية لغة عالمية في الصين

تفكيك الخطابات الأيديولوجية للغة الإنجليزية [٦]

الدافع الرئيس وراء مراجعة هذا الكتاب أنه يعرض حالة كبري من حالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغويه في دولة كبرى تمثل ثقلاً كبيراً في العالم، سواء من الناحية السكانية أو الاقتصادية أو السياسية، وهي الصين، واللغة محل النقاش هي أكثر لغات العالم انتشاراً وأكثرها إثارةً للجدل فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي والعلاقات بين الثقافات في العالم، اللغة الإنجليزية. فطالما كانت الإنجليزيه طرفاً في أي نقاش يتعلق بمسائل الأيديولوجيات اللغوية، واندثار اللغات، واللغة والهوية الوطنية. والحالة الصينية حالة فريدة من نوعها تضع أمثلة حية في التخطيط اللغوي، حيث تمثل نموذجاً لكيفية رسم السياسة اللغوية في ضوء معطيات الزمان والمكان وفي ضوء الأهداف الوطنية التي تسعى الأمم إلى تحقيقها.إن أي كتاب يتعامل مع مثل هذا الثقل اللغوي والاجتماعي

---

(٦) بيانات الكتاب:

العنوان الأصلي للكتاب: English as a Global Language in China: Deconstructing the Ideological Discourses of English in Language Education

لغة الكتاب: الإنجليزية، المؤلف: لين بان Lin Pan، عدد صفحات الكتاب: ١٨٩، دار النشر: سبرنجر، سويسرا، سنة النشر: ٢٠١٥

والسياسي لابد أن يلقي عليه الضوء، ويكون من اهتمامات منظري التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. وعلى الرغم من أن لغة الكتاب هي الإنجليزية، إلا أنني قررت أن أقوم بمراجعته باللغه العربية؛ كي يفيد منه مخططو السياسه اللغوية العرب ويدعم مجهودات تخطيط اللغة العربية.

يشتمل الاستعراض النقدي الذي بين أيدينا على الأقسام التالية:

القسم الأول عرض الموضوع العام للكتاب، والقسم الثاني عرض أهداف الكتاب ومنهجيته؛ أما القسم الثالث فيتناول فصول الكتاب بالعرض والتحليل وفق رؤية الكاتب وما أورده من أمثله وإحصاءات. والقسم الرابع من هذه المراجعة يعرض رؤية نقدية للكتاب نورد فيها مزاياه وبعض المآخذ عليه.

(١) الموضوع العام للكتاب

يدور الموضوع الرئيس للكتاب حول اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية في الصين، حيث يرى الكاتب أن انتشار اللغة الإنجليزية في العالم لا يزال من المسائل الخلافية التي يلاحظها صانعو ومخططو السياسات اللغوية في جميع أنحاء العالم، وقد اختلف أسلوب مواجهة هذا الأمر من دولة إلى دولة، بحسب الوضع السياسي، والاجتماعي، واللغوي لتلك الدولة. فانتشار الإنجليزية في بلد من البلدان ينظر إليه في ضوء ما إذا كانت الإنجليزية تشكل تهديداً للتنوع اللغوي، وحيوية اللغات الوطنية، وما إذا كانت الإنجليزية وسيلة من وسائل الوصول إلى المعرفة التكنولوجية، وما إذا كانت هي اللغة الوسيطة المشتركة. ومع ذلك، فإنه في معظم الحالات، تجد الحكومات الوطنية، مثل حكومة فرنسا– وهي تاريخياً أكثر قلقاً إزاء انتشار اللغة الإنجليزية– نفسها مضطرة لقبول تعليم اللغة الإنجليزية على نحو أكثر اتساعاً بالنظر إلى الطلب الشعبي الجارف على تعلم مهارات اللغة الإنجليزية. وفيما يتعلق بالحالة الصينية، طرح

الكتاب سؤالين محوريين: ما العوامل التي شكلت الأيديولوجيات المتعلقة بتعليم اللغة الأجنبية في الصين منذ منتصف القرن التاسع عشر؟ وثانياً، ما هي أيديولوجيات تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية في الصين اليوم؟ يحاول الكتاب دراسة هذه القضايا من وجهتي النظر التاريخية والتزامنية.

يحاول الكتاب، من الناحية التاريخية، التعرف على القوى الفاعلة المحركة لأيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في الصين. وهنا يتعرض الكتاب للمسار المتعرج لتعليم اللغة الإنجليزية في الصين خلال السنوات المائة والخمسين الماضية، وكيف تنافست الإنجليزية مع غيرها من اللغات الأجنبية، ومع اللغة الصينية في نظام التعليم. فقد كانت المواقف تجاه اللغة الإنجليزية دائماً ما تتغير بسرعة كبيرة في المجتمع الصيني في التاريخ الحديث للصين. فوفق المعايير السياسية وطبيعة العلاقات الدولية مع الدول الغربية في الماضي، كانت الإنجليزية توصف من قبل الصينيين في القرن التاسع عشر بأنها "لغة بربرية"،"لغة أعدائنا"، "لغة تجلب التلوث الروحي". وحتى أواخر السبعينات، لم يكن للإنجليزية أي فائدة لمعظم أفراد الشعب الصيني. وفي مرحلة أكثر حداثة في التاريخ، أثناء الثمانينات، كان اكتساب مهارات اللغة الإنجليزية علامة من علامات عدم الولاء للنظام السياسي، وكان الاستماع إلى برامج "بي بي سي" الإنجليزية جريمة تجسس. غير أنه في العقود الثلاثة الأخيرة شهدت الصين تغيرات سريعة، كان من أكثرها دهشة الاحتضان الهائل للغة الإنجليزية، والترويج لها في التعليم وخاصة في العقد الأخير. فقد أصبح تعلم اللغة الإنجليزية من المساعي الوطنية، وأصبحت الإنجليزية تدرس من مرحلة رياض الأطفال إلى الجامعة. في عام ٢٠٠٣م، أصبحت الصين تفاخر بالفعل بأن بها أكبر عدد من السكان المتعلمين للغة الإنجليزية في العالم، حيث يتعلمها أكثر من مائتي مليون

طفل في الصين، فضلاً عن ثلاثة عشر مليون شاب في الجامعات. في عام ٢٠١٠م، بلغ مجموع من تعلموا اللغة الإنجليزية حوالي أربعمائة مليون شخص، ما يعادل – تقريباً– العدد الإجمالي للناطقين باللغة الإنجليزية في العالم. وهذا العدد مرشح للزيادة إذا ما تم إحصاء متعلمي اللغة الإنجليزية في فترة ما بعد التخرج من المدارس، بما في ذلك المهنيين الشباب، ورجال الشرطة وسائقي سيارات الأجرة والمتقاعدين غير المسجلين في المؤسسات الرسمية الذين اتجهوا لتعلم اللغة الإنجليزية للاستعداد لأحداث عالمية جرت على الأراضي الصينية مثل: دورة الالعاب الاولمبية في بكين عام ٢٠٠٨م ومعرض شانغهاي العالمي في عام ٢٠١٠ م. وأصبحت من الأقوال التي تتردد بقوة في الصين مقالة "إذا لم تكن كفأً في اللغة الإنجليزية فقد ابتعدت (أي من كل شيء مثل التعليم والتطور الوظيفي)". وكان الهوس بالإنجليزية واضحاً في مناح عدة. فمن الناحية السياسية، قررت الحكومة الصينية جعل الإنجليزية مادة إلزامية على الصعيد الوطني ابتداءً من السنة الثالثة الابتدائية في عام ٢٠٠١م. وبالتالي، أخذت مادة اللغة الإنجليزية نفس الأولوية وأصبحت على قدم المساواة مع اللغة الصينية والرياضيات. واجتاح الهوس باللغة الإنجليزية مدارس رياض الأطفال الصينية حيث تم تدريس الأطفال الصغار الإنجليزية جنباً إلى جنب مع الصينية (الماندرين). ووفق بعض الإحصاءات، هناك ما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ مؤسسة أو شركة تقدم دروس تعليم الإنجليزية خارج المدارس في الصين. وتضاعف الإنفاق على تعلم اللغة الإنجليزية تقريباً في السنوات القليلة الماضية قبل عام ٢٠١٠، إلى نحو ٣٠ مليار يوان (٤.٤ مليار دولار) وفقا لنشرة الإحصائي الوطني لتطوير التعليم. مع وجود أكثر من ٤٠٠ مليون متعلم للغة الإنجليزية في الصين، وما صاحبه من ترويج مستمر للغة الإنجليزية، إلى جانب ظهور الصين كقوة قوة عالمية، أحدث ذلك تغيرات هائلة من الناحية الأيديولوجية.

وهنا يحاول الكتاب تفسير الآثار الاجتماعية والأيديولوجية المتعددة لصعود اللغة الإنجليزية في بلد تقليدي يرفض كل ما هو أجنبي.

أما الدراسة التزامنية التي أعقبت المدخل التاريخي فتدور حول المواقف الأيديولوجية تجاه اللغة الإنجليزية في الصين في المستويات المؤسسية وغير المؤسسية. فعلى المستوى المؤسسي، يتناول الكتاب رؤية السياسات اللغوية الرسمية لمكانة اللغة الإنجليزية، ويتناول أيضاً العناصر الأيديولوجية لتعليم اللغات الأجنبية. كما يستهدف الكتاب إظهار الكيفية التي يتعامل بها المهنيون في مجال تدريس اللغة والمتعلمون مع القضايا الأيديولوجية في ظل هيمنة اللغة الإنجليزية. وعلى المستوى غير المؤسسي، يرصد الكتاب اتجاهات أفراد الشعب نحو انتشار اللغة الإنجليزية ومكانتها في الصين، فضلاً عن التعرف على دوافعهم لتعلم اللغة. يرى الكتاب أن الأيديولوجيات اللغوية تتعدد، وبالتالي تحتاج إلى أن توضع في سياق خاص. يقدم الكتاب تفسيراً لتطور أيديولوجيات تعلم اللغة الإنجليزية في الصين مع التركيز على الحالة الصينية في سياقها الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي والثقافي.

واستنادًا إلى تحليل المنظورين التاريخي والتزامني، يعرض الكتاب صورة لتفاعل السياسات اللغوية، والمؤسسات التعليمية ومتعلمي الإنجليزية في الصين معا لتشكيل وإعادة تشكيل تدريس اللغة الإنجليزية .

ويربط الكتاب بين أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في العالم وقضية العولمة. فيرى الكاتب أن هناك اختلافاً عميقاً إزاء الموقف من الإنجليزية في العالم، وعلى الرغم من أن البعض يؤكد أن الانتشار العالمي للغة الإنجليزية أمر طبيعي ومحايد، يدعي آخرون أنه أمر ضار؛ لأنه يجلب الطبقية الاجتماعية والإقصاء وكثير من المشكلات الأخرى، ويأخذ هذا الكتاب بالرأي القائل بأن الخصوصية الثقافية

للمكان قد تؤثرعلى أيديولوجيات لغته، وأن وضع العولمة قد يساعد في فهم كيفية حدوث التغير. وبالنظر إلى أنه في ظل العولمة أصبح الوقت مضغوطاً والفضاء قصيراً، فيجب أن تؤخذ الزمانية والمكانية بعين الاعتبار.فاللغة قد تلعب أدواراً مختلفة في فترات زمنية مختلفة، ووضع اللغة يتذبذب مع صعود وهبوط القوى الاقتصادية والجيوسياسية الأوسع في كثيرمن الأحيان. العوامل المكانية لها دورها أيضاً. فكل منطقة جغرافية لها خياراتها الخاصة؛ فعندما ترتحل اللغة إلى مستوى مكاني جديد، عادةً ما يكون هناك تفاعل معقد بين الهيمنة والمقاومة، وهذا يعني أن الوظائف التي تقوم بها اللغة يحدث لها تعديل وتبديل وإعادة توزيع وفقاً لاحتياجات المكان.

(٢) أهداف الكتاب ومنهجيته

وفق رؤية الكاتب، يرمي هذا الكتاب إلى تحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، الإسهام في دراسات أيديولوجيات اللغة من خلال دراسة الحالة الصينية. فمن المعروف أن دراسات أيديولوجية اللغة قد استقطبت انتباه الباحثين في العقود الثلاثة الماضية، لاسيما اللغة الإنجليزية، واللغات الأوروبية، ولغات الأقليات، ويأمل الكتاب في تسليط الضوء على تلك القضية، خاصة في الصين في سياق العولمة السريعة. ويقارن الكتاب تصورات الشعب الصيني لوضعية اللغة الصينية، وهي لغة يتحدث بها أكبر عدد من الناس في العالم في الوقت الحاضر باعتبارها اللغة الأولى، بتصوراتهم للغة الإنجليزية وهي اللغة الأكثر استخداماً في العالم. ويقدم الكتاب أيضاً صورة للتفاعل والمنافسة بين اللغتين في سياق المجتمع الصيني، وهو مجتمع طالما كان ينظر إليه على أنه متجانس، أحادي الرؤية، محسوم فيه الأمر لصالح هيمنة اللغة الصينية وسيطرتها.

ثانيا، يهدف الكتاب إلى تقصي قضايا أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في

سياق العولمة، مع التأكيد على أن أي مناقشة للعولمة ينبغي أن تؤطر من خلال مراعاة العوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية. يقدم الكتاب لمحة تاريخية عن دور اللغة الإنجليزية في الصين عبر حقب مختلفة. من خلال دراسة الخطابات المؤسسية وغير المؤسسية، يقدم الكتاب تفسيراً لأيديولوجيات اللغة الإنجليزية في سياق العولمة في الصين.

والهدف الثالث للكتاب الإسهام في دراسة حالة اللغة الإنجليزية في الصين دعماً لتعليم اللغات الأجنبية بها، ويسعى الكتاب إلى توضيح الآثار السياسية والثقافية والاقتصادية لتدريس اللغة الإنجليزية في الصين، والحوافز المتعلقة بذلك.

يعتمد البحث مزيجاً من المنهجيات، فتقوم بيانات الكتاب على تحليل السياسات، وإجراء المسوحات، والمناقشات الجماعية، والمقابلات؛ بغرض تحقيق فهم اجتماعي وثقافي أعمق لقضية تعليم اللغة الإنجليزية في الصين وأيديولوجيتها. كما أنه يعتمد على سلسلة من الدراسات ويقدم تحليلات لها من وجهات نظر متعددة من خلال الاستفادة من الوثائق للتحقق من التغيرات التاريخية في أيديولوجيات الدولة نحو اللغة الإنجليزية.

(٣) فصول الكتاب

يهدف الكتاب إلى تقديم منظور نقدي يربط تعليم اللغة بالفكر السياسي في سياق حراك الصين نحو العولمة وتقديم بعض الرؤى التي تفيد واضعي ومخططي السياسات اللغوية في الحاضر والمستقبل.

وينقسم الكتاب إلى قسمين. القسم الأول (الفصول الأول، والثاني، والثالث) يحدد القضايا الرئيسة وبنيتها ونطاق الأبحاث التي يستند عليها ويرسم

الإطار النظري المقترح لدراسة أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في سياق العولمة. القسم الثاني (الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع) قسم تطبيقي يضع الإطار النظري موضع التطبيق ويدرس أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في الصين من المنظورين التاريخي والتزامني الآني.

أما الفصل الثامن والأخيرمن الكتاب فيلخص ويقارن أيديولوجيات تعليم اللغة في الصين في الماضي والحاضر، ويستشرف كذلك الأيديولوجيات المستقبلية المحتملة.

الفصل الأول: "تعليم اللغة في الصين: الولع باللغة الإنجليزية"

يبدأ المؤلف هذا الفصل باقتباس دال من مقال "نمط مختلف من الاستثنائية" "للكاتب لو يوتشينغ (صحيفة تشاينا ديلي، يونيو ٢٠١١م)"هناك إحصائيتان مثيرتان للاهتمام: أولاهما أنه تم انتشال ربعمائة مليون صيني من براثن الفقر خلال السنوات الثلاثين الماضية. وثانيهما أن أربعمائة مليون صيني قد تعلموا الإنجليزية خلال السنوات الثلاثين الماضية. قد يبدو أن الإحصائيتين غير مرتبطتين، ولكني أعتقد أن هناك علاقة وثيقة بينهما. بدون التعلم من الغرب، لم نكن لنتمكن من انتشال الشعب من الفقر، على الأقل بهذه السرعة." يبدأ المؤلف لين بان كتابه بهذا الاقتباس ليضع تلك الدراسة على خلفية الحماس المتزايد لتعلم اللغة الإنجليزية في قطاعات التعليم المختلفة في سياق العولمة السريع بالصين. وهو يربط الرغبة الصينية في تحقيق كفاءة استخدام الإنجليزية برغبتها في الحداثة والازدهار والتصور الأيديولوجي الشائع بأن الصينيين قد لا يحرزون ما يكفي من النجاح للمنافسة دوليا إذا لم يحققوا الكفاءة اللازمة في اللغة الإنجليزية.

ولعل الاقتباس السابق يوضح دلالة وأهمية الإنجليزية للمجتمع الصيني اليوم. ولم تكن الإشارة إلى ازدهار الصين نتيجة لما تعلمته من الغرب، ومما استفادته من تعلم اللغة الإنجليزية أمرًا استثنائياً، كما يرى الكاتب؛ فهناك العديد من الباحثين في اللغة الإنجليزية الذين أثبتوا هذه الصلة. وكما هو معروف فإن اللغة الإنجليزية منذ عام ٢٠٠١م تعد واحدة من المواد الرئيسة الإلزامية الثلاثة في كل المستويات التعليمية في الصين، إلى جانب اللغة الصينية والرياضيات. وأصبح النجاح في اللغة الإنجليزية أمراً حيوياً من أجل حياة أكاديمية ومهنية ناجحة، ومن أجل حياة أفضل بوجه عام.

يرى الكاتب أننا إذ نندهش من هذه الأهمية العظمى التي نالتها اللغة الإنجليزية في التعليم الصيني، فإننا نندهش أيضاً إزاء تراجع هذه الأهمية للإنجليزية في الآونة الأخيرة لدى الصين. ففي أكتوبر ٢٠١٣، أعلنت سلطات التعليم في بكين، وبعض المدن الصينية الرئيسية الأخرى والمحافظات مثل شنغهاي وشاندونغ وجيانغسو، أنها تخطط للتحول من الإنجليزية إلى الصينية في الاختبارات الموحدة مثل اختبار غاوكاو Gaokao. يمكن أن يتصور أنه قريباً بعد هذه التغيرات، فإن محافظات ومدن أخرى في الصين سوف تحذو حذوها. لقد أحدث هذا التحول نقاشات ساخنة حول ما إذا كانت جذوة الولع الصيني باللغة الإنجليزية قد ذوى أوارها. غير أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة تلك السرعة المذهلة في تغيير اتجاهات الدولة والشعب لمواقفهم تجاه اللغة الإنجليزية في التاريخ الحديث للصين.

يستعرض الفصل الثاني –"العولمة: منظوراقتصادي– ثقافي"– نظريات العولمة، ويقدم طائفة واسعة من تعريفات العولمة ويناقشها. ويهتم الفصل بمناقشة نظرية "المنظومات العالمية"world-systems theory لوالرشتاين

والتأثير الثقافي للعولمة، ويطرح هذا الكتاب رؤيته بأن العولمة يجب أن تكون مؤطرة سياقياً، ليس فقط من حيث القوى والتدفقات الثقافية، ولكن أيضاً من الناحيتين التاريخية والاقتصادية. ويشير الفصل أيضاً إلى أن دراسة البعد الثقافي للعولمة يشرح الأبعاد الدقيقة للمشاكل المعاصرة، كما يبين انتشار اللغة الإنجليزية وما صاحبها من عمليات إحلال أو إبدال، ويصف اللغة في أحوالها المختلفة عندما ترتحل إلى بقاع مختلفة أو تعلم في نفس المكان في أوقات مختلفة، وكيفية تناولها بشكل مختلف واستيعابها بشكل مغاير. وهذا يعني أنه في عمليات النقل التي ترافق انتشار اللغة تتحول اللغة لتتخذ أشكالاً متغيرة لغوياً، ويحدث كذلك تحول في القيم والوظائف في مختلف المواقع. فالطريقة التي كان ينظر بها إلى اللغة الإنجليزية في زمن الاستعمار تختلف عن النظر إليها الآن. والتصور الصيني لمكانة اللغة الإنجليزية في عصر من العصور– حقبة حرب الأفيون، مثلاً– تختلف عن النظرة إليها أثناء دورة الألعاب الأوليمبية عام ٢٠٠٨. وكذلك من الناحية المكانية، فانتقال اللغة من موطنها الأصلي (بريطانيا– الولايات المتحدة، الخ) إلى مواطن جديدة (الصين– الهند – سنغافورة، الخ) لايكون انتقالاً في الفراغ، ولكن تحدث عمليات امتزاج ثقافي واجتماعي بين اللغة الوافدة والثقافة السائدة، ويؤدي هذا المزج إلى ظهور وظائف جديدة للغة تتماهى مع ثقافة المجتمع المستقبل لها.

يستعرض الفصل الثالث –"أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية :النهج التزامني والنهج التاريخي"– أصل مصطلح"أيديولوجية"، ويوضح الموقف من هذه المسألة، ويحدد مصطلح "أيديولوجية اللغة" ويستعرض طائفة من الأيديولوجيات اللغوية الخاصة بتعليم اللغة الإنجليزية. ويبدأ الكاتب في مناقشته أصل مصطلح "أيديولوجية" بدءاً من تصور دي تريسي ونابليون وينتقل إلى

مناقشة مواقف المفكرين الماركسيين، ومن بينهم أنطونيو غرامشي، لويس ألتوسير وبيار بورديو، ثم يقدم بعد ذلك فهمه الخاص للأيديولوجية بصفة عامة، والأيديولوجية اللغوية بصفة خاصة، ويعتبرهما مجموعات من الأفكار التي تعطي إطلالة على العالم الاجتماعي من الناحية التاريخية والاقتصادية والسياسية. وبناء على هذا الفهم، يقوم المؤلف بعمل تحليل لهيمنة اللغة الإنجليزية والاتجاهات المختلفة نحو انتشارها عالمياً.في نهاية الفصل، يقترح المؤلف إطاراً زمنياً ومكانياً لدراسة أيديولوجيات تعليم اللغة.

تضع الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع الإطار النظري في داخل سياق الواقع العملي، وتدرس أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في الصين من المدخلين: التاريخي والتزامني.

يقدم الفصل الرابع – "أيديولوجيات الدولة في تعليم الإنجليزية في الصين:العودة إلى التاريخ"– منظوراً تاريخياً لتعليم اللغات الأجنبية في الصين في إطار التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياقات السياسية ويفسرالإنتاج التاريخي للأيديولوجيات في التعليم. وانطلاقاً من مفهوم الدولة وفق نظرية "المنظومات العالمية"، فإن الدولة في كثير من الأحيان تكون اللاعب الأساسي في التخطيط ورسم السياسات، ولكن الدولة في حد ذاتها لا تكون المحدد الوحيد، فهي ليست سوى أحد الجهات الفاعلة في إطار المنظومات العالمية، وغالباً ما يكون دور الدولة ووظيفتها مقيداً من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، سواء من مستويات أعلى من مستوى الدولة أو أدنى من مستوى الدولة، وأيديولوجيات الدولة غالباً ما تنعكس من خلال سياساتها اللغوية. وبناء على هذا الطرح، يتناول هذا الفصل أيديولوجيات تعليم اللغة الإنجليزية في مختلف الفترات التاريخية في نظم التعليم الصينية، بما في ذلك الصين في فترة ما قبل القرن التاسع

عشر، وفترة حروب الأفيون، وفترة "التعزيز الذاتي" في أواسط القرن التاسع عشر حتى منتصف عام ١٩١١، وحقبة قيام جمهورية الصين، وفترة الحركات الثقافة الجديدة (١٩١٢–١٩٤٩) وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في سنة ١٩٤٩. ويدرس الفصل أيضاً حالة تدريس الإنجليزية منذ انفتاح الصين والإصلاح بعد عام ١٩٧٩م، وكذلك سعي الصين إلى التحديث والاندماج في العولمة منذ بداية القرن الحادي والعشرين. يجسد هذا الفصل العلاقات المعقدة بين تعليم اللغة الإنجليزية والأيديولوجيات السائدة في الصين والظروف الاجتماعية والاقتصادية وجهود بناء الأمة. وهذا ما يفسر كيف مارست العوامل الاجتماعية والسياسية تأثيرها على تعليم اللغة في الصين وكيف تؤثر الأيديولوجيات السياسية للدولة الصينية على التخطيط اللغوي وتعلم اللغة.

يفحص الفصل الخامس –"أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في إطار سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين" – أيديولوجيات اللغة الإنجليزية للدولة الصينية كما تتجلى في سياسات تعليم اللغات الأجنبية الرسمية من خلال الوثيقة الرسمية "سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين". ويناقش الفصل الآثار الاجتماعية لهذه الأيديولوجيات، والطرح الرئيس هنا أن السياسات اللغوية أداة من أدوات الحوكمة السياسية والثقافية للدولة، إذ تسعى الدولة من خلال تلك السياسات الداعمة لتعليم اللغة الإنجليزية إلى ضمان تحقيق تطور المجتمع اجتماعيا واقتصادياً، وضمان القدرة التنافسية للدولة مع دول العالم الأخرى. تؤكد وثائق سياسات تعليم اللغات الأجنبية في الصين التي تم فحصها على أهمية وفائدة اللغة الإنجليزية على مستويين: الكفاءة العامة للأفراد في اللغة واستخدامها، ودعم قدرات الدولة على المشاركة والمنافسة في التبادلات الدولية. فتقوية فرص الصين على المنافسة الدولية والاندماج في العولمة يقتضي

تعلم الإنجليزية إذ سيكون هو النافذة التي تطل منها الصين على العالم. وتؤكد الوثائق على الاهتمام باللغة الإنجليزية على نحو محايد، دون تحديد هوية معينة للإنجليزية – كالإنجليزية البريطانية أو الإنجليزية– إذ تسعى إلى تأكيد عالمية الإنجليزية بوصفها لغة أكثر من كونها نمطاً ثقافياً. ومن هنا تسعى استراتيجيات الدولة، في هذا الشأن، إلى تحقيق التوازن بين ضرورة دراسة الثقافات الأجنبية التي يتم التعامل بها بشكل مباشر عن طريق رفع مستوى وعي الطلبة بالثقافات الناطقة باللغة الإنجليزية والاهتمام بتعزيز الهوية الثقافية الوطنية الصينية، ونقل الثقافة الصينية إللى الآخر عبر اللغة الإنجليزية.

ويرى الكاتب أن ما لم تتنبه له تلك الأيديولوجيات هو احتمال أن تؤدي التفرقة بين التعليم الرسمي والتعليم المتفرد للغة الإنجليزية إلى حدوث نوع من الطبقية. فأولئك الذين ينالون حظا أوفر في تعلم الإنجليزية لديهم فرص أفضل من الآخرين لأخذ الأدوار المركزية في التحديث الوطني؛ فإتقان الإنجليزية والتفوق فيها جواز سفر للتوظف والنجاح. وقد يؤدي الوضع المتميز للأشخاص الفائقين في اللغة الإنجليزية إلى إضفاء هالة من الهيبة عليهم وتحصيلهم للمنافع الاجتماعية والاقتصادية، مع شعور الأقل اتقاناً ومن لم ينالوا حظاً من التعليم الخاص، أو من لم تتوافر لهم إمكانات التفوق بالاستبعاد والتهميش والإقصاء.

يسعى الفصل السادس –"أيديولوجيات اللغة الإنجليزية كما تعكسها خطابات المعلمين والطلاب"– إلى التحقق من آراء الطلاب والمعلمين حول رؤيتهم لمكانة اللغة الإنجليزية وتفوقها، ووظيفتها وفائدتها، وحياديتها، وما إذا كانوا يعتقدون أن ثقافة الصين وهويتها يمكن الحفاظ عليها في ظل الاندفاع نحو تعلم اللغة الإنجليزية، وآرائهم حول الطبقية الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ من

جراء تعليم اللغة الإنجليزية. أظهرت نتائج الاستبانات، فيما يتعلق برؤية المعلمين والطلاب لمكانة اللغة الإنجليزية، أن أكثر من ٦٠% منهم يرون أن اللغة االإنجليزية لغة عالمية وأنها الأكثر انتشاراً في العالم، وأنها أداة ضرورية من أدوات الحداثة والتواصل مع العالم وأن تعلمها من شأنه أن يزيل الفجوة بين الصين والعالم. وفيما يتعلق بأهداف استخدام اللغة الإنجليزية في الصين، يرى أكثر من ٧٠ % من المعلمين والطلاب أن الهدف الأساسي لتعليم اللغة الإنجليزية في الصين هو نقل الصين إلى العالمية وإدماجها في العالم المتقدم، وأن الصينيين، بتعلمهم للإنجليزية وثقافتها، يخدمون وطنهم ويأخذون النافع ويتركون ما يضرهم. وهم يرون أن الإنجليزية قد أصبحت لغة العالم، بعيداً عن أي خصوصية لدولة معينة أو طائفة من الدول. وهنا نرى الاتفاق بين الأيديولوجية الرسمية والواقع العملي كما يقرره المعلمون والطلاب.

ثمة عدم اتفاق بين الأيديولوجية الرسمية والواقع العملي يظهر في مسألة التعرف على ثقافة الآخر من خلال اللغة. فقد اختلفت آراء المعلمين والطلاب فيما يتعلق بثقافة اللغة وكونها جزءًا من الممارسات الفعلية في تدريس اللغة. ففي حين يرى ٤٠% من المعلمين أن تدريس الإنجليزية في المدارس يتضمن الجوانب الثقافية الخفية بين اللغتين، يرى ٦١% من الطلاب أن تدريس الإنجليزية لا يركز بشكل كبير على الثقافة الإنجليزية ولا يضعها في مقارنة مع الثقافة الصينية.

فيما يتعلق بمسألة المساواة الاجتماعية والطبقية، يرى ٦٤% من المعلمين، و٧١% من الطلاب أن فرص تعلم اللغة الإنجليزية على نحو متقن غير متكافئة بين الصينيين، بالنظر إلى أن ٦٠% من المجتمع الصيني مجتمع ريفي، لا تتاح فيه فرص التعلم المتاحة بالمجتمع الحضري. وهذا يعني احتمال

التفاوت بين الصينيين في فرص الحصول على وظائف مرموقة، ومن ثم، من شأنه إحداث الطبقية.

يقدم الفصل السابع -"أيديولوجيات اللغة الإنجليزية في دورة الألعاب الأوليمبية ببكين"- تجربة تعليم اللغة خارج أوقات الدراسة والأيديولوجيات المتعلقة بها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المدني، والجهود المجتمعية التي جرت في ذلك استعداداً للدورة الأوليمبية والتي كانت متماهية مع السياسة اللغوية للدولة. وهنا يستعرض الكتاب تصورات المتعلمين للغة الإنجليزية ودوافعهم لتعلمها في تلك الظروف، حيث اختار جميع المشاركين طوعاً دراسة اللغة الإنجليزية في أوقات فراغهم خارج المؤسسات التعليمية الرسمية. يحاول هذا الفصل كذلك التعرف، من خلال المقابلات والمناقشات الجماعية، على الأسباب الكامنة وراء إقبال المتعلمين طواعية على تعلم اللغة الإنجليزية في تلك الفترة، وتصوراتهم لوضعية اللغة الإنجليزية مقارنةً بالصينية في سياق العولمة. تظهر النتائج أن المعلمين والطلاب يرون أن تعلم اللغة الإنجليزية ذو فائدة كبيرة في في الحياة الوظيفية خاصة، والحياة بصفة عامة؛ فهم يعبرون عن اعتقاد قوي بأن اللغة الإنجليزية لن تشكل تهديداً للغة الصينية وثقافتها، ويرون أن اللغة الإنجليزية ذات فائدة كبرى لإحداث التنمية في الصين في الوقت الحاضر، وعلى المدى الطويل.

الفصل الأخير من الكتاب، الفصل الثامن -"أيديولوجيات تعليم اللغات في الصين: الماضي والحاضر والمستقبل"- يضع من جديد الإطار الزماني والمكاني للكتاب ويلخص كيفية تطبيقه في دراسة أيديولوجيات تعليم اللغة في الصين، ويستطلع الآثار الثقافية والتعليمية لتطبيق تلك الأيديولوجيات. فيرى المؤلف أن صناع السياسة اللغوية في الصين بحاجة لإعادة وضع تعليم اللغة

الإنجليزية في إطاره الصحيح وفقاً للحالة الصينية الحالية، وكذلك في ضوء الخطط الاستراتيجية للقرن العشرين وذلك لتطوير أشكال مميزة من كفايات التعامل بين الثقافات، مما يطور قدرة الصين على المنافسة بين دول العالم. ويؤكد الكاتب أنه بالنظر إلى أن القوى العظمى تتغير مواقعها صعوداً وهبوطاً في سلم القوة، وظهور قوى جديدة في الأفق، مثل: الهند وروسيا والبرازيل، فلا ينبغي أن تبالغ الصين في محورية دوراللغة الإنجليزية بأكثر مما يجب، وينبغي أن تضع السياسات اللغوية في الاعتبار أهمية اللغات الأجنبية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، ينبغي على معلمي اللغة الإنجليزية في الصين أن يتمتعوا بالحس الاجتماعي اللائق عند معالجة الاحتياجات اللغوية المحلية للحالة الصينية، وتقديم صورة أكثر واقعية لما يمكن أن تجلبه الإنجليزية إلى حياة المتعلمين ومجتمعهم المحلي.

(٤) رؤية نقدية للكتاب

يقدم الكتاب كثيراً من الدروس المستفادة للمخطط وواضع السياسة اللغوية. فيبين الكتاب أن الأيديولوجيات ليست ثابتة، بل تتغير بحسب عوامل الزمان والمكان، ومن هنا ينبغي على مخطط السياسة اللغوية دراسة الظروف المكانية والزمانية بجلد وأناة قبل الشروع في صياغة السياسة اللغوية، وضرورة مراعاة تغير موازين القوى في العالم وبالتالي عدم الانكفاء على لغة أجنبية واحدة. ويبين الكتاب كذلك ضرورة وضع مسأله الجمع بين الأصاله والمعاصره في الحسبان عند القيام بالتخطيط اللغوي، فالتخوف الصيني من طغيان الثقافه الإنجليزية على الثقافة الصينية كان دائماً هاجساً لدى واضعي السياسة اللغوية الصينيين، فالانسياق وراء الولع بالإنجليزية من أجل تحقيق المنافسة الدولية ينبغي ان يكون منضبطاً بما يمكن أن يترك ذلك من آثار على اللغة الأم وعلى

الهوية الوطنية. ومن المسائل التي أثارها الكتاب والتي ينبغي التنبه لها عند وضع سياسات اللغة برامج اللغة المتمايزة عن التعليم الرسمي (مدارس اللغات)، والتي من شأنها أن توجد الطبقية، والتفاوت الاجتماعي، وهي من الأمور التي كانت تمثل هاجساً لدى الكاتب، ويمكن أيضاً الاسترشاد بالتجربة الصينية عند التفكير في تقديم برامج اللغة الإنجليزية في المراحل الأولى من التعليم (رياض الأطفال، والمدرسة الابتدائية) والإحاطة بالمسألة من كافة جوانبها وضرورة تحقيق التوازن في تقديم برامج اللغة بين المركز (المجتمعات الحضرية) والأطراف (المجتمعات الريفية، البدوية، الخ). من الدروس المستفادة من الكتاب كذلك ملاحظة التفاوت الذي قد يحدث بين الأيديولوجيات النظرية والواقع العملي، وهو ما نلمحه في بعض التفاوت بين آراء المعلمين والطلاب من جهة والسياسات المدونة بشكل نظري، وهو ما يجب أن يتنبه إليه التخطيط اللغوي الذي ينبغي أن يلامس الواقع. من الأمور الماتعة في الكتاب استشراف الكاتب لمستقبل اللغة الإنجليزية في الصين في ضوء المعطيات الحالية لتغير موازين القوى وظهور بعض القوى الإقليمية التي اخذت تفرض نفسها على الساحة، وفي هذا درس مفيد للمخطط اللغوي الذي ينبغي ان تتوافر لديه القدرة على التنبوء واستشراف التوقعات المستقبلية. ومن الفوائد التي يقدمها الكتاب لمنظري السياسة اللغوية العرب المنهجية التي اتبعها المؤلف، التي تجمع بين البعدين التاريخي والتزامني وهو منهج شامل يدرس الظاهرة من كافة جوانبها ويقدم صورة وافيه لما ينبغي أن تكون عليه دراسة الظواهر اللغوية. كما أحسن المؤلف تنويع أساليب جمع المعلومات، من استقراء للوثائق وتحليل للسياسات وإجراء للمسوحات، والمناقشات الجماعية، والمقابلات الشخصية والاستبانة.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب وما به من فوائد فإنه لا يخلو من بعض الهنات. فالكتاب مغرق في الحالة الصينية، فتلمح فيه كثيراً من التكرار في السرد التاريخي للتجربة الصينية في العديد من الفصول. كما أن الكتاب لا يخلو من تغافل تنوع استقبال اللغة اللإنجليزية بحسب التنوع المكاني في الصين. فالحالة الصينية اكبر من أن تؤخذ من المركز فقط، فالصين بلد كثيف السكان، مترامي الأطراف به العديد من العرقيات، والتعامل معه كحالة واحدة يمكن أن يكون أمراً مخلاً. وعلى الرغم من أن الكاتب قد تحدث عن أن توطين اللغة الإنجليزية في الصين من شأنه أن يغير من الوظائف التقليدية للغة الإنجليزية في موطنها الأصلي، إلا أنه لم يقدم ما يكفي من الأمثلة على ذلك في الحالة الصينية. كل ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب.

في الختام ينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أهمية هذا الكتاب، وضرورة الاستفادة منه عند إعداد السياسات اللغوية وصياغة تخطيط اللغة.

الفصل الخامس

السياسات اللغوية وبناء الهوية..
ديناميات التعددية اللغوية في الكاميرون[٧]

١- مقدمة

تدخل بنا هذه الدراسة إلى عالم التخطيط اللغوي داخل إفريقيا التي عانت ردحا من الزمن من ويلات الاستعمار الذي مضى إلى سبيله تاركا خلفه إرثا ثقافيا يتمظهر في أقوى صوره في اللغات، وبخاصة اللغتين الإنجليزية والفرنسية. تقدم الكاميرون إحدى الدول الإفريقية الكبرى حالة مثلى لدراسة التفاعل اللغوي وتفاعل الهويات داخل مجتمع يموج بالعرقيات الإثنية (٢٠٠ مجموعة عرقية)، وباللغات المحلية (٢٨٥ لغة) التي تتصارع أو تتماهى في وجودها مع اللغتين الرسميتين الإنجليزية والفرنسية.

يطمح هذا الكتاب إلى تقديم نظرة لغوية اجتماعية عامة للعلاقة بين السياسة اللغوية، وبناء الهويات اللغوية والتفاعل الاجتماعي في الكاميرون.

---

[٧] بيانات الكتاب:

لغة الكتاب: الإنجليزية، العنوان الأصلي للكتاب:

Language Policy and Identity Construction in Cameroon: The Dynamics of Cameroon Multilingualism

المؤلف : إيريك أنشيمبي Eric A. Anchimbe، دار النشر: جون بينجاميز ، سنة النشر: ٢٠١٣. عدد صفحات الكتاب ٢٥٠ صفحة

والهدف العام من الكتاب إظهار أن الخيارات اللغوية، لا سيما في حالات التعدد اللغوي بين لغات المستعمرين الانجليزية والفرنسية واللغات المحلية في الكاميرون، لها تأثير في بناء هويات الأفراد داخل المجتمع.

بعد هذه التوطئة يقدم القسم الثاني عرضا لأبواب وفصول الكتاب. أما القسم الأخير فيقدم عرضا نقديا للكتاب يوضح مثالبه والفوائد المستقاة منه للمخطط اللغوي.

٢- مكونات الكتاب

يتكون الكتاب من أربعة أبواب تضم أحد عشر فصلاً. يتناول الباب الأول لغات السكان الأصليين في الكاميرون في ضوء السياسات والممارسات، أما الباب الثاني فيتناول اللغات الرسمية والهوية اللغوية التي تنشأ عبر اللغات، ويطرح الباب الثالث، قضية إنجليزية الكاميرون الهجين: من حيث تمدد وظائفها وزيادة مستخدميها، ويتناول الباب الرابع التواصل اللغوي وتأثير الواقع الاجتماعي والثقافي على بعض الظواهر اللغوية مثل تأثر لغات المستعمر وبخاصة الإنجليزية بواقع الكاميرون الثقافي والاجتماعي واللغوي، كما يتضح ذلك من خلال دراسة بعض الظواهر اللغوية الفريدة التي تكتنف إنجليزية الكاميرون CamE لا سيما ما يتعلق بأساليب التأدب والاحترام في الإنجليزية، ومدى تأثر الجانب الدلالي في إنجليزية الكاميرون بواقع الكاميرون الثقافي واللغوي.

الباب الأول: لغات السكان الأصليين: السياسة والممارسة:

يشمل هذا الباب خمسة فصول تبين العلاقة بين القوانين المتعلقة بلغات السكان الأصليين ومدى تنفيذ تلك القوانين على أرض الواقع. الفكرة الرئيسة في هذا الباب تتمثل في أن العديد من القوانين التي تدعي تمكين اللغات

الكاميرونية المحلية التي يستخدمها السكان الأصليين لم يتم تنفيذها، وأنها كانت في بعض الأحوال غير متسقة ولا متكافئة، وأحيانا كانت تنفذ تنفيذا منقوصا، ما أدى إلى أن أصبحت تلك اللغات قاصرة على الاستخدام المنزلي ولم تشب عن طوق البيئات المحلية.

يتتبع الفصل الأول مواقف وسياسات الحكومات الاستعمارية الثلاث: الألمانية (١٨٨٤–١٩١٦) والفرنسية (١٩١٦–١٩٦٠) والبريطانية (١٩١٦–١٩٦١)، تجاه اللغات المحلية خلال فترات الاستعمار تلك. يوضح الفصل عدم تمكين هذه اللغات المحلية خلال هذه الفترة، واستمرار هذا الوضع لاحقا في ظل حكومات ما بعد الاستعمار. يرى البعض أن هذه اللغات المحلية كانت مهمشة وظيفيا ومستبعدة نظرا لعدم استخدامها في المجالات العامة مثل التعليم أو السياسة أو الإعلام. وتبين من خلال الفصل تدني كم البث الإذاعي المخصص لهذه اللغات عبر المحطات الإذاعية الحكومية الإقليمية الأربع.

في الفصل الثاني، تم استجلاء التهميش الذي تمت مناقشته في الفصل الأول من خلال تحليل القرارات والقوانين الحكومية بشأن لغات السكان الأصليين في فترة ما بعد الاستعمار. واتضح أن القوانين والقرارات الصادرة حديثا في الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٠ قد ضاعفت أيضا من التهميش لعدة أسباب منها:

١. هيمنة اللغات الرسمية (الإنجليزية والفرنسية) على المجالات العامة بحيث لم تترك المجال\ للغات الأصلية.
٢. صياغة القرارات بأسلوب لا يفرض أي التزام على الحكومة لتنفيذها.
٣. آلت مسؤولية تمكين اللغات الأصلية إلى السلطات الإقليمية التي ليس لديها ميزانيات أو نظم تعليمية مستقلة.

٤. عدم وجود وثيقة موجزة واضحة تعبر عن السياسة اللغوية التي تنتهجها البلاد.

على الرغم من وجود قوانين وقرارات تعد جزءًا من القوانين المتعلقة بالمجالات الإدارية الأخرى، مثل تنظيم التعليم، وإنشاء مناطق "مستقلة"، إلا أن تلك القوانين لا ترسم سياسة لغوية منتظمة.

يبين الفصل الثالث، القيود المفروضة على تعليم اللغات الأصلية المؤسسة على مواقف الشعوب وتفضيلاتها. فتلك القيود عند إضافتها للسياسات غير المتسقة من قبل الدولة تدفع اللغات الأصلية نحو التهميش. فالسكان لا يجدون فرص العمل ولا المكانة الدولية عند استخدام لغاتهم الأصلية ومن ثم لا يعلمون أطفالهم تلك اللغات مرة أخرى. ويعتقد بعض الناس أن تمكين لغات السكان الأصليين يمكن أن يؤدي إلى فرقة وطنية ويخلق حالة من عدم التكافؤ بين الجماعات العرقية.

يحدد الفصل الرابع العوامل التي تحمي اللغات الأصلية من خطر الاندثار والانقراض. وأهم تلك العوامل أن هذه اللغات تعمل على خطوط متوازية مع اللغات الرسمية في العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال، في حين تستخدم اللغات الرسمية لأسباب اجتماعية واقتصادية ملحة في المجالات الرسمية، تستخدم لغات السكان الأصليين على نطاق واسع في التفاعل الاجتماعي والترابط الأسري؛ وطالما استمرت هذه اللغات تفي بتلك الوظيفة في المجتمعات الإثنية، داخل القرى والعشائر، والقبائل فسوف تظل تحافظ على حيويتها حتى لو تحدث بها بضع مئات من المتكلمين فقط. وبالفعل لم يعد عدد المتحدثين ببعض هذه اللغات أكثر من بضع مئات في مناطق كثيفة متعددة اللغات.

يستعرض الفصل الخامس نماذج تخطيط التعدد اللغوي في جنوب الصحراء

الكبرى بإفريقيا؛ بهدف تحديد سبب عدم تحقيقها لما هو متوقع من أهداف. باستثناء جنوب إفريقيا التي طبقت سياسة التعدد اللغوي التي مكنت للغات السكان الأصليين، ظلت النماذج الأخرى للتعدد اللغوي غير مكتملة في معظم البلدان الإفريقية. يقترح الفصل نموذج إقليمي للتعدد اللغوي خاص بالكاميرون يسعى للتغلب على أوجه القصور في النماذج السابقة، وتتمثل قوة هذا النموذج في أنه يقترح وظائف جديدة للغات المحلية يجعلها مصدر جذب إليها. يوضح الفصل أن الفائدة الوظيفية لتلك اللغات غالبا ما تم تجاهلها في النماذج السابقة؛ وحماية ذلك التوظيف اللغوي تزيد من فرص قبول تلك اللغات لغَةً ثانية أو ثالثة، ما يسمح لها بالعمل بالتوازي دون أية اختلالات عرقية أو قبلية.

الباب الثاني: اللغات الرسمية: سياسة الازدواج اللغوي والهويةاللغوية عبر اللغات

بعد ما تم وصف سياسة الحكومة تجاه لغات السكان الأصليين في الباب الأول، يركز الباب الثاني على اللغتين الرسميتين: الفرنسية والإنجليزية. فالترويج للغتين الرسميتين، الذي توضحه الفصول الثلاثة في هذا الباب، يبين أنهما أصبحتا بمثابة أيقونات للهوية. ولم تنجح سياسة اللغتين الرسميتين في خلق مزدوجي اللغة يتحدثون الإنجليزية والفرنسية معا، بل أدى ذلك إلى استقلال الهويات؛ حيث انفصل الناطقون بالفرنسية بهوية فرنكوفونية، عن الناطقين بالإنجليزية الذين اتخذوا لهم هوية أنجلوفونية. النتيجة التي تمخضت عن ذلك تعزيز هاتين المجموعتين اللغويتين التاريخيتين في كيانات شبه عرقية.

يحدد الفصل السادس المجالات التي تم من خلالها تمكين اللغات الرسمية في ظل سياسة الثنائية اللغوية التي تتبعها الدولة، ولكن يثبت الفصل أن الاستراتيجيات المستخدمة في تنفيذ السياسة كانت غير واقعية، وغير عملية،

ومتناقضة. على سبيل المثال، تستند المناهج التعليمية في تعليم اللغة إلى نماذج اللغة "الثانية" ESL جنبا إلى جنب مع نماذج تعليم اللغة "الأجنبية" EFL؛ وكذلك فقوانين التعليم متناقضة؛ إذ إنها تستهدف الثنائية اللغوية لكنها تمارس التعليم مزدوج الثقافة في نظامين فرعيين مستقلين تماما: النظم الفرعية الأنغلوفونية والنظم الفرعية الفرانكوفونية؛ وهناك قضية النظرة السياسية للتعدد اللغوي كمصدر محتمل للخلاف بين المجموعات الإثنية اللغوية.

يدرس الفصل السابع المجموعات الناطقة بالإنجليزية وتلك الناطقة بالفرنسية بالتفصيل، ويبين أن بناء الهوية في تلك المجموعات قد حولها إلى كيانات جغرافية ولغوية بل وثقافية أقوى. يكشف استبيان أجري على الأطفال الفرانكفونيين الذين يدرسون في المدارس المتوسطة الإنجليزية في ياوندي عن أنه على الرغم من أن هؤلاء الأطفال يتحدثون الإنجليزية ولديهم سمات إنجليزية، إلا أن والديهم – في معظم الحالات– لا يعتبرونهم أنغلوفونيين. إذا استمر هذا التصور في الأجيال القادمة من الأطفال، وهذا هو الحال بالفعل، فإنه ينبغي إعادة تعريف "الأنغلوفونية" و"الفرنكوفونية" في المستقبل.

في حين أن إعادة التعريف نتيجة محتملة في المستقبل، فإن أنماط الهوية المزدوجة "الهجين" واحتمال تبني وبناء هوية متعددة وهو ما يحدث في الوقت الحالي هو موضوع الفصل الثامن. يوضح الفصل كيف يبني الكاميرونيون هويات مشتركة تقوم على اللغات، والحدود الطبيعية والتاريخ والثقافة المشتركة لأسباب عملية ونفعية مهمة تفيد الأطراف كافة. فمن الهويات التي تقوم على اللغات هوية الانتماء إلى الناطقين باللغات المحلية native language identity، وهوية الانتماء إلى الناطقين باللغة الرسمية (الإنجليزية أو الفرنسية) official language identity، وهوية الانتماء إلى الناطقين مزدوجي اللغة (الإنجليزية والفرنسية معا-Bilingual English

والفرنسية French identity)، وهوية الانتماء إلى الناطقين بالإنجليزية واللغات المحلية Dual (native-official language identity)، ثم هناك الهوية الفردية التي تنتمي لكل ما هو أجنبي individual (foreign) identity. تتداخل تلك الهويات تارة وقد تنفصل تارة أخرى. يصف الفصل العوامل المكونة لإنشاء أحلاف توافقية تقوم على الهويات المشتركة داخل الكاميرون، مثل: حلف الشمال الكبير the grand north، وحلف ثقافات الأراضي العشبية، وحلف المقاطعة الحادية عشر، وحلف ساوا الساحلي. والتحالفات غالبا ما تكون مفيدة فرديا وجماعيا.

الباب الثالث: الإنجليزية الكاميرونية الهجين CPE: التوسع الوظيفي وازدياد المستخدمين

يقدم الفصل التاسع نظرة عامة حول الوضع الحالي ووظائف الإنجليزية الكاميرونية الهجين، ما يدل على استخدامه في بعض الأوساط الرسمية والمؤسسية التي كانت تؤدى تاريخيا من خلال الإنجليزية أو الفرنسية. يتم التركيز في الفصل على المجالات العامة مثل: الإذاعة والتلفزيون والإدارة الحكومية، والعملية الانتخابية، حيث تكتسب الإنجليزية الكاميرونية المزيد من القوة.

الباب الرابع: التواصل اللغوي: الأنماط اللغوية للتأدب والهويات الاجتماعية

يوضح الباب الرابع، من خلال تحليل بيانات طبيعية تلقائية منطوقة ومكتوبة، كيف تؤثر خيارات السياسات اللغوية في توجيه التفاعل داخل المجموعة الواحدة، وبين المجموعات وفي بناء هوية المجموعة. تستخدم البيانات الإلكترونية لتحديد وتحليل استراتيجيات التأدب والاحترام التي يتبناها المتحدثون بالإنجليزية الكاميرونية في مواقف التفاعل الاجتماعي، ويبين الفصل

كيف يمكن للثقافة والواقع الكاميروني أن يؤثرا في بنية الإنجليزية الكاميرونية.

يدور الفصل العاشر حول استخدام مصطلحات القرابة، مثل: العم والعمة، والأخ والأخت، والابن والابنة. فتستخدم هذه المصطلحات مع الغرباء كوسيلة لإعادة صياغة التفاعل داخل مساحة الأسرة حيث يتم تحديد الأدوار الاجتماعية التي من خلالها يتم تحقيق الاحترام والتأدب، فتلك التعبيرات لا تستخدم بين الغرباء عادة في الإنجليزية التقليدية بينما تستخدم بكثرة في إنجليزية الكاميرون، كما أن الناطقين بالإنجليزية الكاميرونية يتجنبون التحدث بالاسم الأول مباشرة name escapism بل يدخلون الألقاب ومصطلحات القرابة للهروب من هذا المأزق الثقافي الذي يتنافى مع التقاليد التي تمنع مخاطبة الآخر باسمه غفلا من التوصيف أو ألفاظ القرابة أو الاحترام الاجتماعي الذي قد لا تجد الإنجليزية التقليدية غضاضة فيه. باستخدام أمثلة من النصوص المكتوبة، ومسرحيات لكاتبين مسرحيين كاميرونيين، وكذلك من خلال نصوص من جريدة Post الكاميرونية التي تستخدم الإنجليزية. يخلص الفصل إلى أن المتحدثين حريصون على إظهار التأدب بصرف النظر عن الخلفيات الثقافية، إلا أن تحقيقها داخل كل مجموعة يخضع لمعايير اجتماعية ولغوية وثقافية، ما يعني تأثر اللغة بطبيعة التفاعل الاجتماعي الذي يراعي عادات المجتمع وتقاليده.

في الفصل الحادي عشر، تم تحليل بعض الكلمات والتعبيرات الشبابية التي تم تجميعها من مجلة Jeune "الشباب" (النسخة الإنجليزية) بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦. وبتحليل اللغة الشبابية لوحظ وجود إعادة هيكلة للكلمات الإنجليزية، ووجود تحولات دلالية، وتوسع، وتضييق دلاليين؛ فبعض الكلمات لها دلالات خاصة غير موجودة في اللغة الأم، فمصطلح "90–minute man"

(حرفيا: رجل التسعين دقيقة) يشير إلى "الصديق الحميم"، ومصطلح"–70 seater" (ذو سبعين مقعد) يشير إلى "جهاز الجوال الكبير"، وكلمة chaka وليس لها أصل في الإنجليزية تشير إلى "الحذاء"، كما أن كلمة docki man تشير إلى "الشخص المزور"، وهناك ألفاظ مستعارة من الفرنسية تستخدم في إنجليزية الكاميرون مثل كلمة petite الفرنسية التي تشير إلى "الفتاة الصغيرة"، وتستخدم بعض الكلمات من اللغات المحلية مثل كلمة nga التي تعني "فتاة" . كما لوحظ إعادة ترتيب المقاطع في بعض الكلمات بصورة معكوسة مثل كلمة piano " بيانو" التي تنطق مقلوبة nopia، وكلمة broken "مكسور" التي تنطق kenbro، وكلمة taxi "ليموزين" التي تنطق sitak. يتضح من الدراسة أن ثمة عملية بناء هويات لغوية جديدة تتم، هويات تتفاعل مع اللغات العرقية واللغات الرسمية والمواقع الجغرافية، وتمثل طبقة جديدة تضاف للهويات المتعددة التي تتمتع بها الكاميرون بالفعل.

٣- تحليل نقدي للكتاب وفوائده للمخطط اللغوي

يقدم هذا الكتاب صورة لحالة التشابك والتصارع اللغوي بين اللغات المختلفة في الواقع الكاميروني الذي ربما يمثل صورة مصغرة لما يجري في قارة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والكتاب – وفق أهدافه– مختص بالحالة الكاميرونية، وقد أحسن المؤلف عرض تلك الحالة من كل جوانبها، غير أن قيمة الكتاب كان يمكن أن تكون أكثر نفعا لو تم ربطها بالحالة الأفريقية العامة؛ حيث لم يستدع الكاتب سوى حالة اللغات في جنوب إفريقيا وتجربتها في التوفيق بين واقع اللغات الرسمية والمحلية. وعلى الرغم من ذلك فقد أظهر الكتاب العديد من الدروس المفيدة لمخطط اللغة داخل العالم العربي وخارجه.

من الدروس المستفادة للمخطط اللغوي من هذا الكتاب أن المهم ليس

إصدار القوانين التي تخص اللغة، لكن ما يجدي هو تنفيذ القوانين على أرض الواقع؛ حيث لم تفد اللغات الكاميرونية المحلية من القوانين التي تم إصدارها؛ بسبب عدم القدرة على تنفيذ تلك القوانين أو عدم وجود إرادة كافية لإنفاذ السياسة اللغوية على أرض الواقع.

ينبه هذا الكتاب أيضا إلى أمر مهم، ألا وهو أن سياسات ما بعد الاستعمار تمارس بنفس الضراوة سياسات الاستعمار البائد؛ إذ إنه من الجلي أن معاناة اللغات المحلية خلال الفترات الاستعمارية الألمانية والفرنسية والبريطانية هي ذات المعاناة التي تكابدها تلك اللغات في ظل الحكومات "الوطنية" الجديدة؛ إذ اللغة مهمشة وظيفيا في المجال العام في التعليم والسياسة والإعلام، وقد تبين ذلك من خلال ذلك القدر المتدني من البث الإذاعي المخصص لتلك اللغات المحلية للتعبير عن هويتها في الكاميرون.

ثبت من تلك الدراسة كذلك أن حيوية اللغة مرتبطة باستعمالها في أداء وظائف اجتماعيه داخل المجتمع خاصة بالترابط والتفاعل الاجتماعي؛ فنرى هنا أن اللغات المحلية –رغم تهميشها– تلعب دورا كبيرا في التفاعل الاجتماعي؛ ومن ثم فان هذه اللغات باقية في المجتمعات الأهلية داخل القرى والعشائر والقبائل. لقد استمرت تلك اللغات في المحافظة علي حيويتها بسبب استخدامها في التعبير عن أغراض الحياة اليومية وعن العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وهذا يعطينا درسا كبيرا في أن اللغة تبقى ما دامت مستعملة وتمارس وظائفها الحيوية.

من الدروس المستفادة من الكتاب أن تجارب التعدد اللغوي يجب أن تراعي اللغات المحلية إلى جانب اللغات الرسمية المستخدمة في البلدان ما بعد الاستعمار، وأن كل التجارب يجب ان تتعلم من سابقتها؛ فتجربه النجاح في

جنوب إفريقيا يجب أن تكون مثالا أمام تجارب التعدد اللغوي؛ حتى تتمكن اللغات المحلية واللغات الوطنية من أن تتأصل في بلادها، وينبغي تقسيم الوظائف اللغوية بين اللغات المحلية واللغات الرسمية، ويجب أن تراعي سياسات التعليم اللغات المحلية بحيث يمكن تمكينها على الأقل من أن تكون لغة ثانيه أو ثالثه؛ ويمكن أن تعمل بالتوازي مع اللغات الرسمية، ولابد ان نضع في الاعتبار كيف يمكن التخطيط للغات المحلية دون استثارة النعرات القبلية –كما رأينا في الحالة التي بين أيدينا– إذا تغلبت لغة محلية على أخرى بحيث يمكن تجنب المشاحنات التي تقوض النسيج الوطني.

من النتائج المهمة للدراسة الحالية أيضا أن لغات المستعمر تنتج داخل الدولة بعد رحيل الاستعمار هويات عرقية وطبقات اجتماعية تحاول أن تكتسب لها قوة داخل المجتمع تستمدها من المستعمر القديم، وهذا ما نلاحظه في تلك الحال الكاميرونية إذ نلاحظ تكوين هوية أنجلوفونية في مقابل هوية فرانكفونية داخل البلد ذاته، ومن ثم فهذا يدل على أن الاستعمار، وإن كان قد رحل عن بعض البلاد، إلا أن له أتباعا وأذنابا لا يزالون قابعين في قاع المجتمعات المستعمرة القديمة.

يثبت الكتاب ما ترسخ في الدراسات السابقة للغويات الاجتماعية أن اللغات تصنع هويات، وهذا ما نراه بالفعل على أرض الواقع؛ إذ إن اللغة الإنجليزية قد صنعت هوية أنجلوفونية، كما أن اللغة الفرنسية قد صنعت هوية فرانكفونية، كما أن اللغات المحلية أدت إلى صنع ما يسمى بالهويات المتعددة داخل المجتمع الواحد. من الجلي هنا أن صراع الهويات مرتبط ارتباطا كبيرا بصراع اللغات. ومن ثم فإن الكتاب يطرح القضية القديمة الحديثة حول العلاقة بين اللغة والهوية.

يطرح الكتاب أيضا قضية التنوعات اللغوية للغة الواحدة التي تتأثر ببيئتها وثقافتها الجديدة؛ فإنجليزية الكاميرون استطاعت أن تصنع لنفسها وظائف جديدة وحدود جديدة تخرج عن مألوف اللغة الإنجليزية القديمة، كما ظهر في الفصل الحادي عشر من خلال أعداد مجلة "الشباب"؛ فهناك تغيرات ملحوظة طرأت على اللغة الإنجليزية، مثل: إعادة هيكلة كلماتها، ووجود تحولات دلالية من حيث التوسع والتضييق الدلاليين. كما لوحظ إعادة ترتيب المقاطع في بعض الكلمات مما يدل على أن اللغة الإنجليزية الكاميرونية تتفاعل مع ثقافتها وبذلك تختلف – ولو شيئا قليلا– عن اللغة الإنجليزية التقليدية. وهذا يأخذنا مرة أخرى إلى قضية "إنجليزيات" العالم وعلاقة اللغة بالثقافة.

الكتاب وجبة دسمة لمن أراد أن يطلع على تاريخ السياسة اللغوية وواقعها في القارة السمراء ولمن أراد أن يفيد من التجربة الثرية في منطقة وسط وغرب إفريقيا.

الفصل السادس

"الأيديولوجيات اللغوية لإنعاش لغات الأمريكيين الأصليين

أداء "رقصة الأشباح" لاسترجاع اللغات المفقودة"[٨]

يقدم هذا الكتاب تجربة ثرية من تجارب التخطيط اللغوي، وهي تجربة محاولة إنعاش لغات الأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر)، ويقدم بعض نماذج الإنعاش التي يسعى المؤلف إلى تأكيد عدم توافقها مع الواقع الذي تعيشه تلك الشعوب، ويقترح مقاربات بديلة. يحتوي عرض هذا الكتاب على أربعة أقسام: القسم الأول، ويقدم ملخصا وافيا للمحتوى العام الكتاب وفكرته الرئيسة، وأهم المقاربات الواردة به. أما القسم الثاني فيعرض ملخصا لكل فصل على حدة. القسم الثالث يعرض تقييما نقديا للكتاب، موضحا بعض نقاط الضعف فيه، ويبرز في ذات الوقت أهم الفوائد التي يقدمها الكتاب. في القسم الأخير نقدم أهم الفوائد المستقاة من الكتاب التي يمكن أن يفيد منها مخططو وواضعو سياسات اللغة العربية.

---

[٨] بيانات الكتاب:

لغة الكتاب: الإنجليزية

العنوان الأصلي للكتاب: Linguistic Ideologies of Native American Language Revitalization: Doing the Lost Language Ghost Dance

المؤلف: ديفيد ليدوم شاول David Leedom Shaul، دار النشر: سبرنجر، سنة النشر: ٢٠١٤.

١- ملخص الكتاب

لقد كانت النماذج المستمدة من تجارب ما يسمى بنموذج "اللغة الرسمية" أو "اللغة القومية" التي جربتها أوروبا على لغاتها التراثية – التي تقوم على التقييس العام للقواعد والهجاء، الموجه الرئيس لنموذج إنعاش وتنشيط لغات الأمريكيين الأصليين. نشأ نموذج اللغة الرسمية في ظل أوضاع كانت تسعى لتعلم اللغة الرسمية للبلاد حينما كان يخشى فيها على ضياع تراث اللغة الأم، مثل حالة الأطفال الإنجليز الذين قضوا فترة مع عائلاتهم في هولندا للإقامة مع الهولنديين الذين يدينون بنفس مذهبهم الكلفني Calvinist، فرجعوا لديارهم يتحدثون الهولندية، لا الإنجليزية؛ ومن ثم تم تخطيط تدريس الإنجليزية مرة أخرى باعتبارها اللغة الرسمية. في هذه الأثناء كان يتم تدريس الإنجليزية في أمريكا باعتبارها لغة رسمية، مقررة على كافة أطياف المجتمع الأمريكي، رغبة في وحدة البلاد وتوحيدها. ومن ثم فإن طرق التدريس المتبعة في نموذج "اللغة الرسمية" عفا عليها الزمن، وأضحت غير مناسبة إلى حد كبير في تدريس لغات الأمريكيين الأصليين، إذ إن اللغة الشفوية هي الأقرب للمتحدثين باللغات الأصلية، وليست اللغة المكتوبة. يشدد نموذج "اللغة الرسمية" على تعليم اللغات التراثية – مثل لغات الأمريكيين الأصلية – باعتبارها لغات أجنبية، وليست جزءا من الثقافة المحلية. وهذا هو ما كان متبعا في مجتمعات الأمريكيين الأصليين الذين كانوا مزدوجي اللغة يستخدمون الإنجليزية (أو الإسبانية أو الفرنسية) إلى جانب اللغة الأم التي كانت تعامل معاملة اللغة الأجنبية منذ حوالي عام ١٩٠٠ م. في ذات الوقت، كانت وسائل الإعلام والتلفزيون تهتم كثيرا باللغات الأخرى على حساب اللغة الأصلية، وتم التعامل مع اللغة الأم – الأصلية– باعتبارها "سلعة" ثقافية cultural commodity تستخدم كمنتج ثقافي في الشعائر والمناسبات، ويحتفى بها لتوليد قيمة مادية، وهذا "التسليع" commodification أضر بعملية إنعاش تلك اللغة وإحيائها.

كل هذه العوامل (التعامل مع اللغات الأصلية وفق نموذج اللغة الرسمية المكتوبة، وتدريسها كلغة أجنبية، والتسليع) جعلت إنعاش اللغة الأصلية وتنشيطها وترميمها أمرا بعيد المنال. يقترح هذا الكتاب بدائل تساعد على تنشيط لغات الأمريكيين الأصليين بدرجات متفاوتة، بدائل تقوم على مراعاة التنوع داخل اللغات الأصلية، وتتوافق مع الأيديولوجيات اللغوية للأمريكيين الأصليين وتدفع نحو التنشيط الحقيقي للغة.

ولعل ورود عبارة "رقصة الأشباح" في عنوان الكتاب لها ما يبررها؛ فتمثل رقصة الأشباح معتقدا دينيا ظهر لدى الأمريكيين الأصليين في سنة ١٨٩٠م، مفاده أن تلك الرقصة تجمع شمل أرواح الأسلاف والأجداد من الموتى بالأحياء، ويمكنها أن تجلب الأرواح من الأزمان الغابرة للقتال عنهم، وتجبر المستعمرين "البيض" على مغادرة أراضيهم؛ فيحققون السلام والازدهار والوحدة لشعوب أمريكا الأصلية في جميع أنحاء المنطقة، ويستعيدون مجدهم وحياتهم ولغاتهم السليبة، ومن هنا تبرز كناية "رقصة الأشباح" في عنوان هذا الكتاب. والمعنى الآخر لرقصة الأشباح في العنوان هي أن تلك الرقصة كانت تشغل وقت الناس دون أن تجدي نفعا، تماما مثل نماذج تعليم اللغات الأصلية – وفي القلب منها ما يسمى نموذج اللغات الرسمية– التي شغلت الناس طويلا، ولم تجد نفعا في إنعاش لغات الأمريكيين الأصليين وترميمها.

٢- ملخص عام لفصول الكتاب

تقوم فكرة الفصل الأول (اللغات وفقدان اللغة) على أن اللغة تحتوي على مكونات عدة، منها: النظام الصوتي، والمفردات، وبنية الكلمة والجملة. تحتوي اللغة، باعتبارها مجموعة أدوات لمجتمع المتحدثين بها، على جوانب انفعالية، وعرقية، وثقافية بالإضافة إلى وظيفتها الإعلامية المعلوماتية. وتضيع اللغة عندما

ينتقل مجتمع الكلام من لغة إلى لغة أخرى في الاستخدام اليومي. ولكي نقيم مفهوم اللغة – سواء كانت لهجة أم لغة – من حيث البنية، الوظيفة/ الاستخدام، يجب أن نفهم ماهية اللغة أولاً، وكيف تعمل وكيف تتفاعل مع السياق. يستعرض هذا الفصل ملخصًا لبنية اللغة وكيفية عملها واستخدامها التواصلي والرمزي، كما يتناول الفصل عملية اندثار اللغة وضياعها. فضلا عن ذلك، يستعرض الفصل كيفية تفاعل اللغة مع الثقافة، واستخدام اللغة من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة. أخيرًا، يناقش الفصل كيف يمكن للاستخدام الاجتماعي للغة (والأفكار المتداولة حولها) أن يجلب فقدان اللغة.

أما الفصل الثاني (حفظ اللغة يؤدي إلى توثيق اللغة) فيقوم على فكرة أن عملية حفظ اللغة تنطوي على تسجيلها بوسائل مختلفة قبل أن تذهب إلى طي النسيان. فيتم "اختزال" اللغة في شكل كتابي أثناء تلك المرحلة، كما تتم كتابة القواعد النحوية الخاصة بتلك اللغة المحتضرة، وتجمع في قاموس، كما يتم جمع مجموعة من النصوص (عادة الأساطير والتاريخ الشفوي). تلك هي جهود الحفظ اللغوي. أما عملية التوثيق اللغوي فهي تتجاوز عملية الحفظ تلك لتشمل جوانب البيانات اللغوية الاجتماعية، والتسجيل الصوتي وتسجيل الفيديو المرئي للنصوص (بما يشمله ذلك من جمل توضيحية،ومدخلات معجمية)، وكذلك مجموعات نصية متنوعة تمثل الأنواع الأدبية والنمطية للكلام (المحادثات، والأساطير، والتاريخ الشفوي، والسير، والملاحم، والإثنوغرافيا، والفولكلور). عملية الحفظ اللغوي ليست بكافية للحفاظ على لغات الأمريكيين الأصليين؛ بل يجب السعي إلى التوثيق اللغوي بكل آلياته، لا سيما إذا كان لا يزال هناك متكلمون على استعداد للتعاون مع هذا الجهد. التوثيق اللغوي ضرورة حتى يحدث الإنعاش اللغوي.

يناقش الفصل الثالث (اكتساب اللغة وتعلمها) قضية "اكتساب اللغة" ومقارنتها بـ"تعلم اللغة". فتعلم اللغة يعني تدريس اللغة في بيئة مدرسية طلابية، وينطوي على التعليم المهيكل للغة (استخدامها، متحدثوها، بنيتها)، على أمل أن يتعلم الطالب ما يكفي ليكون قادرا على التحدث باللغة الهدف. أما اكتساب اللغة فيتمحور حول فكرة تعرض المتعلم للغة المستهدفة بطرق ذات معنى بحيث تكتسب بنية اللغة من خلال الاستخدام الفعلي. تعلم اللغة يتبع نموذج "اللغة الرسمية"، ومن ثم فهو النمط المتبع في تدريس اللغات الأمريكية الأصلية التي تدرس كلغة أجنبية في مجتمعها الأصلي، مما يؤدي إلى أن تصبح دراستها مجرد تمرينات مصطنعة منبتة الصلة بواقعها؛ مما يهدر الوقت والمال والجهد الذي يمكن أن يستثمر بشكل أفضل إذا اتبعت ممارسات نموذج "اكتساب" اللغة الذي يمكن أن يحقق نتائج ملموسة لإعادة إنعاش اللغات التراثية.

يشير الفصل الرابع (تنشيط اللغة وإحياؤها) إلى أن الافتراضات المتعلقة بتدريس اللغة الرسمية في المدارس (التي تقوم على وجود شكل واحد فصيح standardized form، والاعتماد على قواعد قياسية في النحو والإملاء، والسياقات والأنواع الشكلية) لا تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا للمجتمعات الأمريكية الأصلية، التي تنظر إلى اللغة كرابطة صلة ووشيجة قربى بين أفراد المجتمع؛ وتقوم على تنوع استخدام اللغة في مجموعة متنوعة من السياقات، وعلى الاختلاف اللهجي، ما بين فصيح ودارج. فتعليم اللغة الأمريكية الأصلية الذي يقوم على اعتبارها لغة أجنبية متبعا في ذلك النموذج الثابت (نموذج القواعد والمعجم) يجب استبداله بنموذج اكتسابي ذي مغزى يراعي السياقات الثقافية القائمة.

يلخص الفصل الخامس (الأيديولوجيات اللغوية لتنشيط اللغة) الحجة القائلة بأن تعلم اللغة الأمريكية الأصلية تشكل بفعل النموذج الرسمي للتقييس القائم على قواعد اللغة والمعجم (النموذج المعتمد لدى مجلس قبائل الأمريكيين الأصليين) الذي يعد مصدر المواد التعليمية المستخدمة في تعليم لغات الأمريكيين الأصليين كلغة أجنبية، والذي تم إهماله بعد أن ثبت عدم جدواه في الفصل التعليمي. يتناول الفصل البدائل والعوامل المؤثرة في تحسين مخرجات برامج الإنعاش والإحياء، ويعرض الفصل كذلك الأيديولوجيات اللغوية التقليدية الأمريكية حول اللغة التي تتمثل في النقاط التالية:

- اللغة موجودة ككيان مستقل.
- اللغة الحقيقية هي اللغة المكتوبة.
- يجب اتقان اللغة الرسمية قبل التعامل مع لغة ثانية.
- اللغة رابط اجتماعي للتفاعل مع الآخرين.
- المدرسة هي محل تعلم اللغة.
- أي لغة أخرى غير الرسمية/الوطنية هي لغة "أجنبية".

تتضمن الأيديولوجيات اللغوية للأمريكيين الأصليين النقاط التالية:

- اعتبار اللغات رموزا للمجتمعات تمثل روابط قوية وعاطفية مع المجتمع المحلي، ولا ينظر إليها باعتبارها نظاما مستقلا في ذاته.
- اللغة وسيلة اتصال روحي تربط واقع الإنسان بعالمه الروحي الميتافيزيقي؛ وبالتالي اللغة الشفاهية لها قيمة روحية خاصة.
- تتضمن الأيديولوجية اللغوية قبول مستويات متفاوتة من الكفاءة (عدم التمسك بعنصر "النقاء اللغوي" البحت)، ولا تبغي "الكمال المثالي" في

استخدام اللغة التقليدية؛ إذ إن ذلك يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تقويض قوة اللغة المحلية.

- للغة ارتباط مباشر بالعائلة والثقافة.
- ينبغي تبني موقف إيجابي تجاه اللغة المراد إعادة تنشيطها، واستبعاد المواقف اللغوية للمجتمع المهيمن (اللغة الإنجليزية).

المقاربة الرئيسة للفصل السادس (أربعة "قوانين" لإنعاش اللغة) تنهض على أن إنعاش لغة من لغات الأمريكيين الأصليين يتطلب الذهاب إلى ما وراء التصورات والمنهجيات والتوقعات الخاصة بنموذج اللغة الرسمية. فالإنعاش الناجح للغة يضع في الاعتبار محدودية دور اللغة التراثية العتيقة في مجتمع الكلام، وكذلك كيفية الوصول إلى مستويات متنوعة من التنشيط. فإحياء لغة التراث الأمريكي الأصلي يجب أن يوائم الأيديولوجية اللغوية لمجتمع الكلام ورؤاه، ويجب أن يوائم مستوى اللغة المستخدم في المجتمع بالفعل. يجب رفض الأيديولوجية اللغوية لنموذج اللغة الرسمية. يضع الكاتب مجموعة من المبادئ التي يسميها – تجاوزا– "قوانين" لإنعاش اللغة:

١. القانون الأول: يتناسب مدى تنشيط اللغة وإحياؤها طرديا مع الموارد المتاحة (التمويل، والأفراد، والوقت المتاح، والدافعية)، وتعد الدافعية هي العامل الأساس، مثال ذلك تلك اللغات التي نجحت في الانتعاش رغم قلة الموارد، مثل حالة لغة الكورنش Cornish في بريطانيا وكذلك لغة المانكس Manx بين أيرلندا وأسكتلندا.

٢. القانون الثاني: على الرغم من أن النقاء اللغوي مرتبط دائما بقضية تنشيط اللغة أو إحيائها، فإنه في هذه الحالة يتناسب طرديا مع حالة اللغة التراثية

المستهدفة وطبيعتها، وسياق التنشيط والإنعاش المطلوب. فجهود الإنعاش في اللغات الهشة تتطلب عدم التوقف عند كل شاردة وواردة، والتقعر عند قواعد معينة تعيق انسيابية التمكن أو الطلاقة.

٣. القانون الثالث: يتناسب تنشيط اللغة وإحياؤها طرديا مع سهولة التعلم، مما يتطلب التخطيط الجيد لهذا الأمر، مع الوضع في الاعتبار تبسيط منهجيات تعليم اللغة من ناحية النطق، والمحادثات، والقواعد المتضمنة، وترتيب عرضها، وإدخال التقنية في برنامج الإنعاش.

٤. القانون الرابع: تؤثر الأيديولوجية اللغوية لمجتمع اللغة التراثية تأثيرا مباشرا في مدى نجاح جهود تنشيط اللغة أو إحيائها. ويجب أن يكون هناك سبب ودافع أيديولوجي قوي لدى المتعلمين للانخراط في نشاط الإنعاش اللغوي، الأمر الذي يجعلهم يبذلون الوقت والجهد. وينبغي أن يكون للغة التراث بعض الاستخدامات الحقيقية التي تحفز المتعلمين نحو تعلم كيفية استخدامها في السياقات الفعلية، ولابد من وجود اعتقاد راسخ لدي المخططين بأن استخدام لغة التراث أمر يستحق العناء، ولابد من تحدي المقولة الشائعة في أوساط الإنعاش اللغوي التي تقول: "بمجرد أن تموت اللغة، يكون من المستحيل إحياؤها". يجب أن ترتكز الأيديولوجية اللغوية على مراعاة احتياجات مجتمع خطاب اللغة التراثية ورؤاه.

٣-التقييم النقدي للكتاب

يمتاز الكتاب بالعديد من الميزات التي تؤكد جهد المؤلف، إلا أنه تكتنفه بعض المثالب منها: كثرة التكرار؛ حيث يتعرض الكاتب لتجربة اللغة الرسمية وعدم جدواها في أكثر من موضع من الكتاب، مما قد يصيب القارئ ببعض الملل. وكذلك تكرار موضوع بنية اللغة وتركيبها الذي يعد من الموضوعات

المستهلكة التي ينبغي دراستها سريعا دون الوقوف عند التفاصيل. وكذلك، فإن محاولة استنباط القوانين في ضوء حالات لغوية مفردة ربما تكون طموحا محلقا لا يلامس أرض الواقع، إذ التعميم من تجربة لغات الأمريكيين الأصليين قد يحتاج لبعض التأني والمقارنة مع التجارب الأخرى. غير أن تلك العيوب لا تصمد أمام المزايا الكثيرة التي يتمتع بها الكتاب.

فمن مزايا الكتاب التأكيد على ضرورة بعد نماذج الإحياء والإنعاش عن النمطية؛ فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن النموذج السائد في الإنعاش – نموذج اللغة الرسمية– لم يعد يجدي فتيلا، ولابد من الانصراف عنه إلى نموذج يلبي الطموحات الواقعية للمجتمع، وينسجم مع أهدافه. وهذا يؤكد ضرورة تلمس المخطط اللغوي للواقع عند وضع آليات التخطيط والسياسات اللغوية.

يؤكد الكتاب كذلك ضرورة استخدام عوامل التقنية الحديثة، فقد أتاحت التقنيات الحديثة الكثير من الأجهزة والآليات التي يمكن أن تسهم بنحو واقعي وفعال مع طبيعة الإنعاش اللغوي المبتغى. فوجود شبكة الإنترنت والوسائل السمعية والبصرية الحديثة يمكن أن يكون ذا فائدة في دعم استعمال اللغة بين أبنائها، لاسيما أن أدوات التواصل أصبحت رائجة بين كل سكان المعمورة على اختلاف مشاربهم. فقد أضحت أدوات الاتصال كالماء والهواء في كل مكان.

يبرز الكتاب أهمية وضع رؤى المجتمع المحلي في الاعتبار عند التفكير في جهود التنشيط اللغوي. ففي تجربة لغات الأمريكيين الأصليين، لا ينبغي أن تكون السياسات فوقية المصدر، بل لابد أن يوضع في الاعتبار رؤى المجتمع المحلي وتطلعاته لما ينعش لغته. فالخبراء المحليون لا غنى عنهم في استلهام التجارب المفيدة للغاتهم، وتحديث ما تقادم منها، فهم الأكثر دراية بما ينبغي أن يتم كي تؤتي تجارب الإنعاش أكلها.

أثبت الكتاب كذلك بعدا آخر في ضرورة التفرقة بين التعلم والاكتساب؛ فعلى الرغم من أن هذه التفرقة قديمة في أدبيات اكتساب اللغة وتعلمها، إلا أن معايشة لغات الأمريكيين الأصليين أثبتت نجاعة هذه التفرقة وواقعيتها؛ فمن الجدير أن تنتقل تلك التجربة في عمليتها من مجال اكتساب اللغة إلى مجال الإحياء والتنشيط اللغوي. لم يكن كراشن Krashen – الذي ينسب إليه هذا الجهد النظري– ببعيد عن الواقع حينما فرق بين معايشة اللغة واقعيا، وحياتيا وبين تعلمها المهيكل الجامد بين جدران الفصول.

٤- فوائد الكتاب لمخطط اللغة العربية

للكتاب فوائد متعددة لمن ينبري لتخطيط اللغة العربية؛ فهو يبرز أهمية توفير الموارد لإحداث البعث اللغوي المبتغى، فإذا كان القانون الأول للإنعاش اللغوي كما يقدمه المؤلف يقوم على توافر الموارد كي يحدث الإنعاش اللغوي فإن هذا يرشدنا إلى ضرورة العمل على توفير الموارد، والإمكانات اللازمة؛ فحتى يكون الانعاش اللغوي شاملا يستخدم أفضل الوسائل والتقنيات المتاحة ويقدم التقنية على نحو واسع لا مناص من تعميمها وجعلها متاحة للجميع، كما أنه لا غرو في أن الإنعاش يحتاج لحشد الطاقات، وتجميع الكفاءات وهو أمر لا يتأتى إلا ببذل الغالي والنفيس. وهكذا، حتى تقوى اللغة العربية وتنتعش في مواضع الضعف، لابد من تجنيد كافة الوسائل الشعبية والإعلامية والإعلانية للنهوض باللغة.

يؤكد الكتاب دور الإرادة والدافعية؛ فباستقراء القانون الأول، يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الإرادة ودافعية التغيير يلعبان دورا محوريا في الإنعاش اللغوي. وفي حالة اللغة العربية، فإن تنشيط استخدام الفصحى والدفع بالتمسك باستخدام اللغة العربية في مواجهة اللغات الوافدة يستلزم إرادة

المستخدمين وحثهم على العمل للنهوض بها، ولابد من توعية الجماهير بأهمية التمسك بثوابت اللغة، والعض عليها بالنواجذ في وقت تطغى فيه العاميات، وتأخذنا وسائل التواصل الاجتماعي إلى قيعان سحيقة من العبث باللغة.

من الدروس المستفادة من هذا الكتاب أيضا ضرورة إعادة النظر في المنهجيات التقليدية؛ فلابد أن تجري اللغة على الألسنة في كافة المحافل، وأن يصير استخدامها يسيرا، وأن يبتعد مستخدموها عن الأساليب المتقعرة المنفرة، وينبغي تقريب الفجوة بين الفصحى والعامية؛ بحيث يصير الاستخدام الفصيح للغة تلقائيا دون عنت أو مشقة. على مخططي اللعة والمناهج تجديد الأساليب لدفع استخدام الفصحى عمليا على أرض الواقع والخروج من التعلم الهيكلي إلى التعلم التواصلي الذي يعلي من دور الاستخدام الواقعي، ولا يحبس اللغة في جدران اصطناعية منبتة الصلة بالواقع. ونذكر في هذا بضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة التي أتاحتها ثورة الاتصالات، وأن نتخذ من تلك الوسائل دعائم لدعم استخدام العربية بحيث يتكامل استخدام التقنية مع أهداف الارتقاء باللغة.

الفصل السابع

العدالة اللغوية لأوروبا والعالم[٩]

يتناول هذا الكتاب – وهو من الإصدارات الجادة لدار نشر جامعة أكسفورد العريقة – قضيةً مهمةً من قضايا التخطيط اللغوي واللغويات الاجتماعية؛ هي تلك المتعلقة بالعدالة اللغوية. وينحو الكتاب منحى فلسفيا نحو تحديد مفهوم العدالة اللغوية ومقتضياتها وفق وجهة نظر الكاتب. يتناول الكتاب انتشار اللغة الوسيطة المشتركة في أوروبا وفي العالم – اللغة الإنجليزية – وكيف أن ذلك قد يكون أمرا ضروريا لتحقيق العدالة. فمن العدالة أن تكون هناك لغة مشتركة تصبح محلا للتفاهم والتواصل والفهم المشترك، غير أنه يرى أنه على الرغم مما يمثله ذلك من عدالة تواصلية يتوسل بها لتحقيق الديمقراطية، فإنه ينطوي علي أنواع متعددة من الغبن واللاعدالة. يحاول الكتاب تبيين هذه القضية، وكيفية إصلاح ميزان العدالة اللغوية من وجهة نظره.

والكاتب فيليب فان باريس Philippe van Parijs له تجربة شخصية؛ إذ إنه يعيش في مدينة بروكسل، عاصمة بلجيكا، ولد وترعرع ولا يزال يعيش فيها، مدينة أصبحت نتيجة صراع لغوي طويل، العاصمة الرسمية ثنائية اللغة لدولة ثلاثية اللغة؛ مدينة أصبحت الآن أيضاً عاصمة الاتحاد الأوروبي

---

[٩] صدر الكتاب بالإنجليزية بعنوان: Linguistic Justice for Europe and the World، عام ٢٠١١، عن دار نشر جامعة أكسفورد العريقة Oxford University Press، ويقع في ٢٩٩ صفحة.

European Union، كيان سياسي من نوع غير مسبوق أخذ على عاتقه منح مكانة متساوية لكافة كياناته اللغوية، السياسية، والقومية، ومن ثم أجبر على إنشاء أكبر خدمات للترجمة الفورية والتحريرية وأكثرها كلفة في تاريخ البشرية؛ ومن ثم فالكاتب لديه حساسية خاصة تجاه قضايا اللغة، فقضى خمس سنوات من حياته في مكابدة إعداد هذا المؤلَّف.

تنبع أهمية قضايا اللغة التي يتناولها الكتاب من إدراك ارتباطها المهم بتطلعات العدالة الاجتماعية سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي أو العالمي. فاستخدام الإنجليزية لغَة وسيطًة مشترَكة ينتشر بسرعة مذهلة في أوروبا والعالم وتلك الظاهرة الشائعة التي لا سبيل إلى الرجوع عنها، ليست أمرا ضارا، بل ينبغي أن تكون محل ترحيب، كما يرى الكاتب، غير أنها قد تولد أنواعاً من الغبن والظلم الذي يحاول كتابنا أن يميط عنه اللثام. يهدف الكتاب إلى مساعدة العلماء والناشطين وصانعي السياسات وعامة الجمهور، في النظر إلى القضية ببناء "تصور أشمل" يرشدنا إلى موقفنا من قضية العدالة اللغوية.

يسير الكتاب في محاولة أداء تلك المهمة، على النحو التالي: يقدم الفصل الأول صورة للآليات التي تكمن وراء العديد من الظواهر اللغوية من بينها انتشار اللغة الوسيطة، ويقدم الحجج التي تدعم وجوب استمرار هذا الانتشار وتزايد وتيرته، وتصف الفصول من الثاني إلى الخامس المضامين المختلفة التي يمكن أن ينشأ عنها الجور اللغوي. تتحدد في تلك الفصول المباديء المرشدة التي ينبغي أن نسير على هداها حينما نسعى إلى إزالة الظلم أو الحد منه، في إطار كل مضمون من تلك المضامين. يركز الفصل السادس على التنوع اللغوي، ويناقش مدى منطقية ومعقولية تأييد المحافظة على هذا التنوع ودعمه، ويتناول علاقة ذلك بقضايا العدالة اللغوية.

محتوى الكتاب

يقدم الفصل الأول، صورة للآليات التي تكمن وراء العديد من الظواهر اللغوية، من بينها انتشار اللغة الوسيطة المشتركة في العالم- اللغة الإنجليزية- ويقدم الحجج التي تدعم وجوب استمرار هذا الانتشار وتزايد وتيرته، فالالتزام بتحقيق العدالة الشاملة يبرر دعم نشر لغة واحدة مشتركة في أوروبا، وفي جميع أنحاء العالم، لغة واحدة مشتركة وسيطة تمكن الجميع من التواصل معًا، بصرف النظر عن اللغات الأم. في ضوء هذا لا ينبغي مقاومة التمكن من الكفاءة في اللغة الإنجليزية، بل الترحيب بذلك والتعجيل به، غير أن نشر هذه اللغة المشتركة نفسها قد يكون مصدرا للظلم الاجتماعي. ولابد أن تكون هناك طرق لإزالة هذا الظلم، أو التخفيف منه، ويجب أن يؤخذ ذلك التحدي على محمل الجد.

في الفصل الثاني يطرح الكاتب موضوع العدالة اللغوية من ناحية ضرورة تحقيق "التعاون العادل"، فما تم تقديمه في الفصل الأول ليس تعاونًا عادلًا، ويرى ضرورة تحقيق العدالة اللغوية التعاونية بتمكين من لم يتمكن من إتقان اللغة المشتركة، وتلافي ما يتبع ذلك من عواقب عدم التكافؤ في فرص العمل والطموح المهني والسياسي، ويدعو إلى تدعيم إتاحة مزيد من الفرص للتعلم ومقاومة أي محاولة لتقييد التدفق العالمي الحر للمعرفة والأفكار، وإثراء محتوى الإنترنت باللغة الإنجليزية، والمساهمة في تكلفة تعلم اللغة، دعما للتعاون العادل.

يؤكد الفصل الثالث فكرة العدالة اللغوية وتحقيق الفرص المتكافئة. فانتشار اللغة الإنجليزية لغةً مشتركةً يؤدي إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة، ولابد من اتخاذ التدابير المناسبة لمنع التفاوت القائم على اللغة بتقديم العون للأقل حظا

في الإنجليزية، وضمان التوزيع العادل للفرص المتاحة، بحيث لا يكون غير المتحدث بالإنجليزية أقل حظًا ممن يتحدثون بالإنجليزية، وذلك من شأنه أن يعزز إسهام الجميع.

يقدم الفصل الرابع فكرة العدالة اللغوية من ناحية ضرورة تحقيق التكافؤ في المكانة والتقدير بين اللغة الوسيطة المشتركة وغيرها من اللغات التي لا تحظى بتلك المكانة. في ضوء ذلك، يرى الكاتب أن الانتشار السريع للغة مشتركة (الإنجليزية)، والتعجيل لها لأسباب متعددة ربما يقلص من التقدير والمكانة المرجوة للغات المحلية الأخرى، فيظهرها بأنها أقل منزلة وأدنى مكانة. وقد يحدث ذلك ليس على مستوى الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على نطاق عالمي؛ ومن هنا يدعو الكاتب إلى ضرورة تأمين العدالة اللغوية من خلال ضمان التكافؤ في التقدير، المنزلة، والاحترام للغات الوطنية التي هي في القلب من هويتها.

يطرح الفصل الخامس مفهوم "الإقليمية اللغوية"، ويرى الكاتب أن من مقتضيات العدالة ألا يكون نشر الكفاءة باللغة الإنجليزية وتقويتها على حساب إضعاف اللغات المحلية، فينبغي تأمين التعددية اللغوية على المستوى الوطني، وكبح غطرسة المتحدثين الأصليين للغة المشتركة، وإظهار الاحترام لتعددية اللغات المحلية، وتأمين مكانة اللغات الرسمية في أوروبا.

يطرح الفصل السادس موضوع تنوع اللغات؛ إذ يرى أن العدالة وتحقيق الاحترام للغات المحلية يبرر إضفاء الشرعية على وجود التنوع اللغوي وترسيخه، والمحافظة عليه بين المجتمعات المحلية. والسبب في وجوب الحفاظ على التنوع اللغوي لا يكمن في أنه ذو قيمة جوهرية في ذاته، ولا أنه أمر مفيد ثقافيًا وفكريًا فحسب، بل لأنه ضروري لتحقيق العدالة اللغوية، وتحقيق التوازن في المكانة والتقدير والاحترام للغات.

لقد حاول هذا الكتاب أن يعالج كيفية ترسيخ العدالة عند التعامل مع المسألة اللغوية، وكان مصدر إلهامه الشعور بأن الأنظمة اللغوية الرسمية وغير الرسمية في بعض الأحيان جائرة جدا في عدد من النواحي، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مفاهيم العدالة التي تفترضها مثل هذه المشاعر وتحديد آثارها العملية. وقد أدى هذا إلى التمييز بين ثلاثة تفسيرات للعدالة اللغوية: عدالة التعاون عند الاتفاق على لغة وسيطة مشتركة، وعدالة التكافؤ في الفرص المرتبطة بالكفاءة اللغوية للغة المشتركة الوسيطة، وعدالة الاحترام والتقدير للهويات الجماعية اللغوية الأخرى.

يرى الكاتب أنه ليس من العدل أن يتحمل غير الناطقين بالإنجليزية العبء الكامل لتعلم هذه اللغة المشتركة، ويمكن مجابهة هذا الظلم بتقديم العون المجاني من الناطقين بالإنجليزية.

وليس من العدل أيضًا أن تمنح اللغة الإنجليزية –عند اتخاذها لغة وسيطة – ميزة متعددة الأبعاد لذوي الكفاءة بها أو المتحدثين الاصليين لها، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتنافس على الوظائف بشكل متزايد في سوق العمل، دون غيرهم، ويمكن وقف هذا الجور من خلال تدابير تعويضية لصالح غير الناطقين بالإنجليزية في جميع أنحاء العالم بأسرع ما يمكن، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة القوية والمتاحة لهذا الغرض، وتوفير أدوات التعلم اللازمة في التعليم الرسمي.

وليس من العدل في شيء احتقار اللغات الأخرى أو الحط من شأنها، فالعديد منها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهويات الجماعية لمجموعات عرقية أخرى، والطريقة الأكثر فعالية لرفع الجور هنا يكون بتفهُّم العدالة اللغوية على أنها تكافؤ الاحترام، ومنح كل مجتمع لغوي الحق في استخدام لغته كوسيلة للتعليم

والاتصال العام، ولا بد من تأمين بقاء مستوى كبير من التنوع اللغوي المحلي.

قد نحتاج إلى لغة مشتركة ووسيطة فعالة عادلة على المستوى الأوروبي والعالمي، لكن دون تمييز، مع الحيلولة دون انتقاص العدالة، وتلافي الآثار الجانبية لذلك.

رؤية نقدية للكتاب

- يحفل الكتاب بالعديد من الإحصاءات والبيانات الثرية الداعمة سواء على المستوى الأوروبي أو العالمي؛ ومن ثم فهو ينتهج الطريقة العلمية واستخدام المعادلات، والصيغ الرياضية التي تحلل واقع الحال وتثبت كثيرا من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية.
- ينزع الكتاب الى الصبغة الفلسفية في عرضه لمسألة العدالة؛ وبالتالي فهو يتوخى هذا المفهوم بعيدا عن الفكرة القانونية التي أسهب فيها كثير من القانونيين التي ظهرت في المواثيق الدولية والاتفاقيات الاقليمية، ومن ثم فهو طرح فلسفي جيد لفكرة العدالة.
- يحمل الكتاب رؤية توفيقة بين الواقع والمأمول، حيث لا يتنكر لواقع الحال من ناحية انتشار الإنجليزية لغة وسيطة، وهو يحاول أن يكون واقعيا في عدم مقاومة هذا الاتجاه، ولكنه يسعى لتلافي الآثار التي قد تنتج عن ذلك بتوعية متخذي القرار بخطورة الأمر، والعمل على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق العدالة المنشودة.
- يستلهم الكتاب تجربة ذاتية للكاتب وتعايش لواقع ملموس، ما يؤكد صدقية الطرح الذي يقدمه الكاتب بأنه ينبع من تجربة شخصية عايشها في بلجيكا التي تحفل بواقع متعدد اللغات حتى كادت الأمر أن يصل بها الى

حد الاحتراب الأهلي دفاعًا عن اللغات والهويات المتنازع عليها هناك، وبروكسل التي نشأ بها الكاتب في القلب من ذلك كله، وهذا يؤكد صدقية القضايا الفلسفية التي يقدمها الكاتب، وواقعيتها.

- الكتاب مفيد في تنبيه الجهات التشريعية العالمية، فعلى الرغم من أن الكاتب يطرح أفكارا حول فلسفة العدالة اللغوية، فإن أي نقاش مستقبلي في التخطيط اللغوي الوطني أو الاقليمي أو العالمي لابد أن يفيد من الافكار التي يقدمها الكتاب عند صياغة الحق في اللغة، أو عند وضع المواثيق التي تنظم أمر اللغات.

- قد يؤخذ على الكاتب، رغم جدية ما يطرحه من أفكار، أنه يضيق من مفهوم العدالة في زوايا محددة رغم أن العدالة اللغوية المنصوص عليها في المواثيق الدولية تذهب الى أبعد مما ذهب إليه الكاتب، وقد يرجع ذلك الى نظرته الفلسفية التي تميل الى تكثيف الأفكار وتعميقها على نحو موجز.

- ربما يكون الكتاب مغرقًا في الحالة الأوروبية رغم الادعاء بعالمية الطرح وربما يكتنفه الغموض في العرض بعض الشيء، حيث تتكرر بعض الأفكار بصيغ أخرى في أكثر من فصل، غير أن الكتاب جد ثري ويستحق القراءة والتمعن لما يطرحه من أفكار فلسفية عميقة لمفهوم العدالة اللغوية.

ما يفيد منه المخطط اللغوي العربي

لا غرو أن للكتاب فوائد جمة للمخطط اللغوي العربي، نوجزها فيما يلي:

- الوعي بمفهوم العدالة والتمكين اللغوي مهم، كي يتسلح به كل من يتصدى لتخطيط أمر اللغات حينما يتعلق الامر بتدريس اللغات العالمية، أو مسايرة الاتجاه بضرورة وجود لغة عالمية وسيطة مشتركة، والتنبه لما يمثله

ذلك من أخطار ومزالق، وضرورة الحيلولة دون حدوث غبن لمن لم يتمكن من إجادة اللغة الوسيطة، وليس ببعيد عن ذلك قضية مدارس اللغات والتدريس بلغات أجنبية، والتوسع في إنشاء فروع لجامعات أجنبية في عالمنا العربي، وما تطرحه من تفاوت في الفرص والتنبه للاختلالات المحتملة لانتشار بعض اللغات.

- من المفيد للمخطط اللغوي العربي الإفادة مما طرحه الكاتب من ضرورة تقديم دول المركز الناطقة الأصلية باللغة المشتركة مد يد العون، وتوفير موارد مجانية، وتقديم أدوات الدعم اللازم لإتقان الإنجليزية، وعدالة تعليم اللغات في الدول غير الناطقة بالإنجليزية. ففكرة التعاون العادل لابد من الإفادة منها حتى تكون الدول على مصاف واحدة في إتقان اللغة الوسيطة.

- التنبه لعدم ازدراء اللغات القومية في خضم السعي لإتقان اللغة الوسيطة. فمن المهم أن نحافظ على لغتنا، ونوليها ما يلزم من اهتمام لمجابهة تيار العولمة الذي يقع مفهوم اللغة المشتركة في القلب منه، فلابد من دعم اللغة بكل الوسائل الممكنة، وعدم التهوين من شأنها، أو الانتقاص من مكانتها؛ فلا تزال لغتنا العربية حاملة الهوية والدين وعماد التراث، ولابد من اتخاذ ما يلزم من وسائل لبث احترامها وهيبتها في النفوس.

- يؤكد الكتاب الفكرة القديمة الجديدة، وهي ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، فإتقان اللغات الوسيطة العالمية لا يجعلنا بحال من الأحوال نتنكر لهويتنا ولغتنا، ولا تزال قضية الهوية واللغة من القضية الملحة التي تنبثق دائما من أي نقاش حول التخطيط والسياسة اللغوية.

الفصل الثامن

صراع شينجيانغ..

هوية الأويغور، والسياسات اللغوية والخطاب السياسي(١٠)

مقدمة

في الأشهر الأخيرة الماضية طالعتنا نشرات الأخبار وشاشات التلفاز ومنصات التواصل الاجتماعي بصيحات أسى من جانب الأقليات التي تعيش في غرب الصين، لاسيما الأويغور، إزاء ما يمارس ضدهم من اضطهاد وتهميش وطمس للهوية. يعد هذا الكتاب من الدراسات الشائقة التي تطوف بنا إلى تلك المنطقة النائية من العالم التي تمثل حالة مثلى تتفاعل فيها السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي مع الهوية والقومية، وتختلط فيها القضايا المحلية مع المتغيرات العالمية، وتتبدل فيها السياسات وتتغير أحوالها من مرحلة إلى أخرى، التي تعرف باسم منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم في غرب الصين. وعلى الرغم من نشر الكتاب عام ٢٠٠٥ فإن أهميته الكبرى تكمن في أنه

---

(١٠) عرض لكتاب مهم صدر بالإنجليزية بعنوان The Xinjiang Conflict:Uyghur Identity, Language Policy, and Political Discourse، عام ٢٠٠٥ عن دار نشر East-West Center Washington، للمؤلفة إريان دوايار الأستاذة بجامعة كانساس، الخبيرة الدولية للسياسات اللغوية في هذا المنطقة.

يمثل جذور الصراع في غرب الصين، وكونه من المؤلفات التأسيسية التي لا يستطيع باحث للسياسات اللغوية في تلك المنطقة تجاهله، كما أنه لا يزال يرتبط بالواقع الحالي الذي يجري في تلك المنطقة.

ترصد هذه الدراسة السياسات اللغوية للصين تجاه الأقليات في منطقة آسيا الوسطى (غرب الصين ومنغوليا وشرق روسيا) وعلاقتها بهوية قاطني إقليم شينجيانغ (أو ما كان يطلق عليه أحيانا "تركستان الشرقية")، خاصة الأويغور الذين يدين معظمهم بالإسلام ويتحدثون الأويغورية، وهي إحدى اللغات التي تنتمي لعائلة اللغات الأتراكية Turkic (أحيانا تسمى التوركية) الشرقية، وهي وثيقة الصلة بالأوزبكية وبلغات بعض جمهوريات آسيا الوسطى.

تعرف المنطقة التي يعيش فيها الأويغور رسميا باسم منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم، وهي منطقة ذات أهمية سياسية واقتصادية وديموغرافية لحكومة بكين، تشكل حوالي سدس مساحة اليابسة في الصين، ويحدها ثماني دول من بلدان آسيا الوسطى، وتنعم بكثير من الموارد الطبيعية الحيوية التي تدعم الصين، وهي منطقة مهمة تمثل صمام أمان لاستيعاب الصينيين من وسط الصين. كما أن تلك المنطقة مأوى للسكان الذين لا ينحدرون من أصول صينية، أو ما يسمى بالشعوب التركية، أو "التركستانية"؛ فإلى جانب السكان الأويغوريين الذين يصل عددهم رسميا ٨.٢ مليون (وفق تعداد عام ٢٠٠٢)، تعد شينجيانغ أيضا موطنا لكثير من السكان من الأصول الكازاخية، والقرغيزية، والمغولية، والمسلمين الصينيين الأصليين، وغيرها من المجموعات الإثنية. ويحتوي الإقليم، باعتباره منطقة مترامية الحدود مع العديد من دول آسيا الوسطى، على أكبر كتلة سكانية بالصين تتحدث لغات غير الصينية داخل الصين. من هؤلاء الشعوب يمثل الأويغور، والتبتيون، والمغول أكثر تلك

الشعوب أهمية؛ إذ لكل منهم لغة موحدة ذات هيبة تحتوي على آداب مدونة. ورغم تجاهل البعض لدور السياسات اللغوية في الصراع حول العرقية والقومية، فإن اللغة هي جوهر الهوية العرقية. ينطوي حل الصراع في تلك المنطقة الصينية من آسيا الوسطى، في حقيقة الأمر، على الاستقلال اللغوي والثقافي للمجموعات العرقية الرئيسية، لا سيما الأويغور الذين يشعرون بالتهديد الشديد للغتهم ودينهم وعرقيتهم إزاء السياسات الصينية الثقافية واللغوية التي مرت بمراحل كثيرة بين اللين والشدة.

تقع السياسات اللغوية في القلب من منظومة بناء الأمة الصينية، فكما تقول مؤلفة الكتاب إريان دوايار وهي أحد الخبراء اللغويين الذين قاموا بدراسة المنطقة عبر سنوات عديدة، فإنه بعد نشأة جمهورية الصين الشعبية بوقت قصير، كانت السياسة اللغوية في المناطق الحدودية للصين تستجيب للثقافات المحلية، ويمكن القول أنها كانت واحدة من أكثر السياسات مرونة في العالم، غير أنها في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة خضعت للاعتبارات الجيوسياسية، حيث حدث تقليص تدريجي للتعددية اللغوية والثقافية في تلك المنطقة لمصلحة نموذج أحادي اللغة وأحادي الثقافة تفرضه الصين، صاحبه إحساس متزايد بتهديد الهوية الأويغورية. كانت السياسة اللغوية للصين في المناطق الحدودية في بادئ الأمر ذات طبيعة تكاملية وليست إدماجية احتلالية، وكانت تقوم على أساس متين وتلقتها الأقليات القومية بقبول حسن. وبرزت مثل تلك السياسة التعددية وكانت دعما للاستقرار الوطني بشكل إيجابي، لاسيما إذا ما قورنت بالسياسة السوفيتية المتشددة تجاه الأقليات في ذلك الوقت. غير أن بكين بدأت تتحول، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، من سياسة التكامل الثقافي إلى سياسة الدمج والاستيلاء على نحو فج، ما أدى إلى تعزيز القومية الأويغورية

وبعض الحركات الانفصالية الصغيرة، مع ما حمله ذلك من تقويض للسلام الإقليمي للصين، والجهد الصيني لبناء دولة حديثة. كان لهذا التحول في السياسة الصينية نتائج عكسية؛ فلم تتفهم الصين أن دعم صيانة اللغة والهوية الأويغورية ليس مناقضا لأهدافها في بناء أمتها.

ترصد هذه الدراسة تطور السياسة الصينية تجاه لغات الأقليات من خلال تقييم جهتين فاعلتين رئيسيتين مركزيتين في هذا الصراع: الصين الرسمية من ناحية والأويغور من ناحية أخرى، وكذلك جهتين فاعلتين خارجيتين: جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثًا من ناحية، وأمريكا الشمالية وأوروبا من ناحية أخرى. يظهر دور تلك الأطراف في تأثيرها على كيفية إنفاذ الصين لسياستها اللغوية، وما طرأ عليها من تغير في المناطق الحدودية الغربية. لم تكن أمريكا الشمالية وأوروبا ذات صلة بسياسة الأقليات الصينية حتى سبتمبر ٢٠٠١، لكن منذ ذلك الحين أصبح خطاب الإعلام الحكومي الصيني ماهراً في اجتذاب هذه البلدان – وخاصة الولايات المتحدة – لاتخاذ موقف متوافق مع الرؤية الصينية تجاه قضايا الأقليات القومية في الصين.

فضلا عن سياسة الصين اللغوية العلنية التي انطوت على تعليم اللغة الأم، ووضع معايير مركزية، كانت سياستها السرية أكثر بروزًا في دعوها إلى تثاقف الأقليات ودمجها في ثقافتها المهيمنة، واتضح ذلك من خلال تبنيها خطابا سياسيا يسم الحركات القومية الأويغورية بالإرهاب والتطرف. أما الولايات المتحدة، فقد سمحت لنفسها من خلال ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب" وما بعد الحادي عشر من سبتمبر أن تقع تحت تضليل تقارير وسائل الاعلام الصينية حول العلاقة بين الأويغور و"المتشددين الإسلاميين"؛ وبذلك وضعت الولايات المتحدة القومية الأويغورية في مصاف "الإرهاب"، ومن ثم بررت تعاونها

مع مشروع الحزب الشيوعي الصيني في قمع الأقليات. إن الخطاب الإعلامي الصيني الذي يصف الأويغور القوميين قبل عام ٢٠٠١ وبعده يظهر تحولا واضحا في تصاعد نغمة الخطاب من الحديث عن "الانفصاليين" إلى الحديث عن "الإرهابيين الإسلاميين"، وهو الاسم الذي أطلقته وسائل الإعلام الأمريكية على كثير من الأويغور وسمتهم أمريكا "بالإرهاب". وحذت معظم وسائل الإعلام الغربية، التي لم يكن لها اهتمام بما يحدث في غرب الصين في الأساس، حذو أمريكا، واضعة "الانفصاليين" مع "الإرهابيين" في كفة واحدة. ولسوء الحظ، أصبح كل الأويغوريين الذين يبلغ عددهم من ثمانية إلى عشرة ملايين نسمة متهمين بالإرهاب بالتبعية. وقد خلق ذلك مناخا من عدم الثقة لدى الحكومة والشعب الصيني في الأويغور أجمعين، كما أن الأويغوريين فقدوا الثقة في النوايا الصينية المعلنة إزاء تطوير المنطقة وتنميتها، واستشعروا أن السياسات الصينية الفعلية لا تجلب سوى المزيد من الاضطهاد الذي يسعى إلى إدماج الأقليات في الصين ومحو الهويات الإقليمية.

تقوم هذه الدراسة بتقييم السياسة اللغوية للصين في آسيا الوسطى نظريا وعمليا وارتباط ذلك بعدة متغيرات ومن أهمها متغير التعليم الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات اللغوية المعلنة والخفية؛ إذ تعكس سياسة تعليم اللغة في شينجيانغ الاتجاه المركزي التوسعي الذي يسعى لضم الإقليم للصين. يقوم الكتاب بفحص قضايا تعليم الأويغورية واللغات الأم الأخرى في إقليم شينجيانغ واستخدامها، واللغة الصينية القياسية والإنجليزية. تطرح هذه الدراسة بعض التوصيات السياسية واللغوية وتضعها تحت نظر الصين والولايات المتحدة لتخفيف آثار الصراع في شينجيانغ.

أ- أقسام الكتاب

ينقسم الكتاب باعتباره مونوجرافا إلى أقسام (موضوعات) وليس فصول، وفيما يلي نعرض أقسام الكتاب مع ملخص لكل منها.

١- المقدمة

كتب المؤرخون الصينيون الأوائل أن الغربيين (القاطنين في غرب الصين)، أو أوائل الآسيويين من آسيا الوسطى، لم يتوافقوا بأي حال مع المعايير الصينية. في الآونة الأخيرة، أثارت العلاقات مع الأويغور إحباطا مماثلا للصين. فردا على ما تعتبره الصين سياستها الفاشلة في الثمانينيات للتحرر الثقافي في شينجيانغ، انتهجت الصين في السنوات الأخيرة سياسة جديدة تتضمن الأحادية الثقافية الصينية في تلك المنطقة. وعلى الرغم من توجهات الصين الاقتصادية تجاه شينجيانغ، فقد تفاقمت الفوارق والتوترات بين الصينيين والأويغور في شينجيانغ أيضا، إلا أن السياسة اللغوية الصينية تجاه لغة الأقليات، وأكبرها لغة الأويغور هي التي جلبت الاستياء المتبادل بين الأويغور والحكومة المركزية الصينية.

كثيرا ما كان الأويغور يعتبرون السياسات اللغوية الحديثة للصين التي تضمنت توسيع نطاق اللغة الصينية في التعليم والإعلام، بالإضافة إلى تقليص نطاقات لغة الأقليات، اعتداء مباشرا عليهم وعلى ثقافتهم، غير أن بكين ترى أن هذه التغييرات السياسية ضرورية لضمان الاستقرار السياسي لاستمرار التنمية الاقتصادية في المنطقة.

لا يمكن فهم جذور الصراع في شينجيانغ إلا من خلال فهم السياسات الصينية المعلنة وغير المعلنة. فالسياسة الثقافية الرسمية (العلنية) للصين تقوم على المساواة والاستيعاب، لكن سياستها غير الرسمية (السرية) – منذ

الثمانينات من القرن الماضي– باتت تركز على الهيمنة والتوسع لضم الأقليات الرئيسية في شينجيانغ، لا سيما الأويغور، إلى الثقافة الصينية المهيمنة. ترصد هذه الدراسة تنفيذ سياسات اللغة الرسمية في المناطق الحدودية الصينية من تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى يومنا هذا، والتنفيذ المنهجي المتزامن للسياسات السرية، خاصة في مجالات التعليم والإعلام.

منذ عام ٢٠٠١ جذب الأويغور انتباه وسائل الإعلام الغربيين لتورط مزعوم فيما يسمونه "الإرهاب الإسلامي". ومن ثم أصبحت شينجيانغ وشعبها موضوعا ذا أهمية جيوسياسية للولايات المتحدة، وبالنسبة للصين، تعد شينجيانغ الآن المنطقة الأكثر حساسية من الناحية السياسية.

٢- التخطيط اللغوي على المستوى الوطني للأقليات في الصين

لقد كان التخطيط اللغوي المبكر الذي امتد بين عامي ١٩٤٩-١٩٧٩- مثيرا للإعجاب؛ حيث تنبه مؤسسو جمهورية الصين الشعبية في وقت مبكر جدا إلى وضع سياسات لغوية تقوم على التسامح وتعزيز اللغات. وعلى الصعيد الوطني، تم النص على التنوع اللغوي في الدستور المؤقت، مما سمح باستخدام جميع اللغات الإقليمية المعترف بها في شينجيانغ، على الرغم من عدم وجود موارد محددة لاستخدامها. تمتعت مناطق الأقليات التي تعيش على هامش الصين بالحكم الذاتي بسياسات مكتوبة لتعزيز لغات الأقليات، وحظيت جميع اللغات بضمانات قانونية بصرف النظر عن حجمها ووضعها.

كانت ثمانينات القرن الماضي فترة توسع هائل في دعم لغات الأقلية، ومع قيام الحكومات المركزية والمحلية بإنشاء ومراجعة أنظمة الكتابة وتأليف العديد من المواد والبرامج اللغوية الجديدة كان نظام التخطيط اللغوي في الصين

يستجيب للظروف المحلية في شينجيانغ. ولعل أحد التطورات المهمة خلال هذه الفترة كان انتهاج عدد من السياسات الإيجابية لمصلحة الأقليات؛ حيث كانت متطلبات القبول الجامعي مرنة تقوم على الاختيار لا الإجبار. وعلى الرغم من استمرار الخطيئة المركزية، فإن ثمانينيات القرن العشرين كانت تتميز بعدد من التطورات الواعدة منها: سن القوانين والسياسات التي تدعم لغات الأقليات، وتحرر كبير في التعبير الثقافي المستقل، بما في ذلك اللغة والدين. لقد قدر لهذا الأمر أن يستمر نحو خمسة عشر عاما. بعد ذلك، شهدنا رد فعل عنيف ضد ما اعتبرته بكين الإفراط في التحرر الثقافي للأقليات، لاسيما الأويغور.

٣- وضع اللغات في غرب الصين

كيف أصبح التعبير الثقافي الأويغوري "مفرطا"؟ لقد وجدت الصين أن لغات المجموعات العرقية الرئيسية تنافس الصينية محليا في المكانة والسلطة. فقد استخدمت لغة الأويغور، باعتبارها لغة وسيطة في الغرب الصيني، في عدد من المجالات الاجتماعية يربو على أي لغة أخرى في المنطقة: في المنزل، والسوق، وفي علامات الشوارع المرورية، وفي الأعمال التجارية، ووسائل الإعلام، وفي العديد من المدارس، إلى جانب كونها اللغة رسمية للحكم المحلي والمحاكم. لقد أيد مسؤولو التعليم المحلي ضمنيًا وضع الأويغور بصفتها لغة وسيطة وكانت مؤسسات شينجيانغ– من رياض الأطفال إلى الجامعة – تطرح اللغات غير الصينية في التعليم جنبا إلى جنب مع اللغة الصينية. تقف اللغات المحلية مثل الأويغور من حيث المكانة والسلطة، في مصاف اللغة الصينية القياسية في قمة الهرم الاجتماعي؛ فكلاهما لغات عالية المكانة تهيمن لغتها على المؤسسات المركزية بما في ذلك وسائل الإعلام والتجارة على الصعيدين الإقليمي والوطني. حظيت اللغة الأويغورية، فضلا عن ذلك، بنظام كتابة متقدم وكانت تسك بها

العملات المحلية، لكن الإنجاز الأكبر الذي تحقق هو تقييس كافة اللهجات الأويغورية وإنشاء لغة قياسية يمكن تسميتها باللغة القومية، صارت لغة للتعليم والإنترنت وأصبحت لغة يحميها الشعور الوطني وتكرس لها كافة الجهود.

٤- جذور السياسة اللغوية الحديثة لشينجيانغ

جرت محاولات مستمرة وحثيثة لتقييس نظام الكتابة في الأويغور، واستقرت على العمل وفق نظام الكتابة العربية، وجرت جهود مستمرة لتقييس اللغة حتى صارت لغة مكتملة، ورغم منافسة نظام الكتابة اللاتيني لها فإن الكتابة العربية استقرت، وأخذت البرمجيات الحاسوبية تصاغ بالعربية وعملت الجامعة على تطوير شبكة الإنترنت، وتوافقها مع نظام الكتابة العربي، وأنشأت لوحات مفاتيح بالعربية، وبرامج ترجمة. لقد أصبح للأويغور لغة قياسية، وأصبح الخط العربي يستخدم منذ عام **١٩٧٩** بين الأويغور، الكازاخيين، والقرغيزيين في الصين.

٥- التحديث اللغوي

بعد الجهود الحثيثة لإصلاح نظام الكتابة في الأويغورية، بذلت جهود لتحديث المعجم الأويغوري. فأعطيت اللجنة المنوط بها ذلك مهمة توحيد المعجم القائم، وإدخال كلمات تغذيه من اللغة الصينية. وقدم مخططو اللغة الإقليميون أيضًا معايير موحدة للمفردات السياسية الاشتراكية للغات الأقليات، واقتبست من الصينية كثيرا من الكلمات العلمية والأكاديمية والاجتماعية والسياسية، كما دخل المعجم كلمات عربية وفارسية وكازاخية. وكانت هناك محاولات لإيقاف غزو الكلمات من الصينية عن طريق سبك كلمات جديدة من أصول غير صينية، فاخترعوا كلمات غير صينية للتعبير عن

الأجهزة مثل كلمة tonglatghu mashinisi "الثلاجة " بديلا عن المصطلح الصيني "bingxiang " وكلمة "ssodde" للتعبير عن "المدرسة"، بدلا من الكلمة الصينية xioxiao

٦- السياسة السرية: تمييع الثقافة

بدءا من ثمانينيات القرن الماضي، سنت الصين سياسات للأقليات الثقافية تقوم على تمييع ثقافة الأقليات ومحوها. وقد بدا ذلك واضحا في المجالات اللغوية المهمة مثل: التعليم ووسائل الإعلام. كانت السياسة اللغوية السرية في الصين تقوم على اختزال التنوع اللغوي إلى مبدأ الدولة الاستعماري. والأساس المنطقي لمثل هذه السياسات قد يكون للفائدة الاقتصادية لجميع المواطنين في الأمة الصينية، ولكن التأثير السلبي كان السير الحثيث نحو أمة أحادية الثقافة وأحادية اللغة من خلال التوسع الاقتصادي والسياسي والثقافي في الشعوب الإقليمية. هذا التبدل كانت له آثاره السلبية في التعليم وتخصيص الموارد. على الرغم من أن الصين تعلن عن نفسها محليا ودوليًا باعتبارها "دولة وحدوية متعددة الأعراق"، فإنها استشعرت أن الوجود اللغوي المغاير في الوطن ينذر بتقويض مفهوم الأمة، وترى أن توحيد الأمة "متعددة الأعراق" الصينية يتطلب من المواطن أن يعتبر نفسه "وحدويا"، أو جزءا من هوية وطنية واحدة، بموجبها تكون الهويات العرقية الفردية تابعة لها. وبالتالي فالإشارة إلى لغات أخرى ذات أصول غير صينية (تركستانية مثلا) أصبح أمرا يؤرق الصين واستشعرت منه تهديدا لوحدتها. بدأ هذا الشعور يتنامى في أواسط التسعينيات، وأصبحت الإشارة إلى الهويات واللغات المحلية من الأمور التي تنظر إليها الصين شذرا، بل وأصبحت اللغات المحلية مثل القرغيزية أو الأوزبكية أو غيرها تسمى "لغات الصين" Languages of China ومواطن هذه البلاد هو "مواطن صيني".

وأصبحت الإشارة إلى الأصول التركستانية أمرا محظورا، والحديث عن هذه اللغات محظور في الخطاب الرسمي. وترفض الصين وجود أي كلمة تجمع عرقيات صينية مع عرقيات أو لغات من خارج الصين تجنبا لنشأة قوميات تتعدى حدود الدولة وتعمل على أي مشروع انفصالي.

وفي هذا السبيل تم تسييس الدراسات اللغوية في الجامعات الصينية، ومن ثم لم يستطع اللغويون الصينيون تأليف الكتب في هذا المضمار، سوى بالنقل عن مصادر أجنبية حتى لا ينزلقوا في مشكلات مع الحكومة الصينية، وأصبح هناك تجنب في الدراسات اللغوية المقارنة للحديث عن أصول الكلمات etymology في تلك اللغات، وأصبح الحديث عن اللغويات التقابلية من المحرمات، وتم التركيز فحسب على اللغويات التطبيقية التي تسعى إلى تعزيز تعلم اللغة الصينية كلغة ثانية لتلك العرقيات.

ولتعزيز اللغة الصينية وضعت جامعة "بكين للغة والثقافة" عام ١٩٩٠، أول اختبار موحد لتقييم الكفاءة الصينية لغير المتحدثين الأصليين تحت مسمى "اختبار الكفاءة الصينية" HSK، وقد وضعت الاختبار لتقييم و"تشجيع" الناطقين باللغة الصينية. في عام ١٩٩٢، أعلنت لجنة التعليم خطتها لتنفيذ اختبار الكفاءة الصينية العادية في مدارس الأقليات أيضا، واعتبر النجاح فيه شرطا لنجاح الطالب، وأصبح غير ممكن الترقية للصفوف الأعلى دون تحقيق الحد الأدنى من الدرجات في اختبار الكفاءة الصينية. إن الهدف القومي من وراء ذلك هو تعزيز القومية الصينية وإثبات هيمنتها على اللغات الأخرى، وإثبات أن الصينية لها اختبارات تقييسية مثل اختبارات اللغات الأوروبية وأنها ليست أقل شانا منها. وعلى الجانب الآخر كان هناك تقزيم للغات الأخرى داخل الصين؛ إذ أرادت الصين أن تثبت عجز اللغات الأخرى عن منافستها.

بعد إعلان عام ٢٠٠٢ الذي قضى بأن يكون التدريس الجامعي في الصين أحادي اللغة بالصينية، طبق اختبار الكفاءة الصينية على معلمي جامعة شينجيانغ، وقد أحيل إلى التقاعد المبكر كل من اعتبرت صينيتهم غير كافية للتدريس الجامعي. أما المعلمون الأصغر سنا الذين لم يحققوا الكفاءة الكافية اللغة الصينية القياسية فقد طلب منهم تعلم تلك المهارات بحلول مايو ٢٠٠٤، أو ترك وظائفهم. وهكذا، فإن جميع المعلمين الجامعيين في شينجيانغ يشترط أن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة في اللغة الصينية الماندرينية حتى يستمروا في وظائفهم.

أثبتت اختبارات كتلك تثبت التوجه الصيني نحو أحادية اللغة، لاسيما أن ذلك قد تواكب مع التضييق على دراسة لغات الأقليات في الجامعات الصينية؛ حيث تم السماح بدراسة تلك اللغات مع استبعاد ما تحتويه من أدبيات تراثية من روايات وأشعار، وفنون بغرض محو الوجه الثقافي لتلك اللغات. لقد سعت الصين إلى محو الوجه التركستاني في الثقافة والأدب مع استحضار الوجه الصيني القومي الوحدوي، وأرادت محو الهويات المسلمة التركستانية والمغولية والتبتية من أجل صين واحدة بلغة واحدة وثقافة واحدة.

٧-التعليم Education

كان التعليم الثنائي اللغة متاحا في بعض المدارس في شينجيانغ؛ حيث درست لغات الأقليات مثل الأويغورية، الكازاخية، والقيرغيزية، جنبا إلى جنب مع اللغة الصينية. كان المعلن من تلك السياسة هو تحسين الصينية إلى جانب اللغات الأخرى، إلا أن الهدف غير المعلن كان الدفع بأحادية اللغة الصينية؛ تمهيدا للقضاء على اللغات الأخرى. ولم تكن هناك بالمقابل أي جهود حثيثة لتطوير لغات الأقليات ولا موادها التعليمية، وعلى الرغم من أن النصوص

القانونية المعلنة أكدت حق الأقليات في استخدام موادها التعليمية وتطوير تعليم لغاتها، فإن استخدام تلك المواد كان محدودا في واقع الحال، واعتمد على الكتب المترجمة عن الصينية وأصبح قاصرا على المجالات الإنسانية والاجتماعية فقط. في المقابل قامت لجنة التعليم برفع جودة مدرسي اللغة الصينية، وتحسين ظروفهم المعيشية ورفع حالتهم ومعاملتهم.

كان عام ١٩٨٤ عامًا فاصلاً في السياسات اللغوية في شينجيانغ حيث فرض الحزب الشيوعي لمنطقة الحكم الذاتي توسيع استخدام اللغة الصينية على المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم. فسابقا، كان تلاميذ الأقليات يبدأون دراسة اللغة الصينية في السنة الأولى من المرحلة المتوسطة؛ وفي عام ١٩٨٤، بدأ تدريس الصينية في المدرسة الابتدائية من الصف الثالث الابتدائي، ليصبح بعد ذلك من الصف الأول الابتدائي. يرى المسئولون الصينيون أن تعزيز اللغة الصينية ينبع من افتراض أن الأويغورية ليست لغة مفيدة مثل الصينية، وأنها لغة متخلفة تحول دون "تطوير الغرب الصيني"، وأن لغات الأقليات في شينجيانغ تحتوي على كميات محدودة فقط من المعلومات، ولا يمكنها التعبير عن المعارف المتقدمة. لقد بات واضحا أن هناك اتجاها نحو فرض أحادية اللغة وتهميش لغات الأقليات. وعلى الرغم من وجود مدارس تدرس بها اللغات المحلية إلى جانب الصينية التي أصبحت إجبارية من رياض الأطفال، فإن الاختيار بين المدارس الناطقة بالصينية وتلك الناطقة بغير الصينية اقترن بصراع أيديولوجي كبير مما سبب ارتباكا في الهوية بين التمتع بالمزايا الاقتصادية والاندماج في الصين الكبرى، وبين التنكر للقومية المحلية والهوية العرقية والدينية. يرجع سبب ذلك إلى الفرص غير العادلة التي فرضتها السلطات؛ فالمدارس التي تدرس بلغات الأقليات تعاني من نقص المناهج

والكتب الدراسية والموارد المالية اللازمة لتعزيز اللغات هناك التي عمدت السلطات الصينية على إفقارها وإثبات عجزها.

في مارس ٢٠٠٤ أعلن عن تغير جذري في السياسة التعليمية حيث صار التعليم بالصينية فقط، فأعلنت صحيفة شينجيانغ أن الأقليات العرقية في المنطقة يجب أن تدرس باللغة الصينية، فبعد أن كانت الصينية هي اللغة الثانية في المدارس الإقليمية، أصبحت لغة التعليم حيث قرر الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الإقليمية دمج مدارس الأقليات العرقية مع المدارس الصينية، والتدريس باللغة الصينية، وفرض تدريس اللغة الصينية في المدن والمقاطعات للأقلية العرقية من الصف الأول الابتدائي، وأصبحت اللغات الأخرى كالأويغورية هي التي تدرس لغة ثانية. وفي جامعة شينجيانغ المحلية، تم تقليل عدد المقررات الناطقة بلغات الأقليات خلال التسعينيات من ثلاثة إلى واحد وأخيرا إلى لا شيء. وبعد أن كانت المناهج الدراسية بالكامل بلغة الأويغور في السابق، بما في ذلك العلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، صار التدريس بالكامل باللغة الصينية، حتى الشعر والأدب الأويغوري تم تدريسه بالصينية. يُنظر إلى ما جرى على أنه نوع من الانتحار اللغوي يؤدي لا محالة إلى انقراض اللغات. لعل ما حدث هنا سبب من أسباب الاستقطاب الشديد بين الصينيين والأويغوريين، فما رآه الصينيون محاولة لتوحيد البلاد، اعتبره الأويغوريون محوا لهويتهم واعتداء سافرا على هويتهم.

قد يبرر البعض الاتجاه الحالي نحو أحادية اللغة في شينجيانغ بالفوائد الاقتصادية المفترضة من التحدث والكتابة باللغة الصينية فقط. لكن السؤال هو: هل استخدام لغة الأويغور واللغات الأخرى يعيق تقدم الأقليات في شينجيانغ؟ الإجابة بالقطع: لا. فهناك شعوب حققت تقدما رغم التعليم بلغات

متعددة في الدولة الواحدة. فجنوب إفريقيا على سبيل المثال بها إحدى عشرة لغة رسمية، والسياسة اللغوية هناك تهدف إلى ضمان المساواة لجميع المجموعات اللغوية، ولم يكن ذلك عائقا أمام التنمية على الإطلاق. وفي الهند، تطبق سياسات ثلاثية اللغة في التعليم، فكل منطقة من البلاد تعزز تخصصاتها من خلال لغتها الإقليمية فضلا عن الهندية والإنجليزية.

٨- دور اللغة الإنجليزية

بدأت السياسات المتعلقة بلغات التعليم في مناطق الأقليات في الصين تقودها قوى أخرى غير لجان التعليم الحكومي الصينية؛ وهي قوى السوق العالمية ووسائل الإعلام. وعلى الساحل الشرقي للصين، أدت قوى الأسواق العالمية (لا سيما في الخدمات، والتصدير، والصناعات) وسطوة وسائل الإعلام العالمية إلى ضرورة الاهتمام بالإنجليزية، وحدثت طفرة في تعليم اللغة الإنجليزية ومنهجياتها في الصين. كذلك بدأ الطلاب الأويغور وأولياء أمورهم يطلبون تعلم اللغة الإنجليزية. وأصبحت الإنجليزية من الأدوات المهمة التي أراد الأويغور التسلح بها.

إذا نظرنا إلى واقع تعلم الانجليزية في شينجيانغ سوف نجد نوعا من التحيز؛ فالتقنيات الحديثة لتدريس اللغة الإنجليزية اقتصرت على الساحل الشرقي للصين، ولم تتطور منهجيات تعليم اللغة في غرب الصين. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، يتم تدريس اللغة الإنجليزية من أربعة كتب مدرسية الإنجليزية بها ترجمة ثنائية اللغة "صينية–إنجليزية" أي أنه عندما يتم تدريس اللغة الإنجليزية للأقليات، يتم تدريسها من خلال وسيط صيني؛ ومن عجب أن تدرس الإنجليزية للأقليات من خلال الصينية، فقد تعلم ٨٠ % من الأويغور اللغة الإنجليزية من خلال الصينية. وبررت السلطات في شينجيانغ ذلك بعدم وجود

كتب مدرسية باللغة الإنجليزية ثنائية اللغة "أويغورية–إنجليزية"، وأنه لا يوجد طلب على مثل هذه الكتب، ومن ثم توجب استخدام الكتب المدرسية الصينية. من العجيب ألا تترك الفرصة للأقليات لتعلم الإنجليزية من خلال كتب أحادية اللغة (إنجليزية فقط). كما أن الطرق الصينية في تعليم اللغة القائمة على التدريس بالصينية والنهج التلقيني الذي يقوم على التكرار بعيدا عن واقع المحادثات هو نهج عقيم، ورغم ذلك استخدم بين الأويغور. وفضلا عن ذلك، أغلقت السلطات الصينية مراكز تعليم الإنجليزية الخاصة الأكثر تطورا بحجة أن لها نشاطا سياسيا معاديا للسلطة.

لا يعد تعليم اللغة الإنجليزية للأويغور من خلال اللغة الصينية أمرا مزعجا ومربكا فحسب، بل هو أمر يعمد إلى تخلف الأيغور، وصدهم عن اللحاق بنظرائهم من الصينيين الأصليين. فكلمة إنجليزية مثل "الحاسب" يجب تعلمها أولاً من خلال الكلمة الصينية diannao، بدلاً من تعلمها من خلال الكلمة الأويغورية المناسبة kompyuter "كمبيوتر". بسبب الاضطرار إلى دراسة اللغة الإنجليزية من خلال اللغة الصينية، أصبح الأويغور عرضة للتخلف عن الطلاب الناطقين باللغة الصينية، واستشعر الأويغور من خلال سياسة تعليم الإنجليزية تلك رغبة الصين في دفعهم نحو التخلف، وتعزيز الشعور بأن لغتهم متخلفة، ولا يحتمل أن تكون وسيطا للتعلم. لقد زرعت مثل هذه السياسة عدم الثقة بين الأقليات.

٩- وسائل الإعلام: التمثيل الرسمي لشينجيانغ والأويغور

تسببت السياسة الإعلامية في تقليص استخدام لغات الأقليات، لا سيما اللغة الأويغورية. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، ارتفعت مساحة وسائل الإعلام المخصصة للصينيين وازداد استخدام المفردات الصينية في لغة الأويغور. فحدث

استبدال منهجي للعديد من الكلمات الأويغورية مثل استخدم كلمة dianhua "الهاتف"، بدلا من كلمة telefon، وكلمة palü "القانون" بدلا من qanun. ومن الملاحظ كذلك أن الصحف الناطقة بلغة الأويغورية لم تكن سوى ترجمات للطبعات الصينية من هذه الصحف، وتلك الترجمات لم تكن سوى صياغة حكومية تبتعد عن واقع اللغة الأيغورية القياسية الحية. كانت هناك مفارقة أيضا في البث الإذاعي والتلفزيوني؛ فبينما تزايد البث التلفزيوني والإذاعي باللغات الأجنبية في شرق الصين، انخفض تدريجيًا البث بلغات الأقليات من ثلاثة وأربعين محطة إلى سبع محطات بدءا من عام ٢٠٠٢.

فضلا عن ذلك، فرض القانون أن تكون السينما والتلفزيون والأفلام باللغة الصينية، وإذا تم تخصيص فيلم ليشاهده مواطنو منطقة الأقليات يتحدث الممثلون الأويغور بالصينية في الفيلم، ثم توضع الترجمة الشفهية (الدوبلاج) على الأصل الصيني بلغة محلية. لقد تم إنتاج عشرة آلاف فيلم بهذه الطريقة. أما نشرات الأخبار فإنها أصبحت تذاع باللغة الصينية، وتترجم بعد ذلك إلى اللغة المحلية، وضمانا للسيطرة السياسية على المحتوى، تسارعت خطوات استبدال مفردات لغة الأقليات بنظيرتها الصينية. لقد كان من شأن ذلك تقويض لغات الأقليات، وتوليد الاستياء في المجتمع المحلي.

١٠- السياسة اللغوية السرية وتسييس الخطاب

تلعب وسائل الإعلام والهيئات الحكومية دورًا مهمًا في تشكيل التصورات العامة حول شرعية اللغات ومكانتها وتخصيص مواردها والناطقين بها. يشكل هذا تنفيذا لسياسات غير معلنة. لوحظ في السياسة الصينية مؤخرا تكرار كلمات وعبارات معينة في الخطاب العام ذات دلالة مهمة في إدارة الخطاب السياسي. فاستخدمت الصين مسميات عرقية وجغرافية في السياق الدولي

وضعت بعض الأقليات مثل الأويغور في سياقات مغايرة لمفهوم الأمة الصينية الحديثة. فقد تم اختيار مفردات معينة لنعت الأويغور تعكس التصور الصيني، وما تريد الصين تصديره للعالم حول الثقافة والتراث اللغوي الأويغوري؛ فالمصطلح الجغرافي "المناطق الغربية" مثلا أصبح لا يشير بالضرورة إلى "مناطق غرب الصين" بل يفرض المقارنة بين الأراضي الصينية، والمناطق الحدودية "المتخلفة"، كما أن التسمية "تركستان الشرقية"(أو تركستان) أصبح لها مدلول سياسي. ففي الأصل كان هذا الاسم مجرد مصطلح جغرافي فارسي يعني "أرض الأتراك". في رأي السلطات الصينية يتناقض هذا الاسم مع الوحدة الوطنية؛ ومن ثم فقد أعلن حظر استخدام المصطلح في الصين، ومن المفارقات أن نرى أن هذا المصطلح على الرغم من حظره على ألسنة المواطنين العاديين، فإنه يستخدم الآن بكثرة في الخطاب السياسي الصيني حول "الإرهاب" لأغراض الدعاية السياسية في سياقات سلبية في إطار "الانفصالية" و"الإرهاب"، مما أدى إلى ربط اسم المكان ذهنيا بالخطر والإرهاب والفوضى. وهذا ما تلقفته وسائل الإعلام الغربية وجعلت منه وصمة عارعلى جبين الأيغوريين.

كما روج في الخطاب العام لاستخدام كلمة "الانفصاليين" مرادفة للأويغور واتخذت ذريعة لتبرير أعمال القمع الوحشية التي تقوم بها الصين، فأصبح هناك تلازم بين "الانفصال" و"الأويغور"، ومن ثم تم تبرير حملة "اضرب بقوة" التي شنتها الصين ضد المسلمين الأويغور. ثمة تحول آخر ظهر في يناير ٢٠٠٢ كشف عنه إعلان وزارة الخارجية الصينية عن الاضطرابات في شينجيانغ؛ حيث تحول فيه الخطاب كليا من القومية الأويغورية المحلية و"الانشقاق" و"الانفصال" إلى الحديث عن "الإرهاب الدولي الديني" و"الجهاد"، وضرورة ضرب هؤلاء "الإرهابيين" كجزء من الجهود الدولية ضد الإرهاب. فالإشارات إلى "الإسلام"

و"الإرهاب" أصبحت إشارات جديدة في لغة الخطاب السياسي. وبعد الحادي عشر من سبتمبر، استخدمت الصين كلمة "الإرهاب" في خدمة أحادية الثقافة التي تريد انتهاجها، حيث تم ربط الاسم العرقي الأويغوري بالإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي في الصحافة. فأدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حركة تركستان الشرقية الإسلامية كمنظمة إرهابية أجنبية، وربطتها بالأويغور، وأصبح ديدن الصحافة الغربية الربط بين الأويغور والإرهاب. تتحمل الصين المسؤولية الكبرى في تصدير هذه الصورة عن الأويغور للعالم، وربما اتخذتها تكئة لسياساتها نحو محو الهوية وسياسة اللغة الواحدة والثقافة الواحدة.

١١-القومية اللغوية والقضايا عبر الوطنية

على النقيض من الدول المحيطة بالصين متعددة العرقيات، فإن سياسة الصين تجاه التعدد العرقي واللغوي تنزع إلى أحادية العرق واللغة. لقد ضخت الصين موارد كثيرة في تطوير البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية في مناطق الحكم الذاتي في شينجيانغ، إلا أنها قلصت الموارد اللازمة لدعم اللغات الأصلية في هذه المنطقة، وهي الخطوة التي ولدت العداوة بين السكان المحليين. فإذا أرادت الحكومة المركزية استعادة قلوب مواطني شينجيانغ وعقولهم، فإن ذلك يحتاج إلى تكريس الموارد المادية والبشرية لتعزيز اللغات هناك، فدعم اللغات والثقافات ليس دعما للانفصال، بل للاستقرار، واللغة ليست وسيلة اتصال فقط، ولكنها تجسيد لكل أبعاد الثقافة بطريقة فريدة. إذا أرادت الصين تحقيق أهداف طويلة الأجل تتضمن إقامة وحدة والحفاظ على السلامة الإقليمية، يجب أن تعزز الثقافات واللغات.

١٢- التوصيات السياسية

أ-توصيات للصين

١- على الصين أن تعلم أن جميع اللغات والثقافات لها قيمتها، واللغة البشرية تتكيف بشكل فريد مع البيئة الاجتماعية وحاجات المتحدثين بها. فجميع اللغات تقف على نفس المرتبة؛ وجميع اللغات تسعى للتواصل في كل المجالات. وعلى الصين أن تدعم تلك اللغات بدعم معاجمها بالكلمات الصناعية والحاسوبية والتقنية دعما لوجودها وصيانة لشعوبها لإزالة اسباب الاحتقان.

٢- لابد من السماح للأقليات بالحفاظ على لغاتها وتطويرها، وينبغي العدول عن الاتجاه الحالي في الحد من استخدام لغات الأقليات، لا سيما الأويغورية، في التعليم ووسائل الإعلام، وينبغي صدور توجيهات وتطوير سياسات لغوية صريحة تراعي اللغات الإقليمية، وتهيئ الظروف الاجتماعية المناسبة. لابد أن يتضمن التخطيط اللغوي حماية اللغة والحفاظ عليها.

٣- النظر في شأن تطبيق سياسة "اللغات ثلاث" التي تنتهجها بعض الدول، حيث تعد لغات الأقليات موردا من الموارد الثمينة. فكما في الهند، يمكن أن تلتزم الصين بدعم نظام ثلاثي اللغات يشمل اللغة الوطنية (الصينية الحديثة القياسية) ؛ بالإضافة إلى الإنجليزية؛ ولغة الإقليم (على سبيل المثال، لغة الأويغور القياسية لشينجيانغ، ولغة "لاسا" التبتية). كل من هذه اللغات تخدم غرضا معينا: فلغة الماندرين الصينية توحد الأمة، وهي ضرورية للتواصل المشترك داخل الصين، والإنجليزية تسمح للصين وأقاليمها بالتمتع بالمزايا الاقتصادية في العالم، واللغات الإقليمية تحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتعزز الفخر بالتراث العرقي.

٤- إذا كانت حكومة الصين قد وقعت تحت وهم أن الاستقلال الثقافي يفضي إلى النشاط الانفصالي، فإن تجارب التاريخ تثبت أن العكس هو الصحيح. فحينما أظهر الحزب الشيوعي الصيني في منتصف الثمانينات تسامحًا في سياساته في شينجيانغ، كان ذلك مقبولا من النخبة الأويغورية وكان من عوامل الاستقرار والسلم الاجتماعي. لكن بعد حملة "اضرب بقوة" عام ١٩٩٦، وتشويه الإسلام في شينجيانغ بربطه بالإرهاب الدولي منذ عام ٢٠٠١، وتحول التسامح إلى كراهية، ومحاولات القضاء على لغة الأويغور، تآكل القبول للحكم الصيني، وبدأت الفتنة النائمة تستيقظ من سباتها، وسرى الشعور بوجود حملة ممنهجة ضد اللغة والدين الذين هما مركز الهوية الأويغورية، والتعدي عليهما من قبل الثقافة الصينية المهيمنة اعتبر اعتداء على الهوية. لابد للصين أن تدرك أن تعزيز الهويات يؤدي إلى السلم العام والاستقرار وليس الانفصال.

٥- يمكن لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة (IT) التي تتعامل مع اللغات تعزيز مهارات العمل بالاستثمار في تقنيات اللغات الإقليمية مثل الأويغورية. فإذا كان الأويغور يشتكون قلة فرص العمل، وخاصة خريجي الجامعات، يمكن لبكين أن تقطع شوطًا طويلًا لاستعادة ثقة ودعم الشعب في شينجيانغ من خلال إنشاء بحوث تقنيات المعلومات ومراكز تطوير تتبنى تقنيات حديثة للتعامل مع لغات الأقليات التي يتحدثها الملايين من البشر، والنمو التقني نحو إنشاء برامج للغات مثل الأيغورية، مثل برامج التعرف على الصوت وتوليف الكلام وأنظمة الكتابة، وتطوير منتجات تقنية تصدر إلى السوق الدولية، وخاصة في آسيا الوسطى التي تتشابه لغاتها مع لغات شينجيانغ. يمكن للصين أن تشجع الاستثمار الأجنبي

المباشر في تقنيات اللغة، وعلى هذا النحو، سيكون ذلك حافزا اقتصاديا يعزز الاستقرار السياسي في المنطقة.

٦- لابد من تغيير تصورات الصين حول الأقليات، وتعزيز قبول ثقافات الأقليات، وهو أمر يفيد الأمة كلها، بدون هذا القبول، تتعمق الخلافات، وقد تستشعر العرقيات في شينجيانغ مثل الأويغور أن لا مستقبل لهم في المشاركة في بناء الدولة، وقد تقرر الانسحاب من المجتمع الصيني في نهاية المطاف. إن الشوفينية السياسية والاستعلاء على الآخر هي التي تؤدي إلى تفكك الصين في واقع الأمر.

ب- توصيات للولايات المتحدة

١- التمييز بوضوح بين القومية الأويغورية والإرهاب. لقد أفادت وسائل الإعلام الصينية من سوء الفهم الشائع بربط الإسلام بالإرهاب، ومن السياسة الأمريكية الساعية لمكافحة الإرهاب، وقد تلقف الإعلام الأمريكي الخطاب الإعلامي الصيني الذي يستخدم عبارات مثل: "المسلمون الأويغور"، و"الإرهابيون الأويغور"، و"الحرب المقدسة"، و"تركستان الشرقية"؛ وهي تلميحات بأن الأويغور يشكلون تهديدًا إرهابيًا طويل الأجل، ولابد لأمريكا أن تحول دون الانزلاق في هذا المنزلق؛ إذ إن ذلك من شأنه استخدام الصين لأمريكا في حربها ضد الأويغور، بل والاستعانة بها عسكريا لو لزم الأمر لقمعهم، وهذا من شأنه أن يذكي نيران الكراهية لأمريكا، وربما يذهب ببعض الأويغور نحو الراديكالية.

٢- النظر إلى شينجيانغ ليس فقط كجزء من الصين، ولكن أيضًا كجزء من آسيا الوسطى. فشينجيانغ تعد،إداريا، جزءا من الصين، ولكن يجب ألا ننسى أن شينجيانغ أيضا لديها علاقات ثقافية وجيوسياسية قوية مع آسيا

الوسطى. فالأويغوريون، والكازاخيون، والقيرغيزيون، وغيرهم من المجموعات غير الصينية الأصل في شينجيانغ تشترك في اللغات، والهويات العرقية عبر الوطنية، والمعتقدات الدينية مع كثير من الدول المجاورة في آسيا الوسطى. ويشعر الكثيرون منهم بقوة أن تاريخهم مرتبط بآسيا الوسطى؛ نظرا للأصول التاريخية المشتركة والتقاليد. فالعديد من العائلات الأويغورية تمتد أصولها إلى آسيا الوسطى، وأي سياسة الولايات المتحدة بشأن شينجيانغ يجب أن توازن بين مصالحها مع الصين وبين مصالحها السياسية والتجارية والاقتصادية في آسيا الوسطى.

٣- دعم التفرد الثقافي. يمكن للولايات المتحدة، في هذا المضمار، حث الصين على تعزيز صيانة وتوسيع نطاقات اللغة للأقلية الكبرى اللغات، لا سيما في التعليم والإعلام؛ وتخفيف القيود على العبادات الدينية والتعليم لجميع الأعمار، سواء في المساجد أو في المنازل؛ فضلا عن تدريب وتوظيف كوادر الأقليات، واتخاذ خطوات – مثل التدريب التقني– للحد من ارتفاع معدلات البطالة بين الأويغور، ويجب على الوكالات الأمريكية العاملة في الصين تشجيع الحكومة على تبني نهج عادل، ومنصف للمناطق الحدودية الصينية مثل شينجيانغ والتبت، كما ينبغي تشجيع بكين على عدم إجبار الأويغور على الاختيار بين الولاء العرقي والولاء للدولة الصينية.

٤- الاعتراف بأن الأويغور حلفاء سياسيون مهمون للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كونهم مواطنين صينيين. لقد كان الأويغور موالين لأمريكا إلى حد بعيد – حتى وصمتهم الولايات المتحدة بالإرهاب، ويأمل الكثير من الأويغور أن تمارس الولايات المتحدة ضغطا على الصين

للحيلولة دون النهج أحادي الثقافة في شينجيانغ، ولا ينبغي أن يكون تحالف واشنطن مع بكين على حساب استبعاد الأقليات الصينية الرئيسية مثل الأويغور. ينبغي على الولايات المتحدة تحقيق التوازن، وفتح الآفاق أمام الأويغوريين، وتقديم دعمها للتعبير الثقافي السلمي والتنمية عن طريق تسهيل فرص الدراسة في الخارج للأقليات الصينية، وكذلك دعم البث الإذاعي بلغات الأقليات. على واشنطن أن تفكر في اعتبار الإسلام الأويغوري دراسة حالة تثقف الأمريكيين حول التنوع في الإسلام؛ فالإسلام الأويغوري يوازن بين الدين والحياة، كما ينبغي عليها أن تتريث في وسم الاسلام بالإرهاب.

٥- إنشاء قنصلية أو مركز تجاري لأمريكا في شينجيانغ. إن وجود تمثيل تجاري أمريكي في شينجيانغ من شأنه أن ييسر القيام بالأعمال التجارية في غرب الصين؛ ووجود قنصلية في شينجيانغ يمكن أن يخفف الضغوط على السفارة في بكين التي تخدم منطقة شاسعة مترامية الأطراف تغطي ٤٠٠٠ كيلومتر، وتكلف الكثير من العناء والنفقات للوصول إليها، وسيتيح ذلك لأمريكا القدرة على تخفيف القمع الصيني في شينجيانغ وسيفتح الآفاق أمام الولايات المتحدة للانطلاق إلى جمهوريات آسيا الوسطى وتوثيق العلاقة بها.

تحليل نقدي للكتاب

يعد هذا الكتب حالة نموذجية لكيفية إدارة السياسة اللغوية في الصراع السياسي، صراع بين رغبة الدولة في بناء أمتها بمحاولات التوحيد اللغوي والعرقي، وهوية الأقليات التي هي جزء من وجودهم وحياتهم. وهو درس لكيفية إدارة الصراع في العلن وفي السر؛ ففي حين كانت السياسة الرسمية

المعلنة تسعى إلى العدالة والإنصاف والتحرر الثقافي وهو ما كانت الصين تصدره للعالم، بل كانت تمارسه فعليا في فترة من الفترات، ظلت السياسة غير المعلنة تعمل على تقويض الثقافة واللغة. وهو درس في التعامل مع السياسات الفعلية على أرض الواقع وليس من خلال الإعلانات الرسمية. وهو درس في المعلن والخفي في السياسات اللغوية.

يطرح الكتاب رؤية متوازنة ويقدم الحقائق بحياديه تامة؛ حيث يضع وجهتي النظر في السياسة اللغوية، تلك التي تتبناها الصين، وتلك التي تسعى الاقليات إلى تحقيقها كما يعرض وجهتي النظر تجاه الخصوصية الثقافية في مقابل بناء الدولة ووحدتها، وكذلك يقدم الكتاب رؤية متوازنة تجاه طرح المصالح المتباينة لكل الأطراف حيال الصراع في شينجيانغ، فيقدم وجهة نظر الحكومة الرسمية في مقابل الوجهة الأويغورية، ويضع أمريكا في الصراع الدائر ثم يربط ذلك كله بطبيعة السياسة اللغوية في المنطقة، كما يوازن الكتاب بين التاريخ والهوية والحداثة.

يقدم الكتاب طرحا بديعا في توضيح دور تخطيط المناهج الدراسية في بناء الهوية وتحقيق أهداف الدولة. فقد كانت الصين ترى التنظيم المنهجي للغات الأقليات وتوليه الاهتمام حينما كانت تهدف إلى سياسة ثقافية تتبنى التوازن والتحرر الثقافي والحكم الذاتي، وحينما تحولت السياسة الصينية نحو الهيمنة والسيطرة والتحكم الثقافي وأحادية الثقافة واللغة بدا ذلك واضحا في التخطيط المنهجي كذلك؛ إذ عمدت إلى إدخال الصينية لغة أولى، واعتبار لغات الاقليات لغة ثانيه، كما أنها ضيقت استخدام لغة الأويغور وجعلتها قاصرة على بعض المجالات، وضيقت على حريات البحث العلمي في الدراسات اللغوية وجعلتها قاصرة على اللغويات التطبيقية التي تخدم أهداف اللغة الصينية فقط.

من الماتع في الكتاب أيضا أنه يفتح آفاق الحلول التي يمكن أن تتقارب

عندها كافة الأطراف؛ فهو يقدم نصائح للصين كي تتبنى نهجا معتدلا تجاه لغات الأقليات وثقافتهم، وضرورة النظر إلى المستقبل الذي يمكن أن يشمل الجميع بمزيد من التسامح، وليس السيطرة، ويثبت أن الشوفينية، وإثارة النعرات العنصرية لا تجدي نفعا في إقرار السلم في الصين، كما أنه يرسم السياسة الاستراتيجية الأمريكية التي ينبغي ان توازن بين مصالحها مع الصين ومصالحها مع الأويغور وغيرهم من الأقليات الصينية، فتتوقف عن وسمهم بالإرهاب، ومراعاة مصالحها في آسيا الوسطى التي يمكن أن يكون الأويغوريون عاملا حاسما فيها.

يعطي الكتاب درسا مفيدا في كيفية استغلال بعض الدول لظروف المناخ الدولي لتسوية الصراعات الداخلية العرقية واللغوية. فقد وجدت الصين ضالتها بعد الحادي عشر من سبتمبر في التخلص من ثقافات الأقليات ولغاتهم عبر إفراز خطاب سياسي سلبي عن الأقليات يربطهم بالحملة الدولية على الارهاب؛ وبالتالي يعطي للعالم مبررا مقبولا لما تقوم به من قمع، حيث تتغلب مصالح العالم مع الصين ورغبته في التصدي للإرهاب المزعوم علي مصالحه في الدفاع عن حقوق الإنسان الثقافية واللغوية. وهذا يوضح دور الخطاب السياسي في وصم الآخر ومحو هويته.

يقدم الكتاب منحى رائعا في تبيان الجذور التاريخية للصراع في شينجيانغ؛ إذ يتتبع التاريخ القديم لتطور المنطقة، وتغير السياسات الصينية تجاهها، كما يقدم أسس الصراع السياسي والثقافي في شينجيانغ بين شعب يبحث عن هوية وأمة تسعى إلى وحدة مدعاة، ويبين التطور الثقافي الذي طرأ على الأقليات، وعلاقته بدول الجوار والتقاطعات السياسية بين المصالح الاقتصادية والسياسية في المنطقة وربط ذلك بصراع الهويات.

يمثل الكتاب كذلك حالة فريدة في توضيح العلاقة بين اللغة والهوية، فلا يألوا الأويغوريون جهدا في تقديم كل ما يلزم للحفاظ على لغتهم عن طريق اتباع نظام كتابة لها يقوم على أسس الكتابة العربية، وتقييس وضع القواعد لتوحيد اللغة، وتطعيمها بما يلزم من كلمات معجمية من اللغات العربية والفارسية والكازاخية، والعمل على إيجاد بدائل أويغورية للكلمات الصينية المستخدمة مثل الكلمات الدالة على الآلات: (كالثلاجة)، أو المؤسسات (كالمدرسة). هذا الإصلاح اللغوي هو الذي أعطى للغة الأويغورية مكانتها، ووضعها في منافسة مع اللغات الأخرى وحافظ على هوية الأويغوريين.

الدروس المستفادة لمخطط السياسة العربي

١-إن تطور اللغات إنما يتم بعزيمة أهلها وجدهم واجتهادهم؛ فاللغة الأويغورية ناضل من أجلها الأويغوريون، وعملوا على تطوير نظام كتابتها عبر العصور، والمحافظة عليها واستخدامها والعمل على توافقها مع المستجدات التقنية؛ فها نحن نشهد كيف استطاع الأويغوريون استخدام لغتهم عبر الانترنت، وتنسيق نظام الكتابة بها عبر الشبكة؛ وهكذا فإن أي جهد عربي لتطوير اللغة العربية إنما يقوم على حراك أهلها وعلى فطنتهم في تطويرها مع المستجدات وجعلها مواكبة لروح العصر.

٢- لابد من التنبيه إلى الدور الخطير الذي تلعبه السياسات التعليمية في تطوير اللغة أو انتكاستها؛ فها هي الصين تقوي أو تقلص اللغات الإقليمية عبر اتخاذ سياسات تعليمية لتحقيق مآربها. فتارة تقدم المنهجيات المتقدمة والموارد اللازمة لدعم ثقافات الأقليات في عصر التحرر الثقافي، وتارة أخرى تعمد إلى إضعاف اللغة الأويغورية، ووضعها تحت وصاية اللغة المهيمنة، وتهميشها بالاستبعاد من مناهج التعليم وجعلها لغة مهمشة،

ومنع انتشار الأدبيات بها، بل واستبعادها من المجالات الإعلامية بتقليص اللغات الناطقة بها وإزاحتها عن الإنتاج الثقافي والاعلامي والفني.

٣- يحتاج الدعم اللغوي إلى موارد ينبغي أن تكرس لإنشاء بنية تحتية قوية بالعمل المنهجي على نشرها في قطاع التعليم والاعلام والوقوف في مواجهة كل من يهاجمها وينتقص من قيمتها؛ فقد رأينا كيف أن الصين نجحت في تصدير خطاب للعالم يتهم الأويغور بالإرهاب، وتزامن ذلك مع الهجوم على اللغة الأويغورية واعتبارها لغة "متخلفة"، ونلاحظ هنا أهميه انتشار التراث الأدبي، إلى جانب التراث اللغوي. فالصين حينما أرادت إضعاف الأويغورية سمحت لها بالانتشار اللغوي بينما حجمت الأعمال الأدبية والفنية والشعرية في الجامعات وهو درس يؤكد مدى الارتباط بين اللغة والأدب، وأهمية انتشار الأدب العربي العربية بالخارج والداخل.

٤- يمكن مد جسور التعاون بين العرب والأويغوريين من أجل مناصرة القضايا العادلة، ودعما للكتابة العربية في بلادهم، ويمكن أن توجد مناطق مشتركة من التعاون في معالجة الحرف العربي على الإنترنت، ويمكن أن يثمر ذلك كثيرا في تطوير الكتابة العربية وما بها من فنون وزخارف، كما يمكن للتعاون التقني أن يؤتي ثماره فيما يتعلق بنشر الأدب الأويغوري في البلاد الإسلامية، والتعريف بقضاياهم ومعيشتهم، وجعلهم جسرا بين العرب والمسلمين وآسيا الوسطى، ويمكن استثمار التقارب العربي-الإسلامي مع الصين في تخفيف الضغط على الأويغور، ووضع ذلك على طاولة المفاوضات في أي تعامل حالي أو مستقبلي مع الصين.

٥- توضح الدراسة أهميه الكتابة والتدوين وتطوير المعجم في السياسة اللغوية؛ فإذا أردت مناصرة اللغة الفصحى، لابد من وقف تيار التدوين اللهجي،

ووقف كل المحاولات التي تدفع إلى وضع نظام كتابي له؛ اتقاء لإحداث شرخ في جدار العربية يمكن أن ينمو مع الزمن ويخلق هويات بديلة أو موازية داخل الجسد العربي (انظر إلى نموذج كتابة اللهجة المصرية على ويكيبيديا). لا مفر من السعي الدؤوب لربط اللغة بالتقنية وإيجاد آليات طبيعية لمعالجة كافة ما يخص اللغة العربية (التعرف على اللغة، وآليات الترجمة، والحرف العربي، الخ)؛ حتى لا تتهم اللغة العربية بأنها متخلفة عن ركب اللغات الأخرى، ويتطلب ذلك استنهاض عزائم أبنائها والعمل الدؤوب عليها والاحتفاء بها في كل محفل.

٦- تؤكد الدراسة مرارا وتكرارا ما ترسخ في الأدبيات من حيث علاقة اللغة بالهوية؛ فعلى الرغم من المميزات الكبيرة التي تمنحها الصينية والإنجليزية، لايزال الأويغور قائمين على هويتهم ودينهم، ويأبون التزحزح عنها قيد أنمله، لما تمثله هذه اللغة عندهم من هوية، ودين، وتراث، وفن، ووشائج قربى مع إخوانهم في آسيا الصغرى والعالم الإسلامي. وإن كان للتحديث اللغوي فوائد اقتصادية جمة، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب الهوية أو الدين، ولا نزال نسمع دعوات تنعق بها بعض الأبواق في بلادنا تسعى لنشر اللغة الإنجليزية وتحطيم العربية، والتقليل من شأنها، والانفلات نحو استخدام المصطلحات الأجنبية، والشعور بالدونية عند الحديث بالعربية، واستخدام الألفاظ الأجنبية حتى صارت تحيات الصباح والمساء تقال باللغات الأجنبية. اللغة هي موطن الهوية ودرعها وسيفها.

٧- لابد من النظر إلى تخطيط تعليم اللغات الأجنبية في مدارس العالم العربي بحيث لا تنافس العربية؛ فينبغي أن تكون العربية دائما هي اللغة الأولى المقررة على الجميع بصرف النظر عن التخصصات العلمية. فقد كاد

الأويغور أن ينجحوا في جعل لغتهم لغة للعلوم والآداب والفنون لولا التخطيط الصيني الذي سعى إلى التعليم بالصينية والانتقاص من قدر اللغة الأويغورية، وفي هذا دليل على أنه متى وجدت الإرادة يمكن تعريب العلوم والفنون. وينبغي التنبه لعدم الانسياق وراء نعرات التحديث والتمدن بإنشاء جامعات لا تنطق بالعربية في البلاد العربية، ولا تضع اللغة العربية وآدابها ضمن مقرراتها. إنه لأمر جد خطير على مستقبل الأجيال العربية.

٨- إذا كانت الصين قد استخدمت اختبار الكفاءة الصيني لدعم لغتها وجعلها أساسا في الترقي رغم ما في ذلك من هدف خفي يسعى لمحو لغة الأقليات، فلابد من عمل اختبار كفاءة في اللغة العربية يكون معيارا للترقي للوظائف العليا، في ترقيات الأساتذة، وتولي المناصب الكبرى، وينبغي عقد اختبار خاص في اللغة العربية للطلاب حتى في الجامعات التي تكون لغة التعليم بها أجنبية، وذلك تأكيدا لمكانتها وأهميتها في الانتماء الوطني، ومن شأن ذلك كله أن يعزز أهمية العربية ويحيي تراثها وآدابها.

٩- إذا كانت مؤلفة الكتاب قد توجهت بتوصياتها لكل من الصين وأمريكا، فينبغي أن يضع العرب والمسلمون مصالحهم على طاولة المفاوضات التي تشمل الأطراف المعنية، فإذا كانت الصين تبني جسور التواصل مع العرقيات الصينية في دول الجوار مثل: سنغافورة، اندونيسيا وغيرها من الدول دعما لوجودها هناك، فلابد من إبراز قضايا الأويغور، ومناصرة مقاصدهم دعما للوجود العربي والاسلامي في هذا العمق الصيني.

الفصل التاسع

سياسات تعليم اللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[11]

(١) عرض عام للكتاب وأهميته

نشر هذا الكتاب بالإنجليزية في عام ٢٠١٧، ويعد من الكتب المهمة في مجال السياسات اللغوية؛ إذ يتعامل مع كتلة بشرية مهمة ومنطقة من العالم لها تفردها وقيمها المتمايزة، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتفاوت دول تلك المنطقة في أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم يعرض الكتاب لطيف واسع من العوامل التي تتفاعل مع السياسات اللغويه والتخطيط اللغوي. يوضح الكتاب الخلفيات المتعددة لتدريس الإنجليزية التي تتفاعل مع الأهداف الوطنية للمجتمعات المتعددة بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط،لاسيما الخلفيات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وعلى الرغم من انتشارلغات متعددة في تلك المنطقة التي–أحياناً– ما تعاني عديداً من

---

[11] بيانات الكتاب:

لغة الكتاب: الإنجليزية

العنوان الأصلي للكتاب: English Language Education Policy in the Middle East and North Africa

المحرر: روبرت كيركباتريك، عدد صفحات الكتاب: ٣٠٠ صفحة، دار النشر: سبرنجر، سنة النشر: ٢٠١٧.

الصراعات الإيديولوجية مع الإنجليزية، إلا أن الإنجليزية باتت واقعاً في تلك المجتمعات، مما يتطلب تخطيطاً دقيقاً وسياسات رشيدة؛ حتى يمكن الجمع بين الأصالة والمعاصرة. يؤكد الكتاب ضرورة التخطيط الرشيد لتدريس الإنجليزية في تلك المنطقة الشاسعة، ومحورية القيم الروحية في تلك المنطقة التي تسعى المجتمعات إلى تأكيدها وفك الاشتباك مع اللغات الوافدة. ويتناول الكتاب كذلك دور العنصر الاقتصادي في تدريس اللغة الإنجليزية، ومدى تأثيره في الحالة العامة لتعليم اللغة داخل المدارس، ويعرض السياسات الخاصة بتقييم واقع تدريس اللغة الإنجليزية الذي يتفاوت من دولة إلى أخرى، وبرامج إعداد معلمي اللغة الإنجليزية التي تتخذ أشكالاً متنوعة ومتعددة. فضلاً عن ذلك، يتتبع الكتاب علاقة الإنجليزية باللغات الأخرى في داخل تلك المجتمعات؛ ومن ثم فالكتاب يقدم مادة متميزة وثرية لمخطِط اللغة وواضِع السياسات.

(٢) عرض فصول الكتاب وتمحيصها

يبلغ عدد فصول الكتاب ستة عشر فصلاً. تناقش مقدمة الكتاب (الفصل الأول) التي كتبها كيرباترك وعثمان برناوي لمحة عامة لقضايا السياسات اللغوية المتبعة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتعلقة بتدريس اللغة الإنجليزية– وتوضح مدى حاجة تلك الدول إلى اللغة الإنجليزية؛ لتحقيق أهدافها التعليمية والاقتصادية المنشودة، كما تستعرض المقدمة تأثير التوسع في استخدام الإنجليزية في المنطقة في الهوية الثقافية وغيرها من اللغات. فضلاً عن ذلك، تجلي المقدمة الحالة الراهنة لتعليم اللغة الإنجليزية، والسياسات، والمناهج الوطنية، وإعداد المعلمين، ووسائل التقييم في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي حين أصبحت اللغة الإنجليزية عنصراً رئيساً من عناصر انتشار بعض المعايير السياسية والاجتماعية والتعليمية، الأمرالذي أعطى دفعة للتوسع

في دراسة اللغة الإنجليزية واستخدامها في المنطقة، فقد أدى ذلك إلى تقليص أهمية بعض اللغات الأجنبية الأخرى، مثل الفرنسية. يرصد الفصل أيضاً الاعتراضات التي تبديها الأطراف المحافظة في تلك الدول خشية أن يضعف تعليم اللغة الإنجليزية الثقافة التقليدية والقيم الدينية الروحية. وفوق ذلك، يبين الفصل أن الموارد المخصصة لتعليم اللغة الإنجليزية في مختلف بلدان المنطقة غير متكافئة، ويرجع ذلك – جزئياً– إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والحالة العامة للتعليم في كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يناقش الفصل الثاني الذي يقدمه أمير أبو الخير وبول ماكليود، سياسة تعليم اللغة الإنجليزية في البحرين. فنظراً لعلاقات البحرين السياسية والتجارية الطويلة مع بريطانيا (التي تستمر حتى الآن)، كانت اللغة الإنجليزية دائماً ذات أهمية لتلك الدولة من الناحية الاقتصادية، ومن ثم فالإنجليزية تدرس الآن من السنة الأولى من التعليم، وهي جزء لا يتجزأ من نظام التعليم البحريني، وأصبحت أيضاً وسيلة للتعليم في العديد من مؤسسات التعليم العالي. يتناول الفصل تاريخ تعليم اللغة الإنجليزية في البحرين، ويذكر بعض التطورات الإيجابية الحالية التي تتمثل في تنفيذ مشروع واسع النطاق لإصلاح المدارس، يركز على تطوير إعداد المناهج الدراسية الوطنية، وتحسين تقنية المعلومات والاتصالات والتقييم المستمر. يعد من الإيجابيات أيضاً ارتفاع عدد البحرينيين الملتحقين بالجامعات على مدى العقود العديدة الماضية، وإنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في النظام التعليمي البحريني. وخلافاً لهذه التطورات الإيجابية، تواجه البحرين تحديات عديدة في سعيها لتطوير بنيتها التحتية التعليمية مثل: ضعف مستوى الطلاب في اللغة الإنجليزية وفقر الإعداد، والأداء الأكاديمي. ويطرح الفصل كذلك بعض الاقتراحات حول كيفية التعامل مع تحديات السياسة

اللغوية التي تواجهها البحرين، منها: رفع ميزانية التعليم، ووضع استراتيجية للاهتمام باللغتين العربية والإنجليزية، وضرورة وضع المقارنة مع دول العالم بديلاً عن الاكتفاء بالمقارنة مع الإطار الخليجي، وتدريب المعلمين الغربيين على مراعاة الخصوصيات الثقافية، وضرورة ممارسة الأساليب التعليمية التي تحافظ على التراث الثقافي في البحرين. وفي ظل التحديات والتوصيات، تظهر العديد من قرارات سياسات اللغة الإنجليزية في البحرين مؤشرات للنجاح، سواء في قطاع التعليم الأساسي أو التعليم العالي.

أما الفصل الثالث الذي كتبه مُحَمَّد عبد اللطيف فيدور حول سياسة تعليم الإنجليزية في مراحل ما قبل الجامعة في مصر: اتجاهات الماضي والحاضر والمستقبل. يبدأ الفصل بسرد تاريخي لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس المصرية منذ ستينيات القرن التاسع عشر. ففي غضون المائة وخمسين عاماً الماضية، تغير حال اللغة الإنجليزية في المدارس المصرية من كونها لغة اختيارية إلى كونها إلزامية. يبدأ الفصل بتقديم لمحة عامة عن المكانة التاريخية لتعليم الإنجليزية في المدارس المصرية، ويستعرض أيضاً إصلاحات سياسات تعليم اللغة الإنجليزية في مصرفي العقود القليلة الماضية التي تضمنت إنشاء المدارس التي تقدم برامج اللغة الإنجليزية المكثفة، وتعليم اللغة الإنجليزية لطلاب المرحلة الابتدائية، واعتماد سياسات جديدة وتوظيف معلمي اللغة الإنجليزية وتدريبهم، وإصلاح المناهج الدراسية. يبين الفصل الاهتمام المتزايد الذي أولي للغة الإنجليزية في المدارس الحكومية المصرية. فقد تبنت وزارة التربية والتعليم المصرية بعض سياسات الإصلاح لتعزيز جودة التعليم باللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية. شملت تلك الإصلاحات: تأسيس المؤسسات الوطنية والمدارس التجريبية التي تقدم التعليم المكثف للإنجليزية، وتطبيق تعليم اللغة الإنجليزية على طلاب

الصف الأول الابتدائي، ووضع سياسات جديدة لتوظيف معلمي اللغة الإنجليزية، ما أدى إلى حدوث بعض التغييرات والإصلاحات في المناهج الدراسية. ويناقش الفصل العوامل المؤثرة في تلك الإصلاحات التي طرأت على السياسات اللغوية، ويختتم بعرض بعض وجهات النظر المستقبلية لسياسات تعليم اللغة الإنجليزية في مصر. فيرى الباحث أنه على الرغم من الإصلاحات التي جرت مؤخراً على مناهج اللغة الإنجليزية في المدارس الإعدادية والثانوية، إلا أن الفجوة واسعة في مهارات التواصل بالإنجليزية بين المدارس العامة والتجريبية، وينبغي أن تعمل سياسات التعليم على تضييق تلك الهوة؛ فينبغي على وزارة التربية والتعليم إيجاد سياسات أكثر ابتكاراً، وهو أمر له أثره في تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة فرص متساوية في سوق العمل. وفضلاً عن ذلك، يرى الكاتب أنه من المتوقع أن تبقى الممارسات الصفية في تعليم الإنجليزية دون تغيير ما لم تتغير إجراءات التقييم والتقويم والاختبارات. يرى الباحث أن دمج التواصل والمهارات في نظم الامتحانات والتقويم سوف يحدث التغييرات المرجوة في ممارسات المعلمين، وسوف يؤدي أيضاً إلى تحسين إجادة الطلاب للغة الإنجليزية، وأنه من المرجح أن يدعم دمج مهارات الاستماع والنطق والحديث في امتحانات اللغة الإنجليزية استخدام الطلاب للغة خارج سياق المدرسة في المواقف اليومية. ومن المقترحات المستقبلية التي تقدمها الورقة التوصية بمزيد من السياسات التنموية لإعداد معلمي اللغة الإنجليزية والتوظيف، فيلزم أن تكون هناك برامج لإعداد المعلم قبل الخدمة، كما ينبغي إعداد البرامج اللازمة لإثراء تدريب المعلمين أثناء الخدمة وهو شرط لازم لنجاح تعليم اللغة الإنجليزية في مصر.

يتناول الفصل الرابع بعنوان "حالة تعليم الإنجليزية في إيران: من سياسات

متذبذبة إلى ممارسات متناقضة" – كتبه فردوس أغاغولزاده وحسين دافاري– السياقات الأيديولوجية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية لتعليم اللغة الإنجليزية في إيران، ويقدم لمحة عامة عن صعود تعليم اللغة الإنجليزية وانحداره خلال مرحلتي ما قبل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ م، وما بعدها. يحاول الفصل– استناداً إلى رؤى مختلفة بشأن سياسات اللغة والتخطيط اللغوي– تقديم الوثائق المتاحة التي تتناول بشكل مباشر، أو غير مباشر، تعليم اللغة الإنجليزية في إيران، ورصد توجهات السياسة اللغوية للدولة الإيرانية، فضلاً عن دراسة الممارسات التي يرى المؤلفان أنها لا تتفق في معظمها مع هذه السياسات. ونظراً للعجز الكبير في تعليم اللغة الإنجليزية في القطاع العام، الذي لم يلب احتياجات المتعلمين، يتناول الفصل دور القطاع الخاص وتحمله بشكل رئيس مسؤولية تعليم اللغة الإنجليزية. وأخيراً، يتنبأ الفصل بالاتجاهات المستقبلية لتعليم الإنجليزية في إيران، ويحدد التحديات المحتملة التي قد تنجم عن التوترات بين عولمة اللغة الإنجليزية وتوطينها في قطاعين متنافسين: قطاعي التعليم الخاص والتعليم العام.

يتناول الفصل الخامس سياسة تعليم الإنجليزية في إسرائيل (كتبه إيير. أور وإيلانا شوهامي). يرى المؤلفان أن سياسة تعليم اللغة الإنجليزية في إسرائيل تشكلت عبر الوظيفة الاجتماعية للغة ومضامينها. فيبدأ الفصل بعرض تاريخي موجز يتتبع تشكيل هذه المضامين الاجتماعية، بدءاً من من الانتداب البريطاني لفلسطين، الذي فرض اللغة الإنجليزية كلغة رسمية (جنبا إلى جنب مع العربية والعبرية)، إلى فترة تصاعد الصهيونية وتأسيس إسرائيل، حيث تم استبعاد اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة الإمبريالية البريطانية، إلى الوضع الراهن، حيث النفوذ الأمريكي القوي واعتبار الإنجليزية لغة عالمية. يتتبع الفصل آثار الصراع العربي

الإسرائيلي الممتد على وضعية اللغة الإنجليزية في إسرائيل. فضلاً عن العرض التاريخي، يتناول الفصل جوانب اللغة الإنجليزية في المجتمع الإسرائيلي والتعليم، بما في ذلك تفاعلها مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة، والتعرض للغة الإنجليزية في وسائط الإعلام الجماهيري، والصعوبات التي تعترض بعض الطلاب، خاصة الطلاب الفلسطينيين داخل إسرائيل (عرب إسرائيل) واليهود الأرثوذكس، والمهاجرين. يختتم الفصل بمناقشة الوسائل التي يمكن من خلالها أن يعالج نظام التعليمي الإسرائيلي المضامين الاجتماعية المتعددة لتعليم اللغة الإنجليزية، واستخداماتها، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة لطوائف متعددة من المتعلمين.

يتناول الفصل السادس سياسة تعليم اللغة الإنجليزية في الكويت (بقلم مارتا ماريا تريزنا، وحسين الشروفي) ويعرض الحالة الراهنة لسياسات اللغة الإنجليزية في الكويت، ووسائل تنفيذ هذه السياسة، وتوصيات صياغة سياسة لغوية فعالة، ومدى القدرة على التغلب على المأزق الحالي في تدريس اللغة الإنجليزية في الكويت. يناقش الفصل أوجه القصور التي تحول دون إنشاء نظام تربوي فعال قادرعلى تخريج متحدثين متميزين باللغة الإنجليزية في المدارس التي تمولها الدولة في الكويت. يبدو أن تعليم اللغة الإنجليزية في الكويت تكتنفه بعض التناقضات. ففي حين نجد اعترافاً وتسليما بأهمية اللغة الإنجليزية في الكويت من الناحيتين التعليمية والتجارية، إلا أن تداول اللغة الإنجليزية بين عامة السكان ومدى استخدامها يشي بغير ذلك. وعلى الرغم من أن الأجيال الشابة من الكويتيين تقر بأهمية اللغة الإنجليزية ومحوريتها في الحصول على فرص وظيفية، واكتساب المعرفة، وتحقيق النجاح في ظل العولمة، إلا أن عدداً قليلاً يتحدث اللغة الإنجليزية خارج الفصول الدراسية. وعلى الرغم من تخصيص

وزارة التربية والتعليم مبالغ كبيرة وموارد لا بأس بها، وتقديمها الجهد الكبير في تطوير المناهج الدراسية، والمواد التعليمية، وإعداد المعلم، إلا أن الحالة الراهنة لتعليم اللغة الإنجليزية لا تنتج مستوى عالياً من الكفاءة في استخدام اللغة الإنجليزية بين خريجي المدارس الحكومية.

لقد أصبح إيجاد حلول لمشاكل تعليم اللغة الإنجليزية في الكويت أمراً مهماً لدى السلطات التعليمية نظراً للدور المحوري الذي تلعبه اللغة الإنجليزية في معظم المؤسسات الكويتية. يقترح المؤلفان اعتماد حل عملي موحد من خلال مجلس التعاون الخليجي؛ للتغلب على مشكلات تعليم الإنجليزية، بإقامة منهجيات مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي. ويعتبر الكاتب أن اعتماد سياسة المواءمة اللغوية التي تمارسها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تقوم على التوازن بين تدريس اللغة الإنجليزية والخصوصيات الثقافية، يمكن أن توفر حلاً ناجعاً لسياسات اللغة الإنجليزية في الكويت. وتقترح الورقة ضرورة أن يستند تدريب المعلمين في الكويت على المنهجيات الحديثة للغة، واستخدام التقنية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية للكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. ويوصي الكاتب كذلك بالاستفادة من جهود المؤسسات الدولية التي لها أفرع محلية مثل مؤسسة تيسول كويت TESOL KUWAIT التابعة لمؤسسة تيسول الدولية في إصلاح المناهج ووضع تصورات ممكنة لدعم تدريس اللغة الإنجليزية.

يناقش الفصل السابع (كتبه عابد العريبي، ومايكل كاري) الحالة الراهنة لتعليم اللغة الإنجليزية في ليبيا، وتأثير الخلفيات السياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الليبي على جودة تعليم الإنجليزية. فقد شهدت ليبيا عدة محاولات لتطوير تعليم اللغة الإنجليزية منذ سبعينيات القرن العشرين، غير أن هذه المحاولات استندت إلى استخدام المناهج القائمة على القواعد التي أعدها غير

الناطقين الأصليين باللغة الإنجليزية، وعدد قليل منهم ليبيون. قامت وزارة التعليم الليبية في عام ٢٠٠٠ م – في محاولة لإصلاح تعليم اللغة الإنجليزية في البلاد– بوضع مناهج جديدة للإنجليزية في المدارس الابتدائية والثانوية على أساس مبادئ الطريقة التواصلية، بدلاً من المناهج السابقة التي كانت تهدف بالأساس إلى تعليم قواعد اللغة والقراءة. غير أن معلمي اللغة الإنجليزية الليبيين لم يكونوا قادرين على مساعدة طلابهم لتحقيق أهداف المناهج الجديدة؛ لأن المعلمين في الغالب كانوا يستخدمون طريقة الترجمة والقواعد Grammar Translation Method، والمناهج التي ترتكز على المعلم. وعلى الرغم من عزم الحكومة الابتكار عبر المناهج التواصلية، إلا أن المعلمين لم يستخدموا– واقعياً– هذه المناهج في الصفوف الابتدائية والثانوية. ولا يزال معلمو اللغة الإنجليزية في ليبيا دون التأهيل المطلوب. يمكن النظر إلى هذا الوضع باعتباره نتيجة لقضية أكبر؛ فإجراءات الاعتماد والجودة التي تستخدمها الحكومة الليبية في التقييم سواء في الجامعات، والبرامج والدورات ليست متطورة بما يكفي ودون مستوى الجودة المرغوبة.

هناك حواجز أخرى ذات طابع اجتماعي– ثقافي تحول دون تطوير اللغة الإنجليزية، ألا وهي نظرة المجتمع الليبي تجاه اللغة الأجنبية التي يرى بعض الليبيين أنها تهدد الهوية الوطنية واللغة الأم. وتقدم دراسة الحالة التي أجريت في جامعة أجدابيا لمحة من صعوبات تقديم المنهج البديل– التواصلي– في ليبيا. كشفت الدراسة أن اعتماد المناهج التواصلية في ليبيا يتطلب مشاركة جادة من جميع المعنيين، بدءاً من وزارة التعليم الليبية، ومعلمي الإنجليزية، وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع المناطق الليبية، مع وضع خطة مهنية لتطوير برامج تأهيل المعلمين. تقترح الورقة أن يدار برنامج تطوير تدريس اللغة الإنجليزية من

قبل الليبيين أنفسهم مع الاستعانة بالخبرات الأخرى، مع مراعاة الخصوصية الثقافية لليبيا.

يتناول مُحَمَّد الريحاني في الفصل الثامن سياسات تعليم الإنجليزية وممارساتها في المغرب. يتألف المشهد اللغوي المغربي من أربع لغات رئيسة: العربية "اللغة الرسمية"، والفرنسية، والأمازيغية (لغة البربر)، والإنجليزية. يمثل النقاش حول اللغة الأنسب لتكون اللغة الأجنبية الأولى ولغة التعليم جدلاً كبيراً في الوقت الحالي في المغرب. فسياسة التعريب، التي يلقي الكثيرون باللائمة عليها عند التعرض لأزمة التعليم الحالية في المغرب، فشلت في الاستعاضة عن الفرنسية وسيطاً لغوياً للعلوم والتقنية في التعليم العالي؛ ونتيجة لذلك تخرج من المدارس الثانوية طلاب لايستطيعون استخدام لغة أجنبية في الواقع العملي. وكان الميثاق الوطني للتعليم عام ١٩٩٩، وبرنامج الطوارئ "نجاح" لعام ٢٠٠٩ محاولتين للإنقاذ تم من خلالهما تقديم عدة مقترحات لإصلاح نظام التعليم. كان من بين المقترحات تأكيد محورية اللغة العربية وأهمية إتقانها، مع إدخال لغة أجنبية لتدريس العلوم والتقنية. وكان السؤال المطروح هو: أي لغة أجنبية ينبغي إدخالها: الفرنسية، التي تمثل الاستمرارية والمألوفة لدى المجتمع المغربي، أم اللغة الإنجليزية التي تيسر الوصول إلى العالمية والنمو الإقتصادي؟ تشير جميع المؤشرات إلى التحول نحو اللغة الإنجليزية.

يستشرف الفصل الخطوات التي تتخذها الحكومة لضمان نجاح هذا المشروع الجديد، لا سيما بعد فشل السياسات الأخيرة لإنقاذ النظام التعليمي المغربي من الانهيار الكامل. ولقد نجحت بعض الإجراءات الحكومية – وغير الحكومية– في دعم اللغة الإنجليزية؛ فقد تم بالفعل افتتاح جامعة "الأخوين"، أول مؤسسة مغربية تعتمد اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم في عام ١٩٩٥ م،

كما تم عقد مؤتمرين رئيسين عام ٢٠١٣م لتعزيز موقف الإنجليزية، أحدهما في الدار البيضاء في المغرب، والآخر في الرباط، وكان الغرض منهما الاستماع إلى خبراء اللغة، ورجال الأعمال، والجهات الفاعلة في صناعة الخدمات وصناع القرار ومسؤولي التعليم وأفراد الجمهور حول اللغة الأجنبية الراغبين في اعتمادها واستخدامها في التواصل مع العالم. ولعل من الأمور التي ساعدت في دعم الإنجليزية في المغرب الانتشار الكبير لشبكة الإنترنت وتنامي دور اللغة الإنجليزية كلغة للتقنية ووسائل التواصل الاجتماعي. ومما عزز وجود اللغة الإنجليزية أيضاً وجود مراكز ثقافية عالمية للغة الإنجليزية في المغرب مثل: المجلس الثقافي البريطاني، وهيئة الأمديست، ومراكز اللغات الأمريكية، وشهدت جميعها زيادة غير مسبوقة في الالتحاق بها؛ حيث فاق الطلب على اللغة الإنجليزية كل التوقعات. وفي فاس وحدها ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون اللغة الإنجليزية في المركز الأمريكي من أقل من ١٠٠٠ طالب في أواخر الثمانينات، إلى أكثر من ٦٠٠٠ طالب في عام ٢٠١٠م. يبدو أن المغرب يتجه نحو الإنجليزية كلغة تواصل مع العالم مع تمسكه باللغة العربية الأم.

في الفصل التاسع يلقي خالد الجرداني الضوء على سياسة تعليم الإنجليزية في سلطنة عمان. يبدأ الفصل بوصف مكانة اللغة الإنجليزية في عمان من الناحيتين الرسمية، والمجتمعية، ويناقش حالة اللغة الإنجليزية في التعليم الأساسي والتعليم العالي. كما يسلط الفصل الضوء على بعض التحديات التي تواجه سلطنة عمان لإعداد شبابها من أجل الحياة والعمل. ويناقش الفصل أيضاً قضية تبني الحكومة لكتاب واحد للمدارس الحكومية. فضلاً عن ذلك يتطرق الفصل للجوانب المتعلقة بتدريب المعلمين، لاسيما البرامج المقدمة للمعلمين كالتدريب أثناء الخدمة لتلبية احتياجات المعلمين في كل مرحلة من مراحل التعليم: الحلقة

الأولى، والحلقة الثانية، والتعليم ما بعد الأساسي. وينتهي الفصل بمعالجة الجوانب التي تؤدي إلى تطويرتعليم الإنجليزية، والبحوث الحديثة التي تم إنجازها في هذا المضمارالتي يمكن أن تساعد صناع السياسات في اختيار أفضل السبل. ترتكز الحلول التي يطرحها الباحث على ضرورة تطوير أداء معلمي اللغة الإنجليزية. فوفق الدراسات التي يستشهد بها الكاتب تشير الإحصاءات إلى أن ٨٥ ٪ من الطلاب يرون أن المعلمين هم السبب الرئيسي لانخفاض مستواهم اللغوي، بالإضافة إلى عدم فعالية المناهج الدراسية. يقترح الكاتب ضرورة أخذ وجهات النظر المختلفة لجميع المعنيين بتعليم وتعلم اللغة الإنجليزية عند التفكير في تطوير المناهج ووضع الخطط وصياغتها، إذ لا ينبغي أن تنفرد السلطات الرسمية بوضع سياسات تعليم الإنجليزية بعيداً عن أفراد المجتمع والمؤسسات التعليمية وأصحاب الأعمال.

يتناول روبرت بيانكي وأنور حسين عبد الرازق حالة تدريس اللغة الإنجليزية في فلسطين في الفصل العاشر، حيث تمثل المناطق الموازية للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، حالات ديناميكية مثيرة للاهتمام من ناحية السياسات اللغوية الاجتماعية. فعلى الرغم من أن هذه المناطق تتحدث العامية العربية تقليدياً، إلا أن العديد من اللغات الأخرى كانت تاريخياً تستخدم في المجالات التعليمية وخاصة العربية الفصحى، والتركية، والفرنسية (بين المسيحيين).شهدت فترة الانتداب البريطاني تأسيس اللغة الإنجليزية التي أضحت ذات تأثير سياسي واقتصادي وثقافي في فلسطين. ولكن مع إقامة دولة إسرائيل في المناطق التي كانت في السابق جزءاً من فلسطين تحت الانتداب البريطاني، تم إدخال لغة جديدة في تلك المنطقة، ألا وهي العبرية الحديثة. ومع ذلك، استمرت اللغة الإنجليزية كنافذة للفلسطينيين على العالم. يستكشف هذا

الفصل الدور الثابت والمتغير الذي لعبته، ولا تزال تلعبه اللغة الإنجليزية في النظام التعليمي في فلسطين. هناك تحديات كبيرة تعترض تعليم اللغة الإنجليزية في فلسطين؛ فهناك التحديات اللوجستية المتعلقة بإمكانات تدريب المعلمين، وتخلف طرق التدريس المستخدمة؛ لضعف الإمكانات المادية المتاحة. وهناك الضغوط الإدارية التي ترفع مبدأ "التدريس للاختبار"، مع إغفال القيمة التواصلية لتعليم اللغة. وفضلاً عن ذلك، هنالك الحقائق االديموغرافية التي تتمثل في الضغوط السكانية، وقلة المدارس، وارتفاع كثافة الفصول، والصراع مع المحتل، وهي ظروف غير مواتية تماماً لتعليم اللغات.

ويختتم الفصل بتقييم تدريس الإنجليزية والسياسة التعليمية في فلسطين في الفترة الراهنة، ويقدم اقتراحات لتعزيز هذه السياسة دعماً للتنمية الاقتصادية والنمو مع الحفاظ على الأصالة الثقافية. توصي الدراسة بتعزيز تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثنائها، مع الاهتمام بمناهج اللغة التي ترتكزعلى الطالب، ومراجعة المواد الدراسية والمنهجيات بالتشاور مع المعلمين حتى تكون أكثر تناسباً مع الثقافة الفلسطينية. توصي الدراسة أيضاً بإصلاح نظم اختبارات اللغة الإنجليزية حتى تكون معبرة عن الاستخدام العملي والأصلي للغة الإنجليزية، وتوصي كذلك بضرورة توفير القدرة على استخدام التكنولوجيا وتعزيزها داخل الفصل الدراسي.

في الفصل الحادي عشر يناقش بول ماكليود وأمير أبو الخير سياسة تعليم الإنجليزية في قطر في مرحلة التعليم الأساسي والتعليم العالي. شهدت قطر عند بداية الاستقلال في١٩٧١م برنامجاً طموحاً لإصلاح التعليم والتنمية، بدأ على نطاق واسع، وبسرعة نادرة لم يسبق لها مثيل، في عدد قليل من المدارس، ليمتد بعد ذلك إلى مرحلة التعليم الأساسي، وإلى ثلاث كليات للتقنية، ثم خمس

عشرة جامعة (وقت كتابة هذه الدراسة). تعرضت خطة إصلاح اللغة الإنجليزية في قطر (المعروفة باسم English for a New Era Reform "إيفني EFNE" 'إصلاح اللغة الإنجليزية لعصر جديد')، التي بدأت في عام ٢٠٠٢ م بشراكة مؤسسة راند العالمية، لانتقادات شديدة نظراً لفرض اللغة الإنجليزية وسيلة للتعليم في مرحلة التعليم الأساسي، والفشل في تحقيق التطوير المنشود. ونتيجة لهذا التردي، لم يجدد عقد مؤسسة راند. وفي ذات الوقت، عادت العربية لتكون وسيلة التعليم الأساسي في المرحلة قبل الجامعية. وبالمثل، نتيجة للاستياء إزاء هيمنة اللغة الإنجليزية على التعليم العالي بدلت بعض البرامج بجامعة قطر لغة التعليم بها إلى العربية؛ ومن ثم، فقد أصبحت قطر الآن في مفترق طرق فيما يتعلق بسياسات اللغة، ومن هنا ثارت التساؤلات:هل تمضي القيادة – بعد عودة العربية إلى مكانتها البارزة– قدماً في طريق الإصلاحات التي بدأتها عبر برنامج English for a New Era Reform "إيفني EFNE" في التعليم الأساسي؟ هل تستمر الجامعات الأجنبية التي تم استقطابها لتعمل في قطر "جامعات المدينة التعليمية" – التي لا تقدم برامجها إلا باللغة الإنجليزية– في هيمنتها على التعليم العالي وهل تظل ممولة من قبل الدولة؟ في الوقت الحاضر، يبدو أن قطر تعتزم المضي في مسارها الإصلاحي وتركز على إصلاح إعداد المعلمين وزيادة عدد المعلمين القطريين، ومواصلة تطوير نظامها التعليمي. وبالنظر إلى أن مشروع إيفني EFNE قد حقق بعض الطفرات وكانت له نتائج جيدة، وإن كانت أبطأ مما كان مرغوباً فيه، فإن هذا المسار يبدو المسار الحصيف. وبالنظر إلى أن المجلس الأعلى للتعليم في قطر، الهيئة التي تشرف على جميع المستويات التعليمية، معروف باتخاذ تغييرات جذرية في السياسات، وبوتيرة متسارعة جداً، فإن الوقت فقط هو الذي سيجيب عن السؤال: "إلى أين تتجه سياسة التعليم في قطر؟". بالنظر إلى التغييرات المنتظرة في التعليم

القطري، من المتوقع أن تستمر اللغة الإنجليزية في احتلال مكان مهم في النظام التعليمي. وبالنظر إلى التنوع السكاني في قطر ستظل اللغة الإنجليزية اللغة المشتركة، وبالتالي ستظل اللغة المفضلة للاستخدام في معظم المقررات في التعليم العالي. توصي الدراسة بضرورة أن تراعي السياسات القطرية الاهتمام باللغة الإنجليزية على ألا يكون ذلك على حساب اللغة الأم والقيم التقليدية وثقافة المجتمع.

يقدم عثمان برناوي وسجاد الله الهوساوي في الفصل الثاني عشر سياسة تعليم اللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية. فيبحث هذا الفصل القضايا والتحديات الراهنة المتعلقة بسياسات تعليم اللغة الإنجليزية وممارساتها في المملكة. فعلى الرغم من أن القرارات الحاسمة بشأن سياسات تعليم اللغات المطبقة في المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن تنبع في المقام الأول من قوى التغيرات العالمية، ترى الدراسة وضع خطة استراتيجية تراعي الظروف والمقتضيات الفكرية للبيئة المحلية من أجل تنفيذ هذه السياسات بنجاح، ومن المهم مراعاة الهوية الثقافية الوطنية واللغة العربية، والمصالح الوطنية السعودية. يؤكد الفصل ضرورة أن تضع إدارة التعليم في اعتبارها سياسات اللغة الإنجليزية الراهنة، والممارسات المتعلقة بالتعليم العام والتعليم العالي، والعولمة، والهوية الثقافية الوطنية من أجل تعزيز استخدام اللغة الإنجليزية في البلاد مع الحفاظ على المصالح الوطنية.

تعرض الدراسة الكثير من التحديات التي تواجه تعليم اللغة الإنجليزية في المملكة. فهيكل وثائق السياسات التعليمية ومحتواها بحاجة إلى الاتساق والتماسك، وتحديد إطار واضح لتعليم للغة الإنجليزية يوفر أسس مشتركة لوضع المناهج اللغوية، والمبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية والامتحانات. وقد أدى

ذلك إلى تغييرات مستمرة في المناهج التعليمية والسياسات والممارسات في اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء البلاد. ففي عام ٢٠٠٤ م، تم تدريس اللغة الإنجليزية من الصف السادس الابتدائي، وفي وقت لاحق، وفي عام ٢٠١١ م، تم تدريس الإنجليزية في الصف الرابع الابتدائي. وقد أدت هذه المبادرات، في الواقع، إلى إنفاق أموال باهظة على التعاقد مع ناشرين دوليين لإعداد المناهج الإنجليزية، وتدريب المعلمين، وشراء مختلف الموارد التعليمية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن نتائج تعليم اللغة الإنجليزية لم تكن مرضية. كما أن ممارسات تعليم الإنجليزية في السعودية – وفق الدراسة– تعتمد أساساً على المركزية، وعلى المناهج التي تقوم على استيراد "المنتجات" و"الخدمات" الغربية، وهذا بدوره يؤثر على سياسات تعليم اللغة الإنجليزية وممارساتها في جميع أنحاء البلاد. في عالم متغير، قد يمثل استيراد المنتجات والخدمات الغربية نوعاً من التبعية، وربما لا يراعي السياقات الاجتماعية، والثقافية، والأيديولوجية السعودية. يرى الباحثان ضرورة أن تستند سياسات تعليم الإنجليزية على الممارسات التي تستلهم النماذج المعرفية القائمة على تطوير التعلم وبناء القدرات الذاتية. ويؤكد الفصل أهمية الوعي المعرفي بسياسات تعليم اللغة الإنجليزية بالمملكة العربية السعودية؛ من أجل تحقيق النتائج المرجوة من التعليم السعودي في الوقت الحاضر التي ترمي إلى تعزيز تعلم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة للدولة السعودية، مع احترام القيم الروحية والدينية.

سياسة تعليم اللغة الإنجليزية في سوريا موضوع الفصل الثالث عشر الذي يقدمه ربيع هوس وهليل إبراهيم سينارباس. يعرض الفصل لمحة عامة عن الخلفية العرقية الاجتماعية والسياسية لسوريا التي تقع في موقع مهم جغرافياً، وهي

موطن عرقيات مختلفة مثل العربية والكردية والتركمانية. بعد أن مرت سوريا بعدم الاستقرار السياسي، وقعت تحت تأثير قوى الاستعمار، ومع صعود الربيع العربي في عام ٢٠١١، بدأت الاضطرابات المدنية التي انقلبت حرباً اهلية منذ ذلك الحين. يصف الفصل مقاربات محددة للتعليم والسياسات المرتبطة بالتطورات الاجتماعية والسياسية في سوريا.وعلى وجه التحديد، يقدم الفصل التاريخ السياسي والحالة الراهنة في سوريا وأثرها في التعليم، ثم يقدم سياسات تعليم اللغة الإنجليزية وتأثيراتها في المجتمع في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ترى الدراسة أن هيمنة اللغة الإنجليزية في سوريا واضحة جلية؛ فاللغة الإنجليزية مادة إجبارية من الصف الأول الابتدائي، ومع هيمنة اللغة الإنجليزية وعالميتها، ازدادت أهميتها وانتشارها هناك. وبالرغم من أن سوريا لم يكن لديها سياسة لغوية رسمية في تدريس اللغة الإنجليزية، إلا أن اللغة الإنجليزية أصبحت بمثابة لغة دولية للبحوث والمنشورات؛ فحتي يترقى الأكاديميون في أي تخصص عليهم إثبات اجتيازهم اختبارات "إيلتس" أو "توفل" والوصول إلى الكفاءة اللغوية المطلوبة.

والسياسة اللغوية للغة الإنجليزية تقع دائماً تحت نفوذ وزارة التعليم السورية التي تسيطر بشكل صارم على المناهج الدراسية والكتب المدرسية، وتلقى على عاتق معلمي اللغة الأجنبية مسؤوليات حاسمة لتنفيذ تلك المناهج. ومن هنا توصي الدراسة بالتنبه إلى تدريب المعلمين تدريباً جيداً ومهنياً؛ فينبغي إعطاء المعلمين الفرص للتوافق مع أحدث أساليب التدريس. ويستشرف البحث آمال المستقبل في أن تبدأ سوريا الجديدة في التخطيط لسياسات التعليم الجديدة التي تهتم بتوفير موارد وافرة وتمويل للتعليم، وتثقيف مواطنيها باعتماد مهارات لغوية جديدة وإتقانها في كافة مستويات التعليم.

في الفصل الرابع عشر تعرض ياسمين كركوز سياسة تعليم الإنجليزية في تركيا. يتناول الفصل سياسات تعليم اللغة الأجنبية وتخطيطها في تركيا، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاحات التعليمية الكبرى. ويركز الفصل– اعتمادا على إطار النقاط الست لتعليم اللغة الذي وضعه كابلان وبالداوف (١٩٩٧، ٢٠٠٣)– على القضايا التالية: السياق الجغرافي والتاريخي لإطار سياسات تعليم اللغة الإنجليزية وتخطيطها في تركيا؛ الدوافع المحفزة للجهات الفاعلة لإدخال اللغة الإنجليزية في التعليم؛ والأدوار والتأثيرات الخارجية/الدولية، فضلاً عن الجهات الوطنية الفاعلة، وتلك الممثلة للطوائف الأصلية بتركيا ومؤسساتها المشاركة في سياسات تعليم اللغة وتخطيطها؛ والأهداف المختلفة – سواء اللغوية أوغير اللغوية – التي تتبناها الجهات الفاعلة ذات الصلة. وأخيراً، يقدم الفصل بعض الأفكار حول المخرجات التعليمية لسياسات تعليم اللغة على المستوى العام. وتعتمد المادة المقدمة في هذا الفصل على الدراسات التجريبية والسياسات التعليمية والوثائق الرسمية ذات الصلة كمصادر للبيانات. تتخذ الدراسة من جامعة تشوكوروفا مثالاً لتوضيح كيفية تجاوب مؤسسات التعليم العالي مع تأثيرات العولمة والتدويل.

لقد كانت العولمة، والانتشار الواسع للغة الإنجليزية هما الدافع المحرك للجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والعالمي لإدخال الإنجليزية وسيلةً للتعليم في تركيا. وقد أجريت ثلاثة إصلاحات رئيسية لمناهج اللغة الإنجليزية في تركيا فيما يتعلق بتعليم اللغة الإنجليزية: الإصلاح الأول كان في عام ١٩٩٧م؛ أما الثاني فقد جرى في عام ٢٠٠٥م عندما أدخلت تغييرات في المناهج الدراسية كجزء من سياسة الحكومة التركية آنذاك لتحقيق الانسجام مع معايير الاتحاد الأوروبي، أما أحدث ابتكارات في المناهج فقد أقرت عام ٢٠١٢ م

ليتم تنفيذها في العام الدراسي ٢٠١٣ -٢٠١٤م. ويمكن فهم السعي التركي للإصلاح على أنه استجابة للتحديات الناجمة عن العولمة والتدويل. وعلى الرغم من أن الإصلاحات تعد جزءاً لا يتجزأ من الديناميات الوطنية والسياسية والاقتصادية التركية، فإن مدى هذه الإصلاحات واتجاهاتها يتناسب تماماً مع السياق التركي على الرغم من وجود بعض التفاوت بين السياسات والممارسات أحياناً.

في الفصل الخامس عشر يقدم صلاح ترودي وسميرة بوكادي سياسة تعليم الإنجليزية في تونس من خلال قضايا السياسة اللغوية بعد الثورة. فمنذ عام ١٩٩٤م، اختلفت السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات اللغة في تونس. فأبرزت جميع هذه السياسات أهمية اللغة الإنجليزية كلغة عالمية. وعلى الرغم من هذه السياسات والقواعد الإرشادية، لا تزال اللغة الإنجليزية تعاني من مشكلات داخل المدارس وداخل المجتمع التونسي، وتمنع هذه المشكلات اللغة من التطور وممارسة وظائفها في البلاد. فالمتطلبات الفعلية لتعليم اللغة الإنجليزية لم تدمج بعد في الاعتبارات السياسية العامة. بيد أنه حدثت عدة تطورات هامة في تونس لدعم تدريس اللغة الإنجليزية؛ ففي عام ١٩٨٠م، أطلقت الحكومة مشروعا جديدا بعنوان "المدرسة الثانوية الرائدة"، كان يهدف إلى استخدام اللغة الإنجليزية وسيلة للتعليم لجميع المواد الدراسية؛ من أجل إعداد الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا لمواصلة دراستهم باللغة الإنجليزية. وتم اختياربعض المعلمين للقيام بتدريس المواد الجديدة، غير أنه تم التخلي عن المشروع في عام ١٩٨٨ بسبب مشاكل مالية؛ ولذلك استمرت الفرنسية وسيلة للتعليم. وفي التسعينيات، شهد تعليم اللغة الإنجليزية تغييرات مشجعة؛ فأدخلت سلسلة كتب مدرسية في عام ١٩٩٣م لتحقيق أهداف التواصل بالإنجليزية. ولكن لم

يكن لهذا التغيير استراتيجية سليمة، ولم تكن هناك خطة لمساعدة المعلمين في هذا المجال.

حدث تغيير آخر مهم عندما أصبحت اللغة الإنجليزية إلزامية لجميع الطلاب من المستوى الثانوي في التسعينيات. ثم كان قرار الحكومة إدخال اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية؛ أولا كمادة اختيارية لا يمتحن الطلاب فيها، ثم مادة إلزامية. تم توفير التدريب أثناء الخدمة لمعلمي المرحلة الابتدائية من خلال ورش العمل والبرامج الصيفية التي ساعدت على تطوير مهارات اللغة الإنجليزية للمعلمين في تنفيذ المنهج التواصلي في المرحلة الابتدائية. وتم التعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لإعداد المعلمين غير المتخصصين لتدريس الإنجليزية. وقد ساعد هذا البرنامج المعلمين الاتجاهات التعليمية وأحدث المنهجيات المستخدمة .وقعت وزارة التربية والتعليم والمجلس الثقافي البريطاني اتفاقاً في فبراير ٢٠٠٩ م لتحسين مشروع إصلاح اللغة الإنجليزية بهدف إنتاج جيل جديد للتواصل باللغة الإنجليزية، وكان ذلك جزءاً من سياسة أوسع من قبل الدولة التونسية لمعالجة مشكلة البطالة الناشئة من خلال تحسين التدريب المهني وتطوير القوى العاملة التي تجذب الاستثمار الأوروبي وتتوافر لها فرص العمل في دول الخليج الغنية.

في الفصل الأخير– السادس عشر– تعرض فيونا بيكر تعليم اللغة الإنجليزية في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، من خلال نموذج المدرسة الجديدة. يستعرض الفصل الحالة اللغوية بالإمارات التي يتحدث بها أكثر من مائة لغة من مائتي جنسية وأكثر من مائة وخمسين عرقية، وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، واحتلت الإنجليزية اللغة الثانية. تاريخياً. بدأ استخدام اللغة الإنجليزية في الإمارات مع بواكير القرن التاسع عشر حيث تم عقد معاهدات

حماية السواحل مع المشيخات الحاكمة على طول ساحل الخليج. ويقدم هذا الفصل لمحة موجزة عن اللغة الإنجليزية في الإمارات العربية المتحدة، لاسيما أبوظبي، والسياسات المحيطة بوضع اللغة الإنجليزية ومكانتها في الإمارات وازدواجية لغة التعليم (التعليم ثنائي اللغة) بين العربية والإنجليزية، حيث يتم تعليم مواد العلوم والرياضيات بالإنجليزية، في حين تستخدم العربية في فروع العلوم الأخرى (الدراسات الإسلامية–الدراسات الاجتماعية، إلخ)، فيما يسمى بنظام "المدرسة الجديدة" New School القائم على "الغمر/الانغماس الجزئي" في اللغة الإنجليزية. تركز الدراسة على تطبيق هذا النموذج في إمارة أبوظبي، ويناقش العوامل الدافعة لتبني سياسات لغوية معينة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولتبني نموذج "المدرسة الجديدة".

تقدم الدراسة سرداً لتاريخ ودور المؤسسات والأفراد في مبادراتها، وبعض الإمكانات التي يتيحها التعليم ثنائي اللغة، وكذلك التحديات التي تواجهه. فمن التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج الطموح المخاوف المتعلقة باحتمالية فقدان الطلاب إجادة اللغة العربية، غير أن الدراسات البحثية المقارنة أظهرت أن إجادة اللغة العربية لا تتأثر سلباً –على الأغلب– حينما يدرس الطلاب بعض العلوم بلغة أجنبية؛ إذ إن العربية تظل مستخدمة، ومهيمنة اجتماعياً على لغة الخطاب اليومي. وترى الدراسة أن من التحديات في تطبيق نموذج المدرسة الجديدة (الانغماس الجزئي) عدم إجادة الآباء للغة الإنجليزية، وبالتالي عدم قدرتهم على مساعدة أبنائهم، ومن هنا تقترح الدراسة تأسيس نظام دعم للآباء والتغلب على تلك المشكلة بإمكانية توظيف معلمين مزدوجي اللغة. ومن التحديات كذلك عدم مراعاة السياقات الثقافية لتعليم اللغة واحترام ثقافة المجتمع ودينه؛ ومن هنا ترى الدراسة ضرورة مراقبة المنهجيات

التي يتم استيرادها وتقييم مدى ملاءمتها للحالة الإماراتية، فضلاً عن تدريب المعلمين الأجانب على تفهم حساسية السياقات الاجتماعية والثقافية، والتنبه والرصد الدقيق للحيلولة دون الفشل بسبب عدم التوافق بين منهجية المعلم وتوقعات الآباء. وهناك التحدي الزمني، ويقصد به مدى صبر الإدارة والآباء حتى يؤتي النموذج ثماره؛ فلا ينبغي الإسراع في الحكم على النموذج قبل انقضاء ثلاث إلى أربع سنوات.

في الختام، يقدم الفصل تحليلاً موجزاً للقضايا الحاسمة المحيطة بالتعليم ثنائي اللغة، ويتعرض لوضع أهداف واقعية لتدريب أطفال إمارة أبوظبي؛ حتى يصبحوا مزدوجي اللغة.

(٣) رؤية نقدية للكتاب

يحمل الكتاب العديد من الأمور المتعلقة بالسياسة اللغوية والتخطيط التي ينبغي الالتفات إليها؛ فهناك تسليم بأن اللغات الأجنبية وتعلمها، خصوصاً اللغة الإنجليزية من وسائل التنمية الحديثة ولا تكاد دولة من دول المنطقة تشذ عن هذا السياق، مع اختلاف الوسائل التي تتبعها تلك الدول لتحقيق أهدافها. وفي هذا ما يؤكد أن تلك المنطقة من العالم تسايرالاتجاه العالمي في شأن أهمية دور اللغات الأجنبية في تحقيق التواصل مع العالم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياسات دائماً محل للمراجعة وإعادة النظر وتتميزبالديناميكية. ففي الحالة المصرية – على سبيل المثال– هناك اتجاه لجعل تعليم اللغة الإنجليزية أكثر قدرة على شحذ التواصلية وإثارة للاستخدام خارج إطار الفصل، وكذلك الحالة الليبيبة التي لم تعد تعتمد على طريقة النحو والترجمة في التدريس، ونلحظ ذلك أيضاً في الحالة القطرية التي تراجع –على نحو مستمر– سياساتها اللغوية

لتحقيق التوازن بين اللغتين العربية والإنجليزية، كما أنها راجعت تعاقداتها مع المؤسسات التعليمية الأجنبية بحسب قدرتها على إحراز التقدم في تعليم الإنجليزية في البلاد. ونلحظ التغيرات في السياسة اللغوية في النموذج التونسي أيضاً، حيث تم الانتقال من نموذج "المدرسة الرائدة" عام ١٩٨٠م، إلى النموذج التواصلي عام ١٩٨٨م. ونلاحظ كذلك في الحالة التركية ميلها إلى التشاركية وتحفيز كافة الجهات الفاعلة في المجتمع بكافة طوائفه؛ للإسهام في رسم السياسات اللغوية. كما أنها نموذج مهم لديناميكية التعامل مع السياسات اللغوية؛ فقد مرت تركيا بعدة إصلاحات تعليمية؛ حيث كان الإصلاح الأول في عام ١٩٩٧؛ والثاني في عام ٢٠٠٥م والأخير عام ٢٠١٢م.

تؤكد الدراسة تباين الدول في اتباع السياسات الملائمة لتعزيز استخدام اللغة الإنجليزية؛ لإنجاح عملية تعليم اللغات. فمن هذه الدول من يحمل القطاع الخاص تلك المسؤولية (الحالة الإيرانية)، ومنها من هو غير قادر على إنفاذ السياسات الرشيدة لتدريس اللغة الإنجليزية نتيجة لظروف الاحتلال وضعف الإمكانات (الحالة الفلسطينية)، وعدم القدرة على تدريب المعلمين وإنشاء مدارس جديدة وتقلص فرص استخدام التقنية في التدريس. ومنها من يتبنى الشراكة مع المؤسسات الدولية لإنفاذ سياساته لدعم خطط تنمية تدريس الإنجليزية (الحالة القطرية وبرنامج إيفني). ولا يزال العامل الاقتصادي وتوافر الإمكانات يطرح نفسه بقوة كمؤثر في السياسات المتبعة في تدريس الإنجليزية، ولعل النموذج التونسي الطموح وتخلي وزارة التعليم عنه عام ١٩٨٨م بسبب المشكلات المالية خير دليل.

من القضايا التي تظهر دائماً عند الحديث عن أهمية اللغة الإنجليزية قضية الحفاظ على الهوية، وفي هذا العمل الذي نحن بصدده تبرز تلك القضية وتتجلى

في أبرز صورها؛ حيث نرى ذلك واضحاً في أغلب الحالات التي عرضها الكتاب؛ حيث تظل قضية الدين والهوية من القضايا التي تطرح نفسها بقوة في إطار تعليم اللغة الإنجليزية. فلا تزال بعض المجتمعات في تلك المنطقة، لاسيما المجتمعات الإسلامية، غير متيقنة من إمكانية أن تحل اللغة العربية محل اللغات الأجنبية لغة للعلوم، بل هناك صراعات بين اللغات الأجنبية ذاتها (الفرنسية والإنجليزية في المغرب)، ويبدو أن اللغة الإنجليزية آخذة في التقدم داخل الإطار المغربي لتكون لغة العلوم (جامعة الأخوين في المغرب، مثالاً) والتي عزز من وجودها شبكة الإنترنت وانتشارالمراكز الثقافية البريطانية والأمريكية. ولا تزال الضغوط المحلية تلعب دوراً في برامج إقرار لغات التعليم ففي الحالة القطرية؛ فنتيجة للضغوط المجتمعية، عادت العربية لتحل محل الإنجليزية وسيلة للتعليم الأساسي في المرحلة قبل الجامعية، وكذلك أدى الامتعاض المجتمعي إزاء هيمنة اللغة الإنجليزية على التعليم العالي في جامعة قطر إلى إعادة اعتماد العربية إلى جانب الإنجليزية لغة للتعليم الجامعي. أما الحالة الإماراتية ونموذج ازدواجية لغة التعليم فإنه يحمل دروساً متعددة، أكثرها إيجابي، في القدرة على تحقيق التوازن بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ويعد نموذج "المدرسة الجديدة" نموذجا جديراً بالدراسة؛ حيث تلعب السياقات الثقافية دوراً مهماً في توجيه سياسات التعليم وفي كيفية مراقبة منهجيات اللغة، مراعاة للخصوصيات الثقافية، ولتلبية حاجات أولياء الأمور.

تظهر الدراسة كذلك أن قضية تدريب المعلمين لازالت من الأمورالتي تمثل هاجساً لتلك الدول، فمنها من أحرز تقدما ملحوظاً، ويسعى حثيثاً نحو سياسات تقويم وتقييم أكثر تطوراً، ويتجه نحو العالمية ومنها من لم يزل دون الطموحات المنشودة. وهناك من يلقي باللائمة على المعلمين في تراجع مستوى

التعليم (راجع الحالة العمانية)، وحتى في ظل عدم وجود سياسات واضحة تجاه تعليم الإنجليزية (الحالة السورية)، صارت الإنجليزية من مسوغات الترقي الأكاديمي وتوكيد التفوق العلمي، كما في حالة ترقية الأكاديميين في سوريا. ومن التجارب الناجحة في تدريب المعلمين النموذج التونسي القائم على التعاون مع المركز البريطاني وفق اتفاق ٢٠٠٩ م، مما كان له الأثر المحمود في هذا الشأن.

ومن الأمور المهمة التي يطرحها الكتاب كذلك ضرورة تتبع السياق التاريخي لتدريس اللغة الإنجليزية في البلدان المختلفة توخياً لمزيد من الفهم. ونلحظ ذلك جلياً في كافة الفصول؛ فمن المهم قراءة الخلفية التاريخية وتصارع اللغات في مختلف دول المنطقة، فلا غرو أن الخلفية الاستعمارية في كثير من المناطق تؤثر تأثيراً بالغاً في تبني بعض الدول للغات معينة أو مناهج محددة (راجع الحالة المغربية) . ولعل هذا من المفيد للمنظرين وواضعي السياسات اللغوية؛ فمن المهم استلهام الماضي والاستفادة من دروسه، ووضع التاريخ في الاعتبارعند التفكير في إطارات مستقبلية لتعليم اللغات الأجنبية.

من الأطر المهمة التي يطرحها الكتاب إطار الطموح الذي تسعى له بعض الدول. فيظهر لنا واضحاً في ثنايا الدراسة أن بعض الدول تسعى إلى اعتماد الحل الإقليمي باتباع السياسات المتبعة في محيطها الإقليمي (الحالة الكويتية)، سواء في المناهج الدراسية، أم تدريب المعلمين؛ ومنها من يعتمد على الخبراء المحليين غير الناطقين باللغة (الحالة الليبية)، وهنالك من دول المنطقة من تعتمد الكتاب الواحد وتسعى فيه السلطات الحكومية إلى الانفراد بسياسات تعليم اللغات، في حين لا تسمح بعض الدول بتدخل القطاع الخاص وتنفرد الدولة بوضع السياسات. كما أن هناك دولا تعتمد على استيراد "الخدمات" و"المنتجات" الأجنبية في تعليم اللغات، الذي قد يراه البعض نوعا من الهيمنة الأجنبية.

وعلى الرغم من الفائدة الكبرى المجتناه من هذا الكتاب إلا أن الملاحظ وجود عدم توازن في عرض التفاصيل لبعض الحالات؛ فعلى حين نجد معلومات ثرية في بعض الحالات المعروضة، كالحالة المصرية والإماراتية، إلا أن الحالة الليبية والسورية يلزمهما بعض التفصيل والتحديث؛ ولعل مرد ذلك ما يمر به هذان البلدن من أوقات عصيبة؛ لذا نرى أنه كان ينبغي تأجيل عرض هاتين الحالتين إلى دراسة لاحقة حتى يتم تحصيل صورة أكثر جلاءً عن وضع تعليم اللغات هناك.

نرى كذلك أن عدم وجود فصل خاتمة وتوصيات عامة تتضمن كافة الحالات وتكون بمثابة مقارنات لكافة الحالات من الأمور التي كان يحتاجها الكتاب حتى يكتمل عقده وتعلو فائدته. ورغم أن المقدمة أوردت بعض الإشارات العامة من هنا وهناك، إلا أن وجود فصل ختامي كان من شأنه أن يبين التشابهات والاختلافات بين كافة السياسات التعليمية المتبعة في الدول محل الدراسة؛ بغية الوصول إلى نتائج عامة وقواعد يمكن الاستناد إليها عندما يشرع صانع السياسات ومخططها في النظر إلى القضايا التي يكون بصددها.

الكتاب في معظمه قيم، ويحمل وثائق تاريخية وآنية رائعة عن سياسات اللغة الإنجليزية في هذه المنطقة المهمة من العالم، وما يكتنفها من تغيرات وتقلبات بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مع الرغبة في الحفاظ على القيم الروحية والوصول إلى صيغ مقبولة يتبناها المجتمع من أجل التنمية والتقدم.

خاتمة

نخلص في خاتمة هذا الكتاب إلى أهمية دراسات التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية في تحقيق الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية التي يصبو إليها مجتمع ما، فقد اتضح من خلال الدراسات التي قمنا بها في الباب الأول مدى ثراء مجال التخطيط والسياسة اللغوية، وقدرته على تقديم أفكار ومنهجيات تفيد في التخطيط لأمر اللغات، سواء فيما يتعلق بالهوية، أو المكانة، أو الاكتساب، أو اقتصاديات اللغة، وأزماتها، وإنعاشها ومدى تفاعلها مع واقع الشعوب وطموحاتها. حاول الكاتب في كل دراسة من دراسات الكتاب أن يطرح موضوعا جديدا في السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي، وكان الهدف استخلاص الدروس والعبر، وما يمكن أن يستنبط لفائدة مخططي اللغة العربية والقائمين على أمر الشئون اللغوية.

وقد أظهرت قراءات الباب الثاني العديد من التجارب الثرية شرقا وغربا من الصين إلى الكاميرون إلى أوروبا والأمريكيتين، والشرق الاوسط، وتناولت العديد من قضايا اللسانيات الاجتماعية، وفي القلب منها السياسة اللغوية، كقضايا الاضطهاد اللغوي، وتصارع الهويات، وتخطيط تعليم اللغات، والتعددية اللغوية وتفاعلها مع التعددية الاثنية، مرورا بتجارب الانعاش اللغوي للغات التي على وشك الاندثار، وكيفية تحقيق العدالة اللغوية ومفهومها ومقتضياتها،

الله اسأل أن يكون في هذا العمل ما يعين الباحثين والقراء على فهم تفاعل اللغات– الوطنية أو الأجنبية– مع كل قضايا المجتمع وأهمية أخذها في الاعتبار عند كل تخطيط في مناحي الحياة المتعددة، وأن ينتفعوا بما فيه دعما للغتنا وهويتنا.

الفهرس